


جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

# مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

**فرع التاريخ**

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : ...............................

---

إعداد الطالب:

**أميرة حيوني**

يوم: / 01/ 07 / 2019

# مسألة الطائفية في لبنان
# 1975-2011م

---

**لجنة المناقشة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الصادق بوطارفة | أ-مس-أ | جامعة محمد خيضر بسكرة | رئيس اللجنة |
| وحيدة كحول | أ-مس-أ | جامعة محمد خيضر بسكرة | مناقشا |
| وافية نفطي | أ-مح-ب | جامعة محمد خيضر بسكرة | مشرفا ومقررا |

السنة الجامعية : 2018 _ 2019م




جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســم العلـوم الإنســانية

# مذكـرة مـاستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

**فرع التاريخ**

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : .................................

---

إعداد الطالب:

**أميرة حيوني**

يوم: / 01/ 07 / 2019

# مسألة الطائفية في لبنان
# 1975-2011م

---

**لجنة المناقشة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الصادق بوطارفة** | أ-مس-أ | **جامعة محمد خيضر بسكرة** | **رئيس اللجنة** |
| **وحيدة كحول** | أ-مس-أ | **جامعة محمد خيضر بسكرة** | **مناقشا** |
| **وافية نفطي** | أ-مح-ب | **جامعة محمد خيضر بسكرة** | **مشرفا ومقررا** |

السنة الجامعية : 2018 _ 2019م




*عملا بقوله تعالى: «وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَئِنْ شَكَرْتُم لَأَزِيدَنَّكُم...» سورة إبراهيم( الآية 7).*

*الحمد لله الذي وفقنا لتقديم هذا العمل ويسر لنا أمرنا ووهب لنا العلم النافع ويسر طريق العلم لنا، اللهم لك الحمد والشكر كما أعنتني و وفقتني.*

*في البداية أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتورة " **نفطي وافية**" على ما بذلته من جهد متواصل وإرشاد مستمر وعطاء متميز والحرص الشديد على إتمام هذا العمل من بدايته إلى نهايته، ومهما طالت كلمات الشكر والعرفان لا توفيها حقها فجزاها الله عني خير الجزاء.*

*ثم أجزي الشكر والثناء أجلّه لأساتذتي الكرام على دعمهم لهذا العمل بمختلف مصادر المعلومات والنصائح القيمة فلكم مني فائق التقدير إلى:*

*الدكتور محمد الطاهر بنادي*

*الدكتورة شلبي شهرزاد*

*الأستاذ بوطارفة الصادق*

*الأستاذ الصيد صالح*

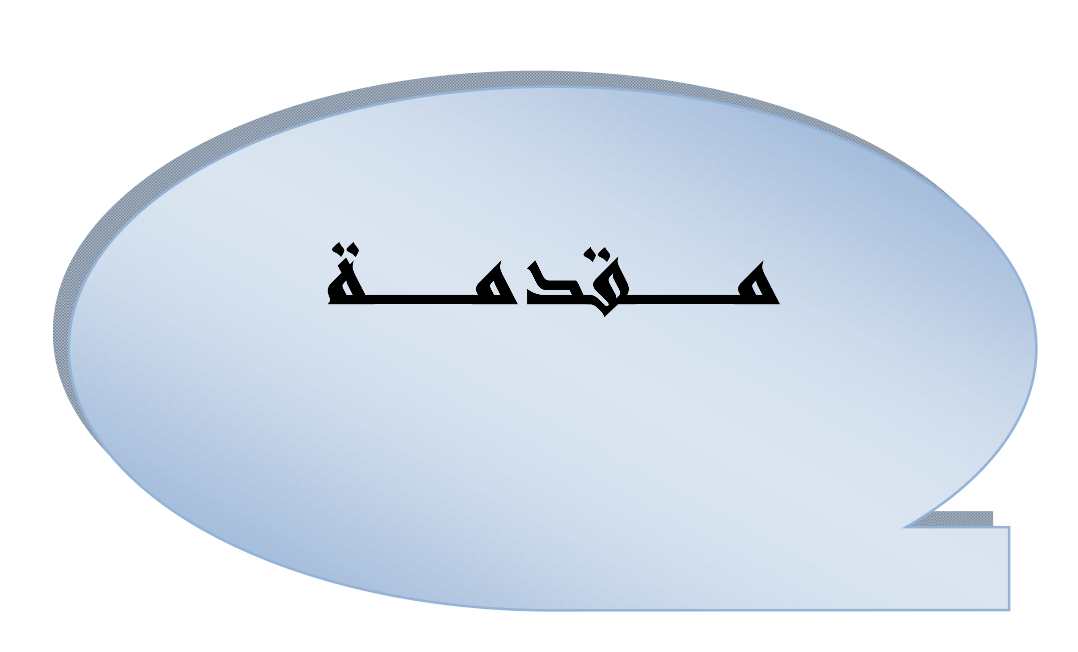
*كما أتقدم بالشكر للقائمين على مكتبة كلية العلوم السياسية لجامعة محمد خيضر بسكرة على التسهيلات التي قدموها في سبيل جمع المادة العلمية لهذا العمل.*

*وتمام الشكر لكل من ساهم في إتمام هذا العمل من أصدقاء وزملاء ولو بكلمة طيبة.*

*وإلى كل من سقطت أسمائهم مني سهوا لكم جزيل الشكر والامتنان.*

**جدول المختصرات**

| المختصرات | الاسم الكامل |
|---|---|
| ط | الطبعة |
| ج | الجزء |
| تر | ترجمة |
| تق | تقديم |
| د. د | دون دار |
| د. ت | دون تاريخ |
| ع | العدد |
| د. ع | دون عدد |
| ص | الصفحة |
| مج | المجلد |
| الو. م. أ | الولايات المتحدة الأمريكية |
| م. ت. ف | منظمة التحرير الفلسطينية |
| P | page |


مقدمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق الحيوية والإستراتيجية، لما فيها من مقدرات اقتصادية متنوعة جعلت منها المحور الأساسي لمختلف الصراعات والتنافس بين الدول الأجنبية ونظرا أيضا لما تحتويه من تعدد مذهبي وطائفي جعلت منها نقطة ضعف تستغلها القوى الخارجية خاصة في بعض الدول التي تشهد هذا التنوع الكبير كسوريا، العراق ولبنان، فلبنان رغم صغر مساحته وقلة عدد سكانه، إلا أنه يعتبر من أكثر الدول تشكيلا لهذه المجموعات الدينية المذهبية والإثنية في الوطن العربي وهذا التنوع قد منحه أهمية تاريخية إستهوت مختلف الباحثين للتطرق إلى هذا الجانب بالدراسة والبحث في حيثياته وتفاصيله. حيث شهد لبنان محطات تاريخية طويلة رسمت له الصورة التي هو عليها اليوم منذ التواجد العثماني 1516م إلى الانتداب الفرنسي عام 1920م والسعي البالغ من قبل إدارة الانتداب الفرنسي إلى إيقاظ الخلافات المذهبية والعرقية كمقدمة لتفتيت لبنان إلى كيانات سياسية لكل منها عنوانها الطائفي؛ وذلك لكون أن المذهب الديني يعتبر سلاحا يدمر دولا بكاملها وأداة من أدوات الصراع السياسي وقد تمثّل هذا المخطط الاستعماري في جعل الطائفة المسيحية المارونية على رأس السلطة بدعوى حمايتها للمسيحيين وقد أدى هذا إلى انقسام لبنان على نفسه وظهرت معارضات شديدة لهذا التقسيم بين الطوائف الإسلامية وتمييز طائفة عن الأخرى، غير أن تحقيق لبنان لاستقلالها كان من الممكن أن يساعد في بناء قاعدة التفاهم بين مختلف الطوائف الذي تَجَسَّدَ فيما يُعرف بالميثاق الوطني وهو الاتفاق الغير مكتوب والذي نَظَّمَ أسس الحكم بين الطوائف اللبنانية عام 1943م لإعادة التوازن وإحلال الاستقرار غير أنه لم يأتي بالنتائج المرجوة منها.

بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على لبنان بعد قيام (الكيان الصهيوني 1948م) في فلسطين وللقرب الجغرافي من لبنان أثره في امتداد المقاومة الفلسطينية إلى الجنوب اللبناني، مما جعل من لبنان ساحة للمعارك وتصفية للحسابات بين القوات الإسرائيلية وفلسطين من جهة والقوات العسكرية السورية من جهة أخرى، ومنه قد تأزمت الأوضاع وشهدت لبنان حربا أهلية يمكن القول أنها أطول حرب عرفتها لبنان في تاريخها دامت ما يقارب 15عاما(1975-1989) حيث انعكست هذه الحرب على مختلف الجوانب(سياسية واقتصادية واجتماعية) خاصة ما يمسّ المسألة الطائفية التي كانت أصلا سببا لهذا الصراع (الحرب الأهلية) ومنه محاولة لإيجاد حل لهذه المسألة التي أصبحت تتفاقم وتزداد سوءا تبعا للظروف التي تعيشها المنطقة وذلك من خلال توقيع اتفاق الطائف 1989م الذي أقرت فيه مجموعة من النقاط من اجل إحلال التوازن السياسي في لبنان ووضع حد للاقتتال.

ومنه تشكّل موضوع بحثنا الذي عُنْوِنَ بـ: **مسـألة الطائـــفية في لبـــنان (1975-2011م).**

أما إشكالية الدراسة التي حاولنا فيها تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالمسألة الطائفية وتوظيفها في مختلف المجالات خاصة منها السياسية والتي تحولت بدورها إلى أداة حكم تسير الدولة حسب توجهات وأهواء كل طائفة وبذلك كانت إشكاليتنا كالتالي:

إلى أي مدى ساهمت مسألة الطائفية في رسم واقع لبنان السياسي؟

أما الأسئلة الفرعية التي تضمنتها هذه الإشكالية فهي:

1- فيما تمثلت الجذور التاريخية لظهور المسألة الطائفية في لبنان، وما هي أبرز هذه الطوائف؟
2- كيف تم تسيير نظام الحكم اللبناني في ظل الممارسة الطائفية؟
3- كيف ساهمت الأوضاع الداخلية والخارجية للبنان في إثارة الحرب الأهلية اللبنانية؟
4- ما هو الدور الذي لعبه اتفاق الطائف 1989م لإيقاف الحرب الأهلية اللبنانية؟
5- ما هي انعكاسات الأزمة الطائفية على استقرار لبنان السياسي بعد مؤتمر الطائف(1990-2011م)؟

**أسباب اختيار الموضوع:**

تعددت أسباب اختيار الموضوع من أسباب ذاتية إلى موضوعية فالأسباب الذاتية كانت:

1- التعريف بمدى خطورة هذه الصراعات الطائفية ومدى تأثيرها على الاستقرار الداخلي للدول.

2- اختيار دولة لبنان وذلك لما تحتويه من فسيفساء طائفية ومذهبية متنوعة بدرجة كبيرة جعلت منها حقلا للدراسة.

3- معرفة هل بالإمكان إيجاد حل لهذه المسألة الطائفية التي تزداد سوءا يوما بعد يوم.

أما الأسباب الموضوعية:

1- مدى نجاح السياسة الخارجية للدول الأجنبية في إثارة هذه النعرات الطائفية واستغلالها في تحقيق أهدافها في تجزئة المنطقة العربية عامة ولبنان خاصة.

2- معرفة مدى تأثير الصراع العربي- الصهيوني على استقرار لبنان.
3- تسليط الضوء على الأحزاب السياسية في لبنان ودورها في إثارة الصراعات الطائفية.

**أهداف الدراسة:**

1- معرفة انعكاسات الحرب الأهلية اللبنانية على استقرار لبنان وهل كان لاتفاق الطائف دور في إيجاد حل لهذه المسألة أم أنه زاد من حدة هذه الصراعات.

2- مدى توافق نصوص الدستور اللبناني مع الواقع الطائفي وهل تم تطبيق بنوده كما نص عليها الدستور.

**هيكل الدراسة:**

تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة لأهم الاستنتاجات العامة للموضوع.

فقد تضمنت المقدمة تمهيدا عاما للموضوع مع طرح الإشكالية العامة للدراسة مرفقة بأسئلة فرعية، وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع وأهدافه والمنهج المعتمد، بالإضافة إلى المراجع المعتمدة والصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذا العمل.

الفصل الأول جاء تحت عنوان **الفكر الطائفي في لبنان من 1860-1975م** تضمَّن مبحثين، تناول المبحث الأول الجذور التاريخية للطائفية في لبنان من ناحية المفهوم والنشأة وأبرز الطوائف التي تسود المجتمع اللبناني أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى طبيعة النظام السياسي في لبنان من خلال الممارسات الطائفية لأبرز التيارات السياسية التي كان لها دور في التركيبة السياسية لهذا النظام.

مرورا بالفصل الثاني الذي تطرقنا فيه **للوضع لبنان الطائفي من 1975 إلى 1990م** وهو بدوره يتضمن مبحثين أساسيين، تناولنا فيهما الحرب الأهلية اللبنانية من خلال أسبابها ومجرياتها وعن مواقف الدول العربية ومساعيها لوقف هذه الحرب من جهة والتصدي للإطماع الخارجية من جهة أخرى والمُمَثَّلة بصفة خاصة في أطماع (إسرائيل)، وأيضا دور مؤتمر الطائف الذي دعت إليه السعودية من أجل وقف هذه الحرب ومناقشة الحلول المناسبة لهذه الصراعات الطائفية.

في حين جاء الفصل الثالث والأخير بعنوان: **انعكاسات المسألة الطائفية على استقرار لبنان (1990-2011م)**، وضم هو الآخر مبحثين، تناولنا فيهما وضع لبنان بعد مؤتمر الطائف وعن بروز حزب الله الشيعي ودوره في الصراع الطائفي الذي تجدد في لبنان خاصة بين السنة والشيعة عقب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأيضا دور الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2009م لإعادة توزيع الوظائف على مختلف

الطوائف والمظاهرات التي شملت مختلف المناطق العربية لإسقاط الطائفية حيث كان للبنان نصيبها وانتهينا إلى خاتمة ضمنّاها استنتاجات حول الدراسة.

**المناهج المعتمدة:**

اعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية وذلك حسب ما تطلبته فصول ومباحث الدراسة وهي كالتالي

**المنهج التاريخي التحليلي:** لكون الدراسة شملت فترات تاريخية معينة وتسلسل زماني مقسم على مختلف الفصول، وأيضا تم الاستعانة به في ما يتعلق بجذور الطائفية في لبنان من مرحلة التواجد العثماني إلى غاية الاستقلال من الانتداب الفرنسي عام 1943م، وعن الترتيب التاريخي لظهور التيارات السياسية في لبنان وكذلك التسلسل التاريخي لبداية الحرب الأهلية إلى غاية نهايتها، بالإضافة إلى محاولة تحليل وتفسير معظم هذه التغيرات التي طرأت على لبنان قبل وبعد الحرب الأهلية، وتم اعتماد هذا المنهج أيضا في تحليل بعض مواد الدستور اللبناني وفي الاقتراحات التي تم الاتفاق عليها في اتفاق الطائف 1989م.

**المنهج الوصفي:** اعتمدناه تقريبا في وصف طبيعة نظام الحكم السياسي في لبنان وما جرى فيه من تغييرات خاصة في بنود الدستور اللبناني وعن وصف مجريات الحرب الأهلية 1975م إلى غاية نهايتها وكذلك سير الانتخابات البرلمانية لعام 2009م.

**المنهج الإحصائي:** وظفناه في تقسيم أهم الطوائف في لبنان من خلال إبراز التباين بين مختلف الطوائف، وعن ارتفاع النسب وانخفاضها من 1953 إلى 1973م والمقارنة بينها، وفي الانتخابات البرلمانية لسنة2009م تم اعتماد المنهج الإحصائي من أجل إبراز التوزيع النسبي للطوائف طوال فترة الانتخابات.

**أهم المصادر والمراجع المعتمدة:**

**أولا: المصادر**

1- الدستور اللبناني بمختلف مواده المتعلقة بطبيعة نظام الحكم وتوزيع المناصب بين مختلف الطوائف حسب الأغلبية لكل طائفة، وقد تم الاعتماد على مختلف مواده منها المادة 95،53،24،66 وذلك لما لها أهمية في إبراز التغيرات التي طرأت على نظام الحكم في مختلف مراحله التاريخية ودور التعدد الطائفي في التحكم بهذا التغيير خاصة في الوظائف الحكومية.

2- وثيقة الوفاق الوطني-اتفاق الطائف، والتي تم إقرارها من أجل إيقاف الحرب الأهلية اللبنانية 1989م، تضمنت مختلف التعديلات التي شملت مواد الدستور اللبناني والإصلاحات التي تضمنها في مختلف المجالات خاصة منها ما يتعلق بالمجال السياسي في ما يخص المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية.

**ثانيا: المراجع باللغة العربية**

1- خليل أرزوني: إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة، تعرض هذا الكتاب لنشأة وتطور مختلف الطوائف سواء المسيحية أو الإسلامية وكيفية تشكل الطائفية وسيطرتها على معظم المؤسسات والأجهزة السياسية والاجتماعية خلال القرن 19م، وكيف أصبحت هذه الطائفية أحد أهم مكونات النظام السياسي اللبناني في عهد الانتداب، أما عن اعتماده فقد تم الاستفادة منه في ذكر أهم الطوائف الموجودة في لبنان وتمركزها في مختلف المناطق وعن دور الانتداب الفرنسي في إثارة هذه الطائفية وتعزيزها.

2- نادية فاضل عباس فضلي: «التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية» جامعة بغداد،ع47 ، تناولت هذه الدراسة الأوضاع السياسية في لبنان قبيل الحرب الأهلية وما بعدها والمقارنة بين مختلف التغيرات التي أحدثتها الحرب بالإضافة إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان وما أحدثه اغتيال الرئيس رفيق الحريري من توترات بين أكبر الطوائف الموجودة في لبنان(السنة والشيعة)، وقد وظفنا هذا المقال في دراسة أسباب الحرب الأهلية خاصة منها الداخلية ومدى تأثيرها على مجريات الحرب وعن دور الطائفية في إشعال لهيب هذه الحرب.

3- عبد الرؤوف سنو: «لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور مقومات التعايش الطائفي وممارساته»، جامعة القديس يوسف،ع7، تناولت هذه الدراسة حالة التعايش الطائفي القائمة في لبنان منذ منتصف القرن 19م مرورا بتأسيس دولة لبنان الكبير وصولا إلى دولة الاستقلال، وقد تم توظيفه في دور الانتداب الفرنسي في استثارة الطائفية وتأجيج الصراع بين مختلف الطوائف خاصة الطائفة المارونية والذي انعكس بدوره على وضع لبنان فيما بعد(الحرب الأهلية1975م).

**ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Zakaria Mounir Mohti, **The Lebanese civil war(1975-1990): causes and costs of conflict,** master thesis in Arts, Department of international studies, faculty of the graduate school, university Kansas,(Usa), 2010.

2- Fawwaz Traboulsi**, A history of Modern Lebanon**, Library of Congress, New York(Usa), Second Edition, 2012.

3- Catherine R . Antosh, **Drivers of Sectarian Violence: A Qualitative Analysis of Lebanon, Iraq, and Turkey**, An Honors Program Project Presented to the Faculty of the Undergraduate College of Arts and Letters. James Madison University, Virginia. (Usa).

**الصعوبات:** من الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذه الدراسة هي:

صعوبة في تداخل الأحداث التاريخية في الحرب الأهلية اللبنانية وكثرة القوى المتصارعة مما أدى إلى صعوبة الفرز بين مجريات الحرب واختصارها.

قلة المصادر والمراجع الورقية الخاصة بالفصل الثالث مما استدعى اعتماد المقالات والمواقع الالكترونية وكانت بعض المصادر تستلزم مبالغ مالية عبر الشراء الالكتروني والذي يتطلب مدة زمنية طويلة لتسجيل الطلب.

بالإضافة أن الموضوع تمت دراسته سياسيا أكثر منه تاريخيا فمعظم المراجع المتناولة كانت في الجانب السياسي.

كثرة الآراء واختلافها حول موضوع الطائفية في جانبها السياسي مما أدى إلى صعوبة في ضبط المصطلح.

نلاحظ في بعض المراجع انعدام الموضوعية وبروز الانتماء الطائفي للمؤلف.

# الفصل الأول

## الجذور التاريخية للطائفية

## في لبنان من

## 1860–1975م

**المبحث الأول: الطائفية( المفهوم والنشأة)**

**المطلب الأول: تعريف الطائفية لغة واصطلاحا**

**1- المفهوم اللغوي والاصطلاحي**

**لغة:** الطائفية كلمة أصلها الطائفة وهي الجزء من الشيء، والطائفة من الرجل الواحد إلى الألف ويقال الرجل الواحد فما فوقه، فالطائفة بذلك من الشيء القطعة منه أو الواحد فصاعدا أو الألف[1]، مثلما ورد في قوله تعالى «... وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ»[2]، أما مصطلح (الطَّائِفُ) فهي بلاد الغَوْرِ وهي على ظهر جبل غزوان وهو أبرد مكان بالحجاز[3].

**اصطلاحا:** يعرف عبد الوهاب الكيّالي في موسوعته السياسية الطائفية على أنها نظام سياسي اجتماعي متخلِّف يرتكز على معالم الفكر كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية وتشكّل هذه الطوائف الجسم السياسي للدولة وتقوم على منح الامتيازات لفئة دون أخرى وبالتالي تثير التعصب والحقد[4]، وهو ما أشار إليه أيضا 'برهان غليون' في أن الطائفية أداة تشكل ما يشبه سرقة للسلطة السياسية لتحقيق أهداف خاصة بدعوى تأثير الطائفية على استقرار الدولة، وهي تنطوي بذلك على مخاطر تدمير الدولة نفسها بوصفها بنية منتجة للعلاقة العمومية[5].

نلاحظ أن الطائفية في إطارها السياسي تشكل القاعدة الأساسية للدولة وتَحُولُ دون مشاركة كل الإفراد في السلطة وإنما تقوم على الاستحواذ لخدمة المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة.

أما الباحث موسى الحسيني فيرى أن الطائفية هي ميل فردي أو اجتماعي إلى تفضيل تفسير محدد، أو مدرسة فقهية محددة الدين والمذهب على غيرها من الأديان أو المذاهب تأخذ بتأثير الظروف الاقتصادية

---

[1] ابن المنظور بن مكرم محمد، **لسان العرب**، (مادة طوف)، مج9، دار صادر، بيروت، لبنان، 1993م، ص225، مجد الدين الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتبة التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط8، 2005م ص833.

[2] القرآن الكريم، **سورة المزمل**، الآية 18، رواية ورش.

[3] رجب عبد الجواد إبراهيم، **معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير**، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2002م ص190.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان، ج3، (د ت)، ص745.

[5] برهان غليون، «**نقد مفهوم الطائفية**»، مؤسسة الحوار المتمدن،(هيئة يسارية علمانية ديمقراطية)، ع1840، 2007م، (د م) متاح على الرابط http://www.ahewar.org/debat/nr.asp، تاريخ الاطلاع: 22-11-2018م، على الساعة: 20:30.

والسياسية وبصفة تعصبية[1]، ويؤيده في ذلك الباحث يوسف الديني الذي يرى أن الطائفية تقوم على مجموعة من الناس تربط بينهم رابطة الدين والمذهب الإعتقادي وهي تمسك الجماعة بمصالحها المشتركة وتعصبها في الحق والباطل[2].

نجد بذلك أن الطائفية لا تقوم فقط على فرد واحد وإنما يتعداها إلى مجموعات ترتبط بالجانب الديني أو المذهبي وفق مصالح مشتركة سمتها التعصب في الحق والباطل.

إلا أن هناك من يرى أن مصطلح الطائفية لا يشير بالضرورة إلى الرابطة الدينية أو المذهبية بل يمتد ليشمل الجماعات الاثنية، حيث تتميز كل منها بصفة معينة تختلف عن صفة الجماعة الأخرى[3].

يشير هذا التعريف إلى أن الطائفية تدل على جماعات معينة تتميز عن الأخرى بمجموعة من الصفات ويمكن أن تتعداها حتى إلى الجماعات الإثنية.

أما مفهوم الطائفي: فهو الشخص الذي يجعل بين جنباته تلك المشاعر السيئة المبنية على جهل الأهل والمربيين، أو التوجيه الخبيث للحكام المتسلطين، واتخاذ مواقف غير صحيحة إما بوعي أو بدون وعي[4].

يشير هذا التعريف إلى أن الصفات السيئة التي يتمتع بها الشخص الطائفي هي نتاج لسوء التربية والتوجيه الغير مبنية على أسس واعية مما يؤدي في الأخير إلى اتخاذ مواقف في غير محلها الصحيح.

في حين تُعرَّف "الدولة الطائفية" بأنها تُميز بين رعاياها في التوظيف والمكافأة وتوزيع الحقوق والواجبات على اختلافها لا على أساس المساواة كأصل، وإنما على أساس الانتماء الطائفي وتتراوح درجة الطائفية حسب طبيعة الحكومة القائمة والظروف الداخلية والخارجية للبلاد[5].

ما يلاحظ على هذه التعاريف أنها قد اختلفت في ارتباط الطائفية بمختلف الجوانب سواء الدينية أو المذهبية أو السياسية حيث تتشكل من مجموعة من الأفراد وترتبط فيما بينها بمجموعة من الصفات والخصائص

---

[1] موسى الحسيني، «**الطائفية في الوطن العربي تعريفها وأسباب ظهورها**»، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، ع 408، بيروت، لبنان، 2013م، ص195.

[2] يوسف الديني، «**مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي**»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ع4، الإمارات العربية المتحدة، 2007م، ص11.

[3] عادل بن عمر، «**إشكالية التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الإسلامية دراسة الحالة الماليزية**»، مجلة العلوم الاجتماعية، ع21، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015م، ص273.

[4] سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق( الواقع والحل)**، مؤسسة الفجر، لندن، 1993م، ص46.

[5] **المرجع نفسه**، ص47.

المشتركة، إلا أن هذه الصفات يمكن أن تكون في جماعة دون أخرى سمتها التعصب في الحق والباطل، وأيضا سعي السلطة الحاكمة إلى نقل الطائفية من صفتها المجتمعية إلى المجال السياسي لتحول دون استقرار الدولة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نشر الفتن والتعصب وانقسام الدولة طائفيا، وهو ما ينطبق على موضوع دراستنا في لبنان وما يحتويه من هذا التعدد الطائفي.

ومن خلال ما ورد من تعريفات يمكن القول أن الطائفية هي ظاهرة نشأت عن طريق ارتباط مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى فئة دينية أو مذهبية مختلفة، جمعتهم روابط مشتركة لتحقيق مصالح معينة بل تعدتها حتى إلى التأثير في سياسات الدول والتحكم في استقرارها أو سقوطها.

**2- المفاهيم المشابهة لمفهوم الطائفية:** إنَّ البحث عن هذا المفهوم يشير إلى توظيف بعض المصطلحات الأخرى للدلالة على تلك الظاهرة منها:

1-**الشعوبية:** مصطلح يشير إلى ظاهرة برزت في العهد الأموي واستفحل أمرها في العهد العباسي، وتشير في مبتدأ أمرها إلى الإيمان بالمساواة بين العرب والأعاجم ولكنها سرعان ما تطورت إلى حركة تستنقص من العرب وتعيبهم، كما عرفها ابن قتيبة(ت 889م) بقوله: «أعاذنا الله من فتنة العصبية وحَمِيَّة الجاهلية وتحامل الشعوبية، فإنها بفَرْطِ الحسد تدفع العرب عن كل فضيلة بها كل رذيلة في القول و تُسرف في الذم»[1].

فالشعوبية إذن هي حركة اجتماعية تقوم على تفضيل عنصر دون أخر مثلما حدث مع العرب والأعاجم في العهد الأموي و العباسي وتصل إلى درجة نشر الفتنة والإفراط في الحسد والذم.

**2-الملة والنحلة:** مصطلحان استعملا بفروقات دقيقة فالنحلة الدعوة والنحلة النسبة بالباطل ومنه انتحل فلان شِعْرَ فلان، وقد يرادف لفظ النحلة لفظ دين فيقال ما نحلتك أي ما دينك؟ أما لفظة ملة فيبدو أنها منسوبة إلى المؤمنين والكفار على حد السواء[2]، ومنه قوله تعالى: «وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليَهُودُ والنَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ»[3] وهما بذلك يشيران إلى الانتماء والانتساب إلى دين أو طائفة معينة.

[1] أمبارك حامدي، «**الطائفية في اللغة والاصطلاح**»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، (د ع)، الرباط، المغرب، 2016م، ص85.

[2] **المرجع نفسه**، ص86.

[3] القران الكريم، **سورة البقرة**، الآية 118، رواية ورش.

**3-العرق (الاثنية):** إن هذا المصطلح مفهوم شامل يتضمن احتضان مختلف المجموعات المتباينة حسب اللون واللغة والدين وهي أيضا تغطي القبائل والأجناس والطبقات[1].

**4-الأقلية:** جاء سنة 1977م في التقرير النهائي للجنة الفرعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة الخاصة بالحماية من التمييز والحفاظ على الأقليات ما يلي: « الأقلية مجموعة أقل عددا عن باقي سكان دولة ما، حيث يمتلك أعضائها المنتمون للدولة مميزات من الناحية العرقية والدينية اللغوية تختلف عن باقي السكان ويُظهِرون ولو بطريقة ضمنية شعورا بالتضامن من أجل المحافظة على عاداتهم ودينهم أو لغتهم»[2].

**5-التعددية:** هي مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة، ويذهب أصحاب هذا المفهوم أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزع المنافع[3]؛ يشير هذا المفهوم إلى أنه مرتبط بمجموعة من الأفراد لديهم مصالح متباينة وهو ما يؤدي إلى لامركزية الحكم وهذا المفهوم يتشابه مع الطائفية في كونه يشير إلى مجموعة من الأفراد يتشابهون في الخصائص ويختلفون في الأهداف.

**المطلب الثاني: ظهور الطائفية في لبنان 1860م**

يعتبر لبنان بلدا نموذجيا في تشكيلة كبيرة من الاثنيات القومية والمذهبيات الدينية، ويعود سبب هذا التنوع الطائفي إلى العديد من التحولات سواء السياسية أو الدينية[4].

وهو ما سنحاول مناقشته في هذا المطلب وذلك بالتحدث في الجذور التاريخية لظهور الطائفية في لبنان وما الذي جعل منها الصورة التي هي عليها اليوم.

---

[1] Kanchan Chandra, «**what is Ethnic and does it matter ?»**, Forthcoming in the Annual Review of political science New York university,(USA).p3.

[2] United Nation, **Minority Rights**: International standards and Guidance for Implemention, New York (Geneva), 2010 p8.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج1، ص768.

[4] خليل أرزوني، **إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة**، بيروت، لبنان، 1997م، ص85.

**أولا: الفترة العثمانية(1517-1918م)**

عرفت الطائفية مرحلة استقرار في إطار نظام الملل العثماني [1] ، حيث كانت الدولة العثمانية أقوى دولة في العالم طوال القرنين 16 و17م، ولم تتحول إلى بؤرة نزاع إلا في إطار مشروع أوروبي لتفكيك السلطنة من الداخل واستخدمت لهذه الغاية مختلف أشكال التحريض القومي والطائفي والمذهبي[2]، وقد استمرت هذه التحريضات والفتن خاصة بعد إقرار نظام القائمقامية[3]، الذي تسبب في فتن ومذابح بين الموارنة والمسلمين حتى عام 1860م أين تجددت الاضطرابات بصورة أعنف من التي سبقتها؛ فقد كان الموارنة المسيحيون يحاولون أن يجعلوا من لبنان وطنا مسيحيا بمساعدة فرنسا وهذا ما لم يرضي الدروز [4] ، ووقعت بذلك اشتباكات بين المسيحيين والدروز في "جبل لبنان" وبين المسيحيين والمسلمين في دمشق أين تدخلت الدول الكبرى والدولة العثمانية لحل هذا الصراع وقاموا بإنشاء مؤسسات إدارية وجغرافية جديدة تفسح مجالا واسعا لممثلي الطوائف الدينية[5]، فقسموا بذلك سوريا إلى ولايتين مُنحت فيها لبنان حكما ذاتيا "متصرفية لبنان" يتولى تسيير شؤونها متصرف أجنبي مسيحي عثماني غير تركي وغير لبناني[6]، وقد تجسدت أيضا هذه العصبية الطائفية في سياسة سياسة 'فخر الدين المعني'[7] تجاه العائلات والمذاهب والملل أين منحت له سلطته مجالا لتأويل واسع في تعيين

[1] نظام الملل العثماني: وهو نظام أقرته الدولة العثمانية بسبب تنوع الأديان والطوائف وتعدد الإثنيات ويقوم على تصنيف رعايا الدولة على أساس المذهب الديني وليس على أساس القومية أو اللغة وذلك من اجل الحفاظ على الخصوصيات الدينية لكل طائفة. للمزيد ينظر: جوزيف أبو نهرا، **المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني**، المؤتمر الدولي في خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، لبنان، 2013م، ص ص4-10.

[2] مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية(1697-1861م)**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط4، 2009م ص8.

[3] نظام القائمقامية: نظام سياسي أقامته الدولة العثمانية في منطقة الجبل عام 1842م، الذي شكل كيانين طائفيين تم الاعتراف بهما في نص رسمي عام 1846م ومنه قد أخذت الطائفية بمضمونها السياسي وضعا قانونيا تسرب إلى أنظمة الحكم منذ قيام هذا النظام، للمزيد ينظر: علي سليم سليم، «**التركيبة الطائفية...أزمة انتماء وهوية**»، مجلة اللقاء، ع18، هيئة علماء بيروت، لبنان 19-11-2018م، ص4. متاح على الرابط: https://www.allikaa.net تاريخ الإطلاع: 12-11-2018م، على الساعة 12:30.

[4] جيهان علي بنت عبد الرحمن، **الآثار السياسية والحضارية للانتداب البريطاني على بلاد الشام(1924-1939م)**، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، قسم الدراسات العليا والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2011م ص31.

[5] إيريك فرداي وآخرون، **أطلس لبنان: الأرض والمجتمع**، المجلس الوطني للبحوث العلمية، بيروت، لبنان، 2012م، ص10.

[6] جيهان علي بنت الرحمن، **المرجع السابق**، ص 31.

[7] فخر الدين المعني: ولد 1572م في كسروان يعرف بفخر الدين المعني الثاني من أمراء آل معن (الدروز)، تولى الحكم عام 1590م لسنجق بيروت - صيدا امتازت سياسته بإقامة تعاون مع الغرب، وفي عهده بلغت سلطة المعنيين أوجها واستطاع بناء قوة عسكرية وسياسية واقتصادية لا يستهان بها ودام حكمه نصف قرن للمزيد ينظر: سامح معروف، حسام النايف، «**الأمير فخر الدين المعني الثاني ودوره في تاريخ لبنان الحديث(1590-1635م)** » مجلة جامعة البعث، مج40، ع7، سوريا، 2018م ص ص12،13.

مذهبه وانتمائه الديني، بمعنى السماح بالممارسات المذهبية المتعددة مقابل السيطرة الإسلامية السنية الكاملة وقد كانت سياسته تقوم على إطارين أساسيين وهما:

إطار محلي يتسم بالتعددية الدينية والمذهبية، وإطار عثماني يتّسم بسيادة الإسلام السني على مستوى الشريعة والهوية[1]؛ أي السماح بحرية الممارسات الدينية لمختلف الطوائف شريطة السيادة الكلية للإسلام السني بالإضافة إلى نظام الامتيازات الأجنبية الذي منحته الدولة العثمانية للدول الأجنبية والذي لعب دورا كبيرا هو الأخر في إعطاء صلاحيات في مختلف المجالات الدينية والقضائية والاقتصادية خاصة لفرنسا بحجة أن لها في لبنان طوائف دينية تحميها[2]، ومنه قد استغلت الدول الأجنبية هذه الامتيازات التي اعتبرتها مواطئ نفوذ لها في المنطقة وبإضعاف الدولة العثمانية من جهة أخرى التي أصبحت فيما بعد لقمة سائغة لمختلف الاعتداءات والانقسامات الداخلية والخارجية.

**ثانيا: مرحلة الانتداب الفرنسي(1920-1943م)** بدأ الكيان الطائفي يثبت وجوده بدعم وتأييد الدول الكبرى الضامنة لصيغته الجديدة، حيث أصدر الجنرال الفرنسي'غورو'[3] في 24جويلية 1920م قرارا أنشأ بموجبه خمسة خمسة كيانات سياسية لكل منها زعيمها الطائفي وهي (دولة الشام حكومة حلب، منطقة العلويين المستقلة، دولة جبل الدروز، دولة لبنان الكبير)[4]، وقد عمل هذا التقسيم على إذكاء النيران الطائفية والوقوف دون قيام تعايش مشترك لمختلف الطوائف اللبنانية مما أثّر بذلك على الوضع بعد الاستقلال.

ويذكر 'عبد الرؤوف سنُّو' أن تنامي الديموغرافيا الإسلامية(علم السكان) منذ تأسيس دولة لبنان الكبير قد جعل الموارنة يتخوفون من تحول لبنان الكبير إلى دولة إسلامية، بحكم الأكثرية السنية التي هي في تزايد مستمر وبذلك ساروا في خطة حصلوا فيها على تأييد سلطات الانتداب الفرنسي تسعى إلى إيجاد هوية لبنانية تقوم على ميراث ثقافي وتاريخ خاص(التعددية الثقافية) والإبقاء على النظام الطائفي-السياسي في لبنان والدفاع عنه[5]. ومنه نلاحظ الحرص الشديد من طرف الموارنة على الإمساك بزمام الأمور كي لا تكون هناك دولة إسلامية

---

[1] وجيه الكوثراني، **إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية**، المركز العربي للأبحاث و الدراسات بيروت لبنان، 2014م، ص43.

[2] ميشال الغريب، **الصليبيون اللبنانيون(1975-1979م)**، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، لبنان، ط2، 1979م، ص131.

[3] الجنرال غورو: هنري جوزيف يوهان غورو(1867-1946م)، قائد فرنسي اتصلت سيرته بأحداث سوريا ولبنان بعد (الحرب ع 1)، عين عام 1920م مندوبا ساميا على لبنان وذلك على اثر فرض الانتداب وأعلن قيام دولة لبنان الكبير عام 1920م واستمر في منصبه لمدة 4 سنوات. للمزيد ينظر: جيهان علي بنت عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص 19.

[4] خالد مصطفى مرعب، **مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2010م ص97.

[5] عبد الرؤوف سنو، «**لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته**» حوليات جامعة القديس يوسف ع9، لبنان، 2007م، ص ص 3،4.

واحدة يحكمها المسلمون ويصبحون بذلك مثل باقي الأقليات الأخرى التي تحرم من حقوقها في تولي الوظائف الحكومية.

غير أن القوى الإسلامية والوحدوية عبرت عن رفضها في الاعتراف بصيغة لبنان الكبير والمشاركة في صياغة الدستور المقترح للجمهورية اللبنانية عام 1926م، وطالبوا بالوحدة السورية التي تم فصلها عن لبنان منذ عام 1920م[1].

**ثالثا: مرحلة ما بعد الاستقلال 1943م**

بعد تحقيق الاستقلال عام 1943م قامت الجمهورية اللبنانية بواسطة وثيقتين تأسيسيتين الأولى عبارة عن دستور رسمي والثانية هي تفاهم شفوي بين بشارة الخوري[2]، ورياض الصلح[3] عرف باسم الميثاق الوطني[4]، الذي يقوم على تخلي المسلمين عن طلب الوحدة العربية في مقابل تخلي المسيحيين عن طلب الضمانة الأجنبية لاستقلال لبنان، أي بناء دولة مستقلة جغرافيا وسياسيا وبعيدا عن التدخل الخارجي، وتضمَّن أيضا اتفاق الطرفين على توزيع مناصب الدولة الرئيسية توزيعا عادلا بين الطوائف[5]؛ حيث كان تقسيم هذه المناصب كالتالي: منحت رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة الوزراء للسنة، أما رئاسة المجلس النيابي فمنحت للشيعة، وهذا التوزيع كان على أساس التناسب العددي بين الطوائف(6 للمسيحيين و5 للمسلمين)[6].

---

[1] عمار خالد رمضان الربيمي، «**الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي(1920-1943م)**»، مجلة دراسات تاريخية، ع16، جامعة البصرة العراق، 2014م ، ص224.

[2] بشارة الخوري: ولد 1890م من عائلة مارونية عريقة في السياسة تخرج محاميا من جامعة القديس يوسف ببيروت، أول رئيس لجمهورية لبنان بعد الاستقلال تميزت سياسته الداخلية بمعارضة حزب الكتلة الوطنية الذي يترأسه 'إميل ده' كما انشا حزبا اسماه "الحزب الدستوري"، يهدف إلى المحافظة على أسس النظام اللبناني واستقلاله. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق** ج1، ص564.

[3] رياض الصلح: ولد عام 1894م في صيدا تكون بمدرسة الآباء اليسوعيين تلقى علومه بإسطنبول لعب دورا أساسيا في انجاز معاهدة 1936م بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان ويعتبر أول رئيس وزراء لبناني بعد الاستقلال وقام بوضع أسس الميثاق الوطني وعمدت حكومته إلى تعديل الدستور وإلغاء جميع المواد التي تعترف بالانتداب الفرنسي في لبنان. للمزيد ينظر: علي شعيب **رياض الصلح.. أسباب وتداعيات اغتياله**، برنامج الجريمة السياسية ، قناة الجزيرة، قطر، (د ت)، متاح على الرابطhttps://www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 13-11-2018م، على الساعة: 07:00.

[4] فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، 2008م، ص 186.

[5] نجلاء موسى أبو الحصين، **المتغيرات السياسية والإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني(2005-2013م)** مذكرة ماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2017م ص24.

[6] عبد الرؤوف سنو، **المرجع السابق**، ص6.

هذه المبادئ التي جاء بها الميثاق قد تفاوت التقيُّد بها من عهد رئاسي إلى أخر فقد تم الالتزام بها إلى حد كبير في العهد الاستقلالي الأول (عهد بشارة الخوري)، أما في عهد الرئيس كميل شمعون[1]، فقد تميز بالخروج عن مبادئ الميثاق والانحياز للغرب الأمر الذي أدى إلى وقوف الشارع الإسلامي ضد سياسته من جهة وتأييد المسيحيين له من جهة أخرى هذا من شأنه أن ساهم في اندلاع أحداث دامية عام 1958م أخذت طابع الحرب الأهلية[2].

**المطلب الثالث: أهم الطوائف في لبنان**

ما يلاحظ على لبنان أنه عبارة عن خريطة فسيفسائية من الأديان والطوائف التي لعبت ومازالت تلعب دورا كبيرا سواء في الحياة السياسية أو الاقتصادية ويمكن تقسيم هذه الطوائف كالأتي[3]:

**أولا: الطوائف المسلمة**

**السنة:** يذكر عبد الوهاب الكيَّالي أن مصطلح السنة سياسي ديني له معاني عديدة وأهمها أن السنة تعني ما أُخذ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من فعل وقول وتقرير، وأهم ما يُمَيِّزُ أهل السنة عن غيرهم من المذاهب الإسلامية هو موضوع الإمامة لأهل البيت وخلافتهم لهم دون غيرهم[4]، وقد جاء السنة إلى الأراضي اللبنانية مع مع الفتح العربي الإسلامي وخلال عملية استقدام القبائل العربية إلى السفوح والسواحل اللبنانية، وتمركزوا في المدن الساحلية( بيروت طرابلس، صيدا)[5]، وقد تمتعوا بالحظوة حيث كانت السلطة الحاكمة سنية المذهب من الأمويين إلى العثمانيين، وهذا ما منحهم دورا في تولي العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية[6].

**الشيعة:** وهم من الفرقة الجعفرية الإثني عشرية يتوزعون بين "جبل عامل" في الجنوب وسهل "البقاع" ولاسيما في منطقة بعلبك- الهرمل في لبنان وتزايد حضورهم في ضاحية بيروت الجنوبية بفعل الاعتداءات الإسرائيلية

[1] كميل شمعون: سياسي ورجل دولة لبناني ولد في منطقة دير القمر بجبل لبنان درس الحقوق الفرنسية في بيروت بدأ حياته محاميا، وشارك في تحرير صحيفة "لوريفاري" اللبنانية انتخب نائبا عاما عن جبل لبنان 1929م تولى رئاسة الجمهورية(1952-1958م) بفضل تحالفه مع كمال جنبلاط ضد بشارة الخوري ، للمزيد ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، **موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2002م، ص262.

[2] عصام سليمان، **الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010م ص267.

[3] خليل أرزوني، **المرجع السابق**، ص79.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج3، ص256.

[5] خليل أرزوني، **المرجع السابق**، ص108.

[6] نهى قاطرجي، «**طوائف لبنان...المشي فوق الألغام**»، مكتبة صيد الفؤاد، ص25، متاح على الرابط http://www.saaid.net، تاريخ الإطلاع: 24-10-2018م، على الساعة: 21:00.

المتكررة في الجنوب[1]، وقد ظل دور اللبنانيين الشيعة محدودا على الرغم من كونهم طائفة رئيسية، ففي الفترة الممتدة من اعتماد الدستور اللبناني عام 1926م حتى 1986م تألفت لبنان من74 حكومة خلت الحكومات الأولى من أي وزير شيعي منها حكومة 'بشارة الخوري' (1943-1952م)[2]، وهذا ما أشارت إليه الباحثة نهى قاطرجي في كون الشيعة قد حُرموا من الامتيازات السياسية التي كانت تتمتع بها باقي الطوائف، غير أن ظهور حركة أمل 1975م وحزب الله 1985م، مكَّن الشيعة من تقاسم التمثيل السياسي مع الطوائف الأخرى[3] نجد هذا التغيير في التمثيل السياسي للشيعة قد برز أكثر بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية(1975-1990) حيث تم إعادة توزيع المناصب السياسية على الطوائف في لبنان.

**الدروز:** تشير المصادر الدرزية إلى أن أسلاف الدروز الذين يسكنون اليوم لبنان وسوريا كانوا يرجعون في غالبيتهم من حيث النسب إلى القبائل العربية، القاطنة بسوريا منذ السنوات الأولى للفتح الإسلامي، والآن فهم يتمركزون في منطقة الشويفات بلبنان[4]، ويسمي الدروز أنفسهم بالموحدين ويعرفون أيضا ببني معروف إشارة إلى إلى انتمائهم العربي ولكن توجد بعض الأسر من أصل تركي أو شركسي[5].

**ثانيا: الطوائف المسيحية**

**1-الموارنة:** من أقدم الطوائف في لبنان يخضعون للكنيسة الرومانية[6] وهم سوريون الأصل نزحوا من جوار حلب إلى جبل لبنان، وما لبث الموارنة أن امتدوا إلى منطقة الشوف بلبنان حيث لقوا الترحيب والتشجيع من أمرائه المعنيين فعملوا في الزراعة والقوامة على الأملاك، ويعتبر القديس "مارومارون" أبو الطائفية المارونية لكونه يرتبط مع الكنيسة السريانية المارونية حيث أسس طائفته وبَشَّرَ بالمسيحية وقد انتقلت دعوته إلى جبل لبنان فيما بعد[7]، وقد كان الموارنة يسعون دائما إلى توسيع مطالبهم واكتساب مواقع جديدة وهم متمسكون أشد

---

[1] مارون حداد، «**طوائف لبنان ال18: أقليات كبرى وأقليات صغرى**»، جريدة الشرق الأوسط، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، ع1082، لندن 2008م، متاح على الرابط:https://archive.aawsat.com ، تاريخ الاطلاع:24-10-2018م على الساعة: 08:00.

[2] سلامة غسان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987م، ص ص93 ، 94.

[3] نهى قاطرجي، **المرجع السابق**، ص12.

[4] محمد كامل حسين، **طائفة الدروز تاريخها وعقائدها**، دار المعارف، مصر، 1962م، ص7.

[5] سعدي سعد، **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998م، ص182.

[6] توفيق حسن أبي نادر الشرتوني، **الحياة في لبنان**، المطبعة الأدبية، بيروت، لبنان، 1927م، ص27.

[7] ميشال الغريب، **المرجع السابق**، ص ص24،26.

التمسك بالمناصب الحساسة في الدولة وهذا بدوره عائدا إلى الأولويات التي منحت لهم في عهد الانتداب الفرنسي وباعتبار فرنسا كانت الحامية لحقوق المسيحيين[1].

**2- الروم الأرثوذكس:** هم مسيحيون المشرق[2]، وهم ثاني أكبر مجموعة دينية في لبنان ومعظمهم من السكان العرب الأصليين[3]، يكثر حضورهم في منطقة الكورة شمال لبنان ومنطقة الشرفية في بيروت.

**3- الروم الكاثوليك:** يعرفون بالمَلكيين والذين انفصلوا عن روما ثم عادوا إليها[4]، وهم متواجدون أساسا في سوريا ولبنان والعراق وقد دخلوا المقاطعات اللبنانية قادمين من منطقة حلب عام 1863م بضغط من الروم الأرثوذكس لإتحادهم مع كنيسة روما[5].

**4- الأرمن الكاثوليك:** وهم فرع مشتق من الكنيسة الأرمينية الأم، التي هي أرثوذكسية المعتقد نزح الأرمن إلى منطقة (قليقيه) شمال سوريا ، وانتظرت هذه الطائفة حتى عام 1830م ليحصلوا على فرمان عثماني يعلن استقلالها عن الطائفة الأرمينية الأرثوذكسية الأم[6]، ويتواجدون في الساحل الشمالي لبيروت[7].

**3- أقليات أخرى:**

**العلويون:** هم مسلمون ينتمون لأمير المؤمنين 'علي بن أبي طالب' رضي الله عنه وكرم وجهه وقد ساهم العلويون في مواجهة قوات الانتداب الفرنسي[8].

**الإسماعيليون:** إحدى الفرق الشيعية وتعد الإسماعيلية ثاني أكبر جمهور الشيعة بعد الاثني عشرية، وتسمى بالإسماعيلية نسبة إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، ومنهم الحشاشين حيث روى البعض أن زعيمهم كان

---

[1] نهى قاطرجي، **المرجع السابق**، ص13.

[2] مارون حداد، **المرجع السابق**، (د ص).

[3] George J. Hajjar, «**Aspect of Christian-Muslim Relations in Contemporary Lebanon**», Notre Dame University Lebanon.class in the summer2002. P4.

[4] مارون حداد، **المرجع السابق**، (د ص).

[5] خليل أرزوني، **المرجع السابق**، ص ص109،110.

[6] محمد بن علي بن محمد آل عمر، **الطائفة الكاثوليكية فرقها وعقائدها وأثرها على العالم الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007م، ص ص165،168.

[7] خليل أرزوني، **المرجع السابق**، ص111.

[8] علي قدور، **العلويين في لبنان: من هم؟ ما هي رؤيتهم وأفكارهم؟**، منتدى الأربعاء الشهري، مؤسسة الإمام الحكيم، قناة المنار(حزب الله)، لبنان، متاح على الرابط: http://archive.almanar.com.lb، تاريخ الإطلاع: 2018/10/25م، على الساعة: 10:00.

يقدم الحشيش لأنصاره وفدائييه لكي يتمكنوا من القيام بالأعمال الفدائية التي تتطلب ثباتا وفداء[1]، قدموا من العراق ومرجعيتهم خارج لبنان[2].

**الأشوريون:** طائفة مسيحية جاءت إلى لبنان من بلاد مابين النهرين وتوزعوا على بعض مناطق بيروت وجبل لبنان[3].

وفي الجدول التالي سيتم إبراز التفاوت في نسب الطوائف ما بين سنوات 1956 و1973م ومعرفة مختلف أسباب هذا التفاوت.**جدول يوضح توزيع الطوائف اللبنانية ما بين 1956- 1973م**

| الطوائف اللبنانية | 1956م | 1973م |
|---|---|---|
| السنة | 22.22% | 20.83% |
| الشيعة | 15.99% | 19.79% |
| الدروز | 6.85% | 6.25% |
| الموارنة | 32.96% | 31.25% |
| الروم الأرثوذكس | 11.58% | 11.45% |
| الروم الكاثوليك | 6.83% | 6.25% |
| الأرمن الكاثوليك | 1.13% | 1.04% |
| البروتستانت | 1.11% | 1.04% |
| أقليات أخرى | 1.28% | 2.08% |

**المصدر:** الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على: ادمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري** تر: حسن قبيسي دار المنشورات للجامعة اللبنانية، بيروت، 2002م، ص25.

chamie joseph, **Religion and Fertility** : **Arab Christian- Muslim differentials**, Cambridge University, (Usa), 1981, p25.

لطالما شكّلت مسألة إجراء الإحصاء السكاني في لبنان معضلة غاية في الحساسية وهذا نظرا للانقسامات الطائفية للبلاد، دون أن ننسى دور الضغوطات التي قد تمارسها بعض الجماعات في حال أبرزت هذه

[1] جيهان علي بنت عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص 33.

[2] مارون حداد، **المرجع السابق**، (د ص).

[3] علي قدور، **المرجع السابق**، (د ص).

الإحصاءات تغيرا ديموغرافيا[1]، باعتبار أن المقاعد النيابية والوظائف العليا في الدولة مقسمة بحسب حصص معينة من الطوائف( رئيس الجمهورية مسيحي ماروني- رئاسة مجلس الوزراء للسنة...) وهذا التغير في النسب والتعداد سيؤدي إلى إعادة النظر في هذه التوازنات[2]، وقد كان آخر إحصاء رسمي اجري عام 1932م من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي لتبرير توزيع السلطة بين الطوائف الثلاث الرئيسية في البلاد، أما الإحصاء الذي أجري مابين سنوات (1956-1973م) فهو غير رسمي وذلك نظرا لما يمكن أن يحدثه هذا التغير في النسب على التوزيع السياسي والجغرافي للطوائف[3]، فنلاحظ من خلال الجدول زيادة نسبة الطائفة الشيعية من 15,99% إلى 19,79% وأيضا تزايد في نسبة الطائفة السنية بنسبة 2% أما بالنسبة للطوائف الأخرى فنلاحظ تراجع نسبة الأرمن الكاثوليك بنسبة 0,9% (من 1,13% إلى 1,04%) وهذه التغيرات تعود إلى الفوارق في معدل الخصوبة الكلي بين المسيحيين والمسلمين على المدى الطويل دون أن ننسى دور الهجرة في هذا التغير ولو بشكل صغير[4].

**المبحث الثاني: النظام السياسي اللبناني في ظل المسألة الطائفية**

**المطلب الأول: طبيعة نظام الحكم في لبنان**

ترتبط طبيعة النظام السياسي اللبناني بالتنوع الطائفي والمذهبي، فحسب المراحل التاريخية التي مرت بها لبنان أُعتُبِرت الطائفية هي العامل الرئيسي في توزيع الوظائف السياسية على الطوائف، حيث يعتبر النظام في لبنان جمهوريا ديمقراطيا برلمانيا يقوم على تعاون السلطتين التشريعية والإجرائية ويمتاز بعدم مسؤولية رئيس الدولة، حق حل البرلمان ومسؤولية الحكومة سياسيا أمام البرلمان[5].

**عناصر النظام السياسي اللبناني:**

**أولا: السلطة التنفيذية:** وتتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

**1- رئيس الجمهورية:** وهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويُخْتَارُ من الطائفة المسيحية المارونية ينتخب باقتراع سري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفي بالغالبية المطلقة في

---

[1] المركز اللبناني للمعلومات، **الواقع الديموغرافي في لبنان**، لبنان، 14 جانفي2013م، ص 4.

[2] إيريك فرداي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 81.

[3] المركز اللبناني للمعلومات، **المرجع السابق**، ص 3.

[4] اريك فرداي وآخرون، **المرجع السابق**، ص82.

[5] عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان**، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان، 1991م، ص 145.

دورات الاقتراع الأخرى[1]، من صلاحياته إصدار مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا، يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة[2].

**2- رئيس الوزراء:** يَخْتَار رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس النواب رئيسا للوزراء، وجرى العرف أن يكون مسلما سنيا، أما الوزراء فيتولون إدارة مصالح الدولة وتناط بهم مهمة تطبيق القوانين والأنظمة[3] وأيضا يتحملون إفرادا تبعة أفعالهم الشخصية[4].

**ثانيا: السلطة القضائية:** للقضاء في لبنان سلطة مستقلة ولديه مجلس أعلى وهو على ثلاث مستويات من المحاكم الابتدائية والاستئناف والتمييز، أما المجلس الدستوري فيصدر الأحكام المتعلقة بتفسير الدستور والبث بطعون الانتخابات كما توجد محاكم دينية تفصل بالأحوال الشخصية لكل طائفة[5].

**ثالثا: السلطة التشريعية:** يتولى السلطة التشريعية مجلس النواب الذي يختار بالانتخاب وترك الدستور لقانون الانتخاب تحديد عدد النواب وطريقة انتخابهم[6]، بالإضافة إلى حرية مجلس النواب في تنظيم الانتخابات وتكييف وتكييف الدوائر الانتخابية في قانون خاص، ولكنه قيد هذه الحرية ببعض شروط عامة كسن المقترع الذي يجب أن يكون قد أكمل الواحد والعشرون سنة، وجواز الجمع بين الوزارة والنيابة[7].

أما عن توزيع المقاعد النيابية فتكون وفقا للقواعد الآتية:

بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، نسبيا بين طوائف كل من الفئتين ونسبيا بين المناطق[8].

ما نلاحظه من خلال تنظيم هذه السلطات الثلاث أن توزيع المناصب قد اتخذ الطابع الطائفي، وذلك حسب التمثيل العددي لكل طائفة فمثلما رأينا أن منصب الرئاسة قد تولته الطائفة المارونية في حين أُسْنِدَت الوزارة للمسلمين السنة وهذا من أجل إحلال التوازن وإشراك الجميع في الحكم، غير أن التوزيع قد أهمل دور الطوائف الأخرى إذ كان الهدف الأسمى هو إحلال التوازن بين الطوائف ومشاركتها في الحياة السياسية.

[1] الدستور اللبناني، **المادة49**، الفصل الرابع، السلطة الإجرائية، ص8.

[2] الدستور اللبناني، **المادة 53**، ص9.

[3] نجلاء موسى أبو الحصين، **المرجع السابق**، ص17.

[4] الدستور اللبناني، **المادة 66**، ص11.

[5] وزارة الإعلام، **لبنان النظام السياسي والسلطات**، مديرية الدراسات والمنشورات، لبنان، متاح على الرابط http://www.ministryinfo.gov.lb، تاريخ الإطلاع: 27-10-2018م، على الساعة: 11:00.

[6] نجلاء موسى أبو الحصين، **المرجع السابق**، ص27.

[7] ميشال الغريب، **المرجع السابق**، ص 333.

[8] الدستور اللبناني، **المادة 24**، ص6.

**المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية كحل للتعدد الطائفي**

**1- مفهوم الديمقراطية التوافقية:** هي نمط من أنماط الديمقراطية تتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم وإضافة معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم، كان أول ظهور لها في الفكر الغربي[1]، حيث يعتبر'أرنت ليبهارت' المفكر الهولندي من أوائل المنظرين لها عام 1968م في دراسته للحالة الهولندية؛ فقد اعتمد على متغيرين وهما الانقسامات الاجتماعية حول قضايا الدين وطبيعة النخب السياسية ومدى توافقها في تحقيق الاستقرار الديمقراطي[2].

نرى من خلال هذا المفهوم أن الديمقراطية التوافقية تعني إعطاء حق للأقليات المختلفة من أجل المشاركة في الوظائف الحكومية؛ أي عدم جعل الأغلبية هي المسيطر الوحيد على النظام ومنه أيضا إحلال التوازن داخل الدول التي تتميز بتباين طائفي كبير.

**2- خصائص الديمقراطية التوافقية:** تتميز بحكومة ائتلاف واسع وهو أمر يميز النموذج التوافقي عن النموذج البرلماني والغاية منه هو حماية مجموعة الأقلية، وتتميز بالفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقلية ضد الأكثرية[3].

**3- عوامل ظهور الديمقراطية التوافقية في لبنان:**

**أولا: البُنى والمعطيات:** والتي تندرج ضمنها التحديات الخارجية التي تواجه الدولة؛ حيث تلجأ النخب الحاكمة في عقد تحالفات مع الأطراف الأخرى مما يدفع بالأطراف المحلية إلى اللجوء للدول الكبرى المنافسة للاحتماء بها بالإضافة إلى ميزان القوى الذي تفتقر فيه لبنان إلى الإحصائيات الكافية التي تحدد بدقة حجم كل فئة من الفئات التي يتكون منها الشعب اللبناني[4].

ومنه فالنخب الحاكمة دور في ضرورة تطبيق النظام الديمقراطي التوافقي وما لاختلاف ميزان القوى من أهمية يمكّن من خلالها إيجاد فرصة لنجاح الديمقراطية في لبنان.

---

[1] صبري محمد خليل، «**مفهوم الديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي المقارن**»، مجلة مصر المدنية، مؤسسة المصري اليوم مصر، (د ع) 2013م، (د ص). متاح على الرابط: http://www.civicegypt.org/، تاريخ الاطلاع: 15-10-2018م، على الساعة 11:00.

[2] عزمي بشارة، «**في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملائمتها لحل الصراعات الطائفية، نموذج ايرلندة ولبنان**»، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع30، قطر، جانفي 2018م، ص10.

[3] ياسين سعد محمد البكري، «**إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية**»، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق،(د ع)، (د ت)، ص4.

[4] رغيد الصلح، «**الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**»، سلسلة الدراسات والمعلومات، الجمهورية اللبنانية، ملف16 2007م، ص37.

**ثانيا: دور الفاعل_النخب السياسية،** حيث كانت النخب السياسية التي وضعت الميثاق الوطني تتميز بخلفيات ثقافية واجتماعية متقاربة ومتجانسة، غير أن بعد ذهاب الجيل الاستقلالي الأول بدأت تفد إلى ميدان العمل السياسي قيادات جديدة(أي نخب مضادة) كانت تنتمي إلى بيئات مختلفة وهو ما زاد من صعوبة الهندسة التوافقية[1].

ويشير أيضا عزمي بشارة إلى أن الديمقراطية التوافقية لم تعضدها ثقافة ديمقراطية، بل أدير التوافق من جهة أسر حاكمة داخل كل طائفة حيث بقي السلاح الطائفي قائما على نحو أحل الرَّدع بدلا من التوافق ما جعل التعايش يبدو مثل حرب باردة يخشى الجميع أن تتحول إلى حرب حقيقية في أي وقت[2]، وقد أضاف الباحث 'جوزيف باحوط' أن شروط تطبيق الديمقراطية التوافقية لا تنطبق والمجتمع اللبناني؛ لأن شرط تطبيقها يعتمد على وجود بيئة إقليمية مستقرة ومسالمة فضلا عن آليات إعادة توزيع تتمتع بالكفاءة تضمن التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف الفئات[3].

أما 'آرنت ليبهارت' فقد أطلق حكما على أن أداء الديمقراطية التوافقية في لبنان كان على وجه الإجمال مرضيا لأكثر من ثلاثين سنة( 1943-1975م)، فموطن ضعفها الأساسي تمثَّل في المَأْسَسَةُ الغير المرنة للمبادئ التوافقية؛ لأن التعيينات الطائفية في المناصب العليا والنسبية الانتخابية المسبقة الضبط( إحصاء 1932م) عجزتا عن السماح بالتكيف مع فقدان المسيحيين تدريجيا وضع الأكثرية لصالح المسلمين[4].

ما يمكن ملاحظته أن شروط تطبيق الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي مثل لبنان يشير إلى صعوبة إيجاد صيغة توافقية بين مختلف الطوائف بسبب تسييس الطائفية سواء في النظام أو في الثقافة بحد ذاتها وأيضا لاختلاف الانتماء لمختلف البيئات سواء الاجتماعية أو الثقافية التي من شأنها أن تُحدث صراعا بين مختلف النخب السياسية مما يؤدي إلى إعادة صياغة التوافق في كل مرة يحدث فيها هذا الصراع.

**المطلب الثالث: أبرز التيارات السياسية في لبنان** نشأت الأحزاب السياسية المَنَظمة في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي(1920-1943م) وبعد إعلان الاستقلال، وهذه الأحزاب استقت مبادئها من مذاهب سياسية وأيديولوجيات مختلفة وعبرت في غالبيتها عن تطلعات الطوائف التي نشأت في وسطها[5]، وقد كانت هذه

[1] رغيد الصلح، **المرجع السابق**، ص42.

[2] عزمي بشارة، **المرجع السابق**، ص21.

[3] جوزيف باحوط، **تفكك اتفاق الطائف في لبنان**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان، 2016م، ص17.

[4] آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، تر: حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، لبنان 2006م، ص227.

[5] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص129.

الأحزاب نظريا تدعوا إلى الوطنية وتقول بالعلمانية وهي في الواقع طائفية وتتأتى هذه الطائفية على العموم من تركيبة هذه الأحزاب حيث أنها تتألف في الغالب من أبناء الطائفة الواحدة لها انتماءاتها وتطلعاتها[1].

**1-حزب الكتائب:** تأسس عام 1936م على أسس رياضية عسكرية كتقليد للميليشيات العسكرية النازية والفاشية على يد' بيَّار الجميل'[2]، وقد ساهمت أسباب عديدة في ولادة هذه المنظمة، فولادة دولة لبنان الكبير بهيمنة مسيحية كانت قد دفعت الفريق الحاكم في لبنان إلى تشجيع ولادة أحزاب ومنظمات لبنانية ينطوي تحت لوائها المسيحيون لتعزيز هيمنتهم والتصدي لفريق آخر بأغلبية إسلامية[3]، وقد دعا بيان هذا الحزب إلى علمنة الدولة في قوله: «هذه العلمانية ليست فلسفة تنادي بالإلحاد أو بنظرة مادية إلى الحياة وليست دعوة إلى التراضي الديني... بل هي تفرض الاعتراف بتكامل وظيفتي الهيئات الروحية والزمنية»[4]. أما أهداف هذا الحزب فقد نصت المادة الأولى من قانونه عام 1938م على إنشاء منظمة وطنية بالتحالف مع فرنسا وذلك بتربية مواطنين لهم مثال وطني وأحياء عوامل الأخوة بين أبناء الوطن[5].

**2-حزب النجادة:** منظمة شبه عسكرية تشكلت أواخر 1936م غلب على عضويتها الطابع الإسلامي ومن أبرز مؤسسيها عدنان الحكيم[6]، وقد دعت هذه المنظمة إلى المناداة بلبنان الحر العربي المستقل وإلغاء الطائفية وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين والعمل على تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب التي تشوبه[7].

---

[1] أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1990م ص218.

[2] بيَّار الجميل: (1905-1984م)، سياسي لبناني مؤسس حزب الكتائب تحت شعار( الله الوطن العائلة)، نادى بتقوية العلاقات بين لبنان والغرب وبشكل خاص فرنسا، يعتبر من أركان" الحلف الثلاثي" الذي تشكل سنة 1968م لمواجهة المد العربي التحرري في لبنان والذي اكتسب طابعا مارونيا واضحا استطاع أن يفوز في انتخابات 1968م بأكثرية مارونية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج1، ص651.

[3] أحمد محمد حسن الطراونة، **الاتجاهات السياسية في لبنان بين الحربين 1918-1939م**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ حديث، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996م، ص119.

[4] النادي الثقافي العربي، **القوى السياسية في لبنان**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1970م، ص16.

[5] أحمد الطراونة، **المرجع السابق**، ص123.

[6] عدنان الحكيم: سياسي لبناني ينتمي إلى الطائفة السنية ممثل مدينة بيروت في المجلس النيابي خلال دورات انتخابية عديدة تولى رئاسة الحزب شارك في الحرب الأهلية اللبنانية توفي عام 1991م حيث أقيمت مراسم تشييع كبيرة له تقديرا لجهوده في تحقيق الاستقلال للمزيد ينظر: لؤي فلحة، «**حزب النجادة لم يلفظ أنفاسه بعد**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، شركة أخبار بيروت لبنان 14ماي2015م، متاح على الرابط: https://al-akhbar.com، تاريخ الاطلاع: 20-11-2018م على الساعة: 09:00.

[7] احمد الطراونة، **المرجع السابق**، ص132.

**3-الحزب التقدمي الاشتراكي:** تأسس هذا الحزب عام 1949م على يد 'كمال جنبلاط'[1] أهم الزعماء السياسيين بلبنان، ومعظم عناصر هذا الحزب من الطائفة الدرزية من مبادئ هذا الحزب الجمع بين ايجابيات الأحزاب السياسية والاجتماعية المتضاربة في العالم الإسلامي، من أجل مساعدة الشعوب المضطهدة ومن أهدافه المناداة بقيام دولة لبنانية علمانية[2]، وقد ظل 'كمال جنبلاط' في رئاسة هذا الحزب حتى اغتياله عام 1977م ومجيء نجله وليد جنبلاط مكانه[3].

**4-حركة أمل:** تأسست عام 1975م عرفت باسم حركة المحرومين من طرف الإمام موسى الصدر [4] الذي دعا في خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى عاشوراء إلى إعداد جناح مسلح للشيعة في لبنان كطائفة متميزة عن أهل السنة[5] ويؤكد البرنامج السياسي للحركة الاستمرار في التعايش مع العنصر المسيحي والسني ولكن مع تغيير نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية، حيث أكدت دعمها لنظام الحكم البرلماني شريطة المطالبة بمشاركة أكبر للشيعة في السلطة على حساب السنة والموارنة[6].

**5-حزب الله:** أو المقاومة الإسلامية في لبنان هو تنظيم سياسي عسكري ينشط على الساحة اللبنانية سياسيا وعسكريا لأكثر من 20عاما.

[1] كمال جنبلاط : سياسي وزعيم لبناني ومناضل عقائدي ولد في منطقة المختارة(1917-1977م) من خريجي جامعة السور بون بفرنسا والجامعة اليسوعية لدراسة الحقوق، انتخب عام 1943م نائبا على منطقة الشوف في مجلس النواب أسس الجبهة الاشتراكية الوطنية عام 1951م قاد النضال ضد الأحلاف العسكرية وحارب فساد الحكم في لبنان أين قاد ثورة شعبية 1958م ضد الانحراف السياسي وله دور أساسي في الحرب الأهلية اللبنانية. للمزيد ينظر: محمد خليل الباشا، **معجم أعلام الدروز في لبنان**، الدار التقدمية، لبنان، ط2، 2010م، ص ص393،392.

[2] أكرم محمد عدوان، «**الطائفية وأثرها في النظام السياسي في لبنان**»، الجامعة الإسلامية،(د ع)، غزة، 2011م، ص22.

[3] أحمد سرحال، **المرجع السابق**، ص207.

[4] موسى الصدر: ولد 1928م في مدينة قم الإيرانية وفيها درس العلوم الدينية وتحصل على شهادتين في علوم الشريعة والعلوم السياسية من جامعة طهران 1956م وواصل دراسته في النجف تحت إشراف المرجع الأعلى للطائفة الشيعية الإمام محسن الطباطبائي، توجه إلى مدينة صور بلبنان أين اهتم بشؤون المجتمع والوعظ الديني، ودعا إلى نبذ العنصرية في العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية، وفي 1978م سافر إلى ليبيا لعقد اجتماع مع القذافي رفقة زملائه غير أن اتصاله بالعالم خارج ليبيا انقطع وكانت تلك آخر مرة شوهد فيها. للمزيد ينظر: ماهر حسن، «**زي النهاردة..اختفاء الإمام موسى الصدر أغسطس1978م**»، جريدة المصري اليوم، جريدة يومية، مؤسسة المصري اليوم، القاهرة، مصر،(د ع)، 31 أوت2018م متاح على الرابط:www.almasrylyoum.com، تاريخ الاطلاع: 20-11-2018م، على الساعة: 11:30.

[5] أحمد أبو دقة، «**الطائفية التي أرهقت لبنان**»، مجلة البيان، ع313، الرياض، المملكة العربية السعودية 07-08-2013م متاح على الرابط http://www.albayan.co.uk، تاريخ الاطلاع: 21-12-2018م، على الساعة 10:00.

[6] مهدي جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العرب**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص223.

وقد بدأ الحزب بتنظيم فكري وعقائدي عام 1982م بزعامة عالم الدين الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الله[1]؛ حيث كان لقيام الثورة الإسلامية في إيران 1979م دوره في تكوين حزب الله[2]. للحزب مؤسسات ذات طابع تربوي وإنساني منها "مؤسسة الجهاد" و"الهيئة الصحية الإسلامية" ومنذ توقيع اتفاق الطائف عام 1990م انخرط الحزب في الحياة السياسية اللبنانية[3].

**ملاحظات حول الأحزاب التي ظهرت قبل وخلال الحرب الأهلية اللبنانية:**

1- تميزت هذه المرحلة عن الإفصاح المباشر عن الهوية الحزبية الملتبسة التي كانت لدى بعض القوى السياسية السابقة؛ أي تمت إضافة كلمة(حزب) على أسماء بعض التشكيلات التنظيمية مثل منظمة الكتائب ومنظمة النجادة[4].

2- غالبية الأحزاب اللبنانية تشكلت من خليط من الأيديولوجيات المختلفة والانتماء الطائفي حيث لعبت هذه الاختلافات دورا هاما في الحرب الأهلية 1975م[5].

أما خلال الحرب الأهلية فإن الأحزاب الأيديولوجية المختلطة طائفيا انزلقت هي الأخرى منذ عام 1975م تدريجيا في منزلقات طائفية، بجعلها الطائفة محور تحليلاتها السياسية فَغَذَّتْ الصراع الطائفي وساهمت في تأجيجه وحكمت على نفسها بالتقوقع شأن الأحزاب الطائفية الأخرى[6] وصارت أحزابا طائفية بامتياز ولكل طائفة طائفة حزبها أو أحزابها وتوظف مسألة الدفاع عن حقوق الطائفة في مشروعها السياسي[7].

---

[1] محمد حسين فضل الله : عالم الدين الشيعي ولد في مدينة النجف بالعراق عام (1936-2010م) كانت له موهبة في الشعر خاصة فيما يخص القضايا الوطنية حيث عين مندوبا للمجمع الثقافي في النجف، وكان من الناشطين الأساسين في حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس عام 1957م وكانت له أيضا زيارات عديدة للبنان حيث قام بإلقاء العديد من المحاضرات الدينية التي تتناول القضايا السياسية كان له دور كبير في المفاوضات التي أجريت من أجل انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية 1982م أين قام برفضها باعتبارها لا تعبر عن مصالح الشعب وخرج بمظاهرات كبيرة ضد الحكومة اللبنانية مطالبين التعديل في نقاط هذا الاتفاق. للمزيد ينظر: وفاء الكندي، مروة حبيب، «**السيد محمد حسين فضل الله حياته ومواقفه من القضية اللبنانية**» مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع3، العراق، (د ت)، ص ص(1-6)، 23.

[2] أبو بكر المبروك بشير أبو عجيلة، **أثر أحداث 11 من سبتمبر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط(2001-2008م)** أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، قسم العلوم الإنسانية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان، 2010م، ص171.

[3] مهدي جرادات، **المرجع السابق**، ص223.

[4] أحمد ناصوري، «**التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان**»، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، مج37، ع2 سوريا، 2015م، ص9.

[5] Maria Aano Reme, **The frozen case Civil rights of palestinian refugees in lebanon- perception and realities**- Master is thesis, in history, university of Bergen, Norwegian, 2007, p23.

[6] عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان، **المرجع السابق**، ص131.

[7] أحمد ناصوري، **المرجع السابق**، ص10.

**خلاصة للفصل:**

ما يلاحظ على المفاهيم الخاصة بالطائفية أن لهذا المصطلح العديد من التعريفات اختلفت باختلاف وجهات نظر الباحثين والمؤلفين، فهناك من رأى أنها ظاهرة ارتبط تعريفها وفقا للبيئة التي ظهرت فيها وذهب آخرون بالقول أنها تولد نتيجة للاختلافات الدينية والمذهبية التي تعاني منها المجتمعات المتعددة المذاهب والطوائف مثلما يحدث في لبنان، والبعض الآخر قال أنها ترتبط بالجانب السياسي لما لها تأثير كبير على قوة الدولة أو ضعفها.

وإذا ما تحدثنا عن النظام السياسي فهو ظاهريا يقوم على الديمقراطية والمساواة، أما إذا أمعنا النظر فنجد أن المناصب الحكومية مقسمة على ثلاث طوائف رئيسية مهملة بذلك دور الطوائف الأخرى ذات التمثيل الضئيل.

وما يلاحظ أيضا أن لتطبيق الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد الطوائف كلبنان قد أخذ حيزا كبيرا من دراسات مختلف الباحثين حول إمكانية تطبيقها في ظل هذا التنوع الطائفي أم أن هذا التعدد يحول دون العمل بها، حيث تطلب تطبيقها مجموعة من الشروط التي وجد فيها البعض عدم القدرة على تكييف هذه الشروط مع مجتمع تعددي كلبنان دون أن ننسى دور الأحزاب السياسية التي ظهرت في لبنان كنتيجة لهذا التنوع الطائفي إلى جانب الاختلاف الديني واختلاف الأيديولوجيات الفكرية والسياسية في زيادة تعميق هذا الانقسام الطائفي.

# الفصل الثاني

## وضع لبنان الطائفي من

## 1975-1990م

## المبحث الأول: الحرب الأهلية اللبنانية 1975م

### المطلب الأول: أسباب الحرب الأهلية ومجرياتها

**الأسباب الداخلية للحرب الأهلية:** منذ نشأت دولة لبنان المستقلة عام 1943م واجهت حالة عدم استقرار سياسي فضلا عن كونها دولة ضعيفة تفتقر إلى مقومات الدول القوية، الذي جعلها فريسة بين سوريا و(إسرائيل) والتي تحارب كل منهما الآخر هذا ما أدى إلى تفاقم حدة مآزق لبنان ومعضلاته الداخلية[1]، دون أن ننسى دور الدستور في تكريس الطائفية واعتمادها كصيغة للنظام السياسي اللبناني أثَّر بدوره على العلاقات السياسية السائدة خاصة منها بين الأحزاب والجمعيات ذات الأيديولوجيات المختلفة[2]، ومنه أصبح الوضع الطائفي اللبناني غير ملائم لاحتمال متطلبات الوضع الحالي؛ فقد جرت محاولات عديدة لإعادة النظر في هذا النظام خاصة بعدما أصبحت أكثرية مسلمة بنسبة 60% بعدما كانت الأكثرية للطائفة المارونية وبذلك قد رفض المسيحيون تقاسم السلطة السياسية والاقتصادية بشكل عادل مع الأغلبية المسلمة لأنه من شأنه أن يقلص دورهم[3].

كان لتواجد المقاومة الفلسطينية على أراضي لبنان أيضا دوره البارز في إشعال فتيل الحرب الأهلية؛ فمع قيام (دولة إسرائيل) عام1948م أصبحت هي الخطر الرئيسي على الأمن في منطقة الشرق الأوسط[4]، أدى هذا إلى هجرة العديد من الفلسطينيين إلى مختلف الدول العربية منها لبنان التي فتحت أراضيها للاجئين واستقروا في الجنوب اللبناني ومنه ظهرت العديد من الفصائل العسكرية في لبنان التي قررت أن تنحاز إلى "منظمة التحرير الفلسطينية"[5].

---

[1] نادية فاضل عباس فضلي، «**التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية**»، مركز الدراسات دولية، ع جامعة بغداد، العراق، (د ت) ص2.

[2] محمد علي محمد تميم، «**المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية(1975-1990)**»، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية مج20، ع8، العراق 2007م، ص9.

[3] Zakaria Mounir Mohti, **The Lebanese civil war(1975-1990): causes and costs of conflict,** master thesis in Arts, Department of international studies, faculty of the graduate school, university Kansas,(USA), 2010, p49

[4] إبراهيم خليل أحمد، **إسرائيل فتنة الأجيال العصور الحديثة**، مكتبة الوعد العربي، القاهرة، مصر، 1970م، ص344.

[5] منظمة التحرير الفلسطينية: منظمة سياسية شبه عسكرية تأسست عام 1964م عقب انعقاد مؤتمر فلسطيني في القدس لدراسة وضع الفلسطينيين وأعلن من خلاله عن ضرورة إنشاء ميثاق قومي فلسطيني باسم "منظمة التحرير الفلسطينية" تكون بمثابة الممثل الشرعي للقضية الفلسطينية برئاسة أحمد سعد الشقيري، وتظم مختلف الفصائل والأحزاب الفلسطينية منها حركة فتح والقوميين العرب، والتنظيمات النقابية... وتمثل جانبها السياسي في خدمة قضية فلسطين علىا الصعيد الدولي والعربي خاصة من ناحية الدعاية والإعلام، أما الجانب العسكري فتمثل في تمكين القادرين على حمل السلاح من خدمة وطنهم. للمزيد ينظر محمد احمد جبر خليفة، **منظمة التحري الفلسطينية: مشروع ثوري تحرري أم مشروع كياني،** رسالة ماجستير تخصص التاريخ العربي الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005م، ص ص 17، 21.

وهناك فصائل أخرى انحازت إلى جانب الصهاينة، وهذا كان له تأثير كبير على الاختلافات الطائفية داخل الدولة الواحدة[1].

وجدت مختلف الفصائل الفلسطينية في لبنان الحرية التي فقدتها في البلدان العربية الأخرى وهي حرية التنظيم سياسيا والتطاول على السيادة اللبنانية، حيث أخذت تشن هجمات من جنوب لبنان ضد (إسرائيل) في حين كانت إستراتيجية (إسرائيل) من الهجمات على المقاومات الفلسطينية هي إثارة الدولة اللبنانية ضدها وحملها على محاربة الفلسطينيين[2]، كان لاستغلال الكيان الصهيوني لرفض بعض الطوائف تواجد المقاومة الفلسطينية على أراضي لبنان من شأنه أن خلق توتر سيظهر تدريجيا فيما بعد على شكل صراعات دامية بين مختلف الفصائل الفلسطينية وتنظيمات الأحزاب السياسية في اللبنانية.

ومن جانب آخر يمثل السبب الاقتصادي أحد أسباب الحرب؛ حيث كان يعاني من تناقض تمثل في تحوله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدمات دون أن يمر بمرحلة الاقتصاد الصناعي الرأسمالي الأمر الذي سبب عدم ولادة طبقة عمالية واضحة، أدى إلى إبقاء الفلاح والعامل محكومين بعلاقات إقطاعية قديمة وتضخم البرجوازية الصغيرة[3] ، وضعف دور الدولة الاقتصادي وغيابه من جهة أخرى وهو بدوره ما أدى إلى التبعية للخارج[4].

**الأسباب الخارجية:** شهدت لبنان في فترة 1958م تصاعد الشعور القومي الذي دعا إليه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، مما دفع بالأغلبية المسلمة في لبنان للضغط على الرئيس 'كميل شمعون' للانضمام إلى هذه الوحدة خاصة بعد قيام "الوحدة المصرية السورية" وهو ما يتنافى وسياسته الموالية للغرب[5]، لأن هذا من شأنه أن أن يُؤثر على المصالح الغربية في المنطقة ما إذا انضمت لبنان للوحدة السورية المصرية، أي وقوع لبنان بين مأزقين يَحُولُ دون استقرارها، وقد نتج عن ذلك أحداث دامية بين المسيحيين المارونيين والمسلمين لم تنتهي إلا بتدخل الجيش الأمريكي.

---

[1] Catherine R . Antosh, **The Drivers of Sectarian Violence: A Qualitative Analysis of Lebanon, Iraq, and Turkey** An Honors Program Project Presented to the Faculty of the Undergraduate College of Arts and Letters, James Madison University, Virginia, (Usa), P32.

[2] هنري لورانس، **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، تر:عبد الحكيم الأربد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ط2، 2007م، ص404.

[3] محمد علي محمد تميم، **المرجع السابق**، ص10.

[4] أحمد سهيل طقوش، **تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر**، دار النفائس، لبنان، 2014م، ص229.

[5] Zakaria Mounir Mohti, **op cit,** p31.

أضف إلى ذلك ظهور الأحلاف الغربية المتمثلة في حلف بغداد 1955م و"مشروع إيزنهاور1957م"[1] ومحاولة جر لبنان إلى التحالفات العربية من جهة والمشاريع الغربية من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى حدوث انقسامات في لبنان تفجرت في أزمة 1958م[2]، التي شهدت استياء طائفيا شعر من خلاله المسلمون بفشل لبنان في قطع علاقاتها بالغرب الواقفين ضد القومية العربية مما أدى إلى أحداث عنيفة بين مختلف الأطراف المؤيدة والمعارضة[3]، بالإضافة إلى وقوع صدامات بين الجيش اللبناني والجيش الفلسطيني نتج عنه تصارع القوى في المنطقة وهذا حسب المخطط الإسرائيلي لإثارة الحرب بين الجانبين، ولتتخلى لبنان عن تأييدها للقضية الفلسطينية من جهة أخرى[4].

**مجريات الحرب:** أُعتبرت البداية الرسمية للحرب الأهلية اللبنانية في 13 أفريل 1975م عندما حدث إطلاق نار على حافلة كانت تقل فلسطينيين في أحد شوارع عين الرمانة المسيحية حيث لقي 27 راكب مصرعهم على اثر هذا الهجوم[5]، بسبب اتهام بعض الفلسطينيين أنهم قاموا بمحاولة اغتيال 'بيَّار الجميل'[6] زعيم زعيم حزب الكتائب[7]، وعلى إثره نشبت حرب مدمرة بين الأحزاب الوطنية واليسارية اللبنانية وتنظيماتها المسلحة والتي شكلت فيما بعد الحركة الوطنية التقدمية والمتحالفة مع المقاومة الفلسطينية من جهة وبين اليمين المسيحي اللبناني بقيادة( بيار الجميل وكميل شمعون، وسليمان فرنجية رئيس الجمهورية) من جهة أخرى[8]، وبذلك انتشرت عمليات القتل والخطف على أساس طائفي حيث قام حزب الكتائب بنسف العديد من المؤسسات

---

[1] مشروع إيزنهاور: مشروع دعا إليه الرئيس الأمريكي (دوايت إيزنهاور) تحت شعار إحلال السلام وإعادة الاستقرار وتضمن المشروع تقديم مساعدات اقتصادية لدول الشرق الأوسط من أجل تنمية اقتصادياتها بالإضافة إلى تقديم مساعدات عسكرية ضد العدوان المسلح لأي دولة من دول الشرق الأوسط تسيطر عليها الشيوعية العالمية، للمزيد ينظر: محمد عماد رديف طالب، «**أثر مبدأ إيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية(1957-1967م)**»، مجلة آداب الفراهيدي، ع8، مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية، جامعة تكريت، العراق، سبتمبر 2011م، ص6.

[2] محمد تميم، **المرجع السابق**، ص11.

[3] Karol R Sorby, « **Lebanon: The crisis of 1958**», Asian and African studies, vol 9, Institute of oriental and African studies, Slovak Academy of sciences, Klemensova, Slovakia , 2000, p17.

[4] عماد يونس، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973 (ملامح الأزمة وانفجارها)**، (د د)، بيروت، لبنان، 1985م ص 16.

[5] سمير قصير، **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي(1973-1982م)**، دار النهار، بيروت، لبنان، 2007م ص103.

[6] بيار الجميل: سياسي لبناني(1905-1984م)، تعلم في مدرسة الآباء اليسوعيين عام 1919م وعند تخرجه 1926م التحق بمعهد الطب الفرنسي عرف بميله للحياة الرياضية أين أصبح رئيسا لفريق النادي الكاثوليكي ومع تأسيسه لمنظمة الكتائب التي اهتمت في البداية بالنشاط الرياضي أين تحولت إلى ثقافة حزبية تنمي مسؤولية الشباب وتؤكد على دورهم في إنقاذ الوطن وبرز بذلك نشاطه بشكل واسع على الساحة السياسية ودوره أيضا في الحرب الأهلية اللبنانية. للمزيد ينظر: حزب الكتائب اللبنانية، **بيار الجميل المؤسس**، لبنان، 17فيفري2012م، متاح على الرابط: http://www.kataeb.org/، تاريخ الإطلاع 08-01-2019م، على الساعة: 14:00.

[7] محمد تميم، **المرجع السابق**، ص11.

[8] عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج 3، ص431.

الحكومية وكان الهدف من ذلك تعبئة الشارع المسيحي إلى جانب الحزب من أجل مجابهة القوى الوطنية التقدمية التي أخذت تحصل على بعض المكاسب[1].

وفي 28 ماي اضطر الرئيس 'سليمان فرنجية'[2] إلى دعوة الزعيم التقليدي السني'رشيد كرامي'[3]، من طرابلس لتشكيل حكومة، إلا أن هذا قد فشل في جمع وزارة وحدة وطنية ولم يستطع منع العنف من الانتشار غير أن وساطة سورية وإضراب عن الطعام قام به الإمام موسى الصدر ساعد بالعودة إلى بعض الهدوء وطالبت بذلك الحكومة الوطنية بإصلاح دستوري يضع نهاية للطائفية[4].

لكن تدخلات سوريا في لبنان كان هدفها الأساسي إحكام السيطرة على لبنان الذي لازالت تعتبره جزء من سوريا الكبرى؛ حيث مدت في 29 جانفي 1976م بمساعدات ضخمة لـ(م ت ف) مستهدفة بلدة الدَّامور المسيحية الواقعة في الساحل اللبناني لتبسط بذلك المنظمة سيطرتها من جديد على الساحل اللبناني[5] وهو ما جعل بذلك سوريا المشعلة لنيران الحرب والمطفئة لها في آن واحد، ويذكر أيضا "كمال جنبلاط" أن الفلسطينيون أنفسهم سهلوا بخرقهم القانون اللبناني وفوضاهم في حمل الأسلحة والقيام بدور الشرطة على بعض المداخل المهمة في العاصمة لإعداد المؤامرة وتدبيرها ضدهم؛ حيث كانت الدوريات الفلسطينية تقوم بخطف أو سجن اللبنانيين بحجج واهية[6].

---

[1] حمد حسن عبد الله طرفة، «**موقف حزب الكتائب اللبناني من الأوضاع الداخلية في لبنان(1970-1980م)**»، مجلة جامعة كركوك للدراسات، مج8 ع3، العراق، 2013م، ص4.

[2] سليمان فرنجية: سياسي لبناني ورئيس الجمهورية اللبنانية(1910-1992م) من عائلة مارونية قاد أول معاركه السياسية عام 1958م ضد كميل شمعون تميزت فترة حكمه بالاصطدام مع المقاومة الفلسطينية؛ أسس جماعة من الميليشيات باسم جيش التحرير الزغرتاوي عام 1969م وكان عضوا في الجبهة الانعزالية التي فجرت أحداث لبنان 1975-1976م. للمزيد ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، **المرجع السابق**، ص 156.

[3] رشيد كرامي: سياسي لبناني ولد في بلدة مرياطة بطرابلس(1921-1987م) اختارته قاعدة آل كرامي زعيما بعد وفاة والده عبد الحميد كرامي عين كممثل عن مدينة طرابلس في المجلس النيابي والمحطة الأبرز في حياته السياسية هي عندما كلف بتأليف حكومة في عهد الرئيس كميل شمعون 1955م وقد كان بسن الـ34من عمره ليكون بذلك أصغر رئيس حكومة في تاريخ لبنان. للمزيد ينظر: عبد الكافي الصمد، «**رشيد كرامي في ذكراه: ظلم مرتين**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، شركة أخبار بيروت لبنان، 01جوان2013م،متاح على الرابط: https://al-akhbar.com، تاريخ الإطلاع: 10-02-2019م على الساعة 11:00.

[4] هنري لورنس، **المرجع السابق**، ص411.

[5] أربيل شارون، **مذكرات أربيل شارون**، تر: أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، لبنان، 1992م، ص557.

[6] كمال جنبلاط، **هذه وصيتي**، مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1978م، ص78.

وعلى ضوء تلك الأحداث قامت سوريا بالاتصال بكافة الأطراف من أجل وقف القتال وتحقيق تسوية وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وكان هدفها من تلك الخطوة تأمين رئيسا مارونيا وهو 'إلياس سركيس'[1]، وقامت بدعمه في انتخابات عام 1976م وتم بالفعل انتخابه كرئيس في 8 ماي 1976م تحت حماية الجيش السوري الذي بدأ بدخول لبنان واستهدف منه القضاء على الحركة الوطنية وحليفتها الثورة الفلسطينية[2]، وبتسلمه لمقاليد الحكم قام الرئيس سركيس بحضور قمة مصغرة في الرياض في أكتوبر 1976م والتي انتهت بإقرار إرسال "قوات الردع العربية" إلى لبنان بقيادته شخصيا بعد أن أوكل هذه المهمة للعميد في الجيش اللبناني 'سامي الخطيب'[3] إلى غاية الاجتياح الإسرائيلي للبنان1982م[4]. لقد كان بذلك التدخل السوري يقوم دائما على مساعدة الطرف الأقوى في الصراع ويتغير موقفها تبعا لتغير المصالح.

أما عن دور (إسرائيل) فقد استغلت هذه الحرب من أجل تحقيق مكاسب إقليمية حيث كان طرحها لشعار "مساعدة سكان جنوب لبنان" خلال الحرب الأهلية الدور في تنفيذ سياستها التي تبنت نقل المقاتلين اللبنانيين بعد تدخل قوات الردع العربية ووقف المعارك في بيروت لكي يسهل عليها نقل القوات المسيحية إلى الجنوب لإشعال المنطقة مجددا تحت شعار حماية السكان المسيحيين[5]، الذين قامت (إسرائيل) بعقد تحالف معهم وتحفيزهم على التمرد والانشقاق عن الجيش اللبناني.

---

[1] إلياس سركيس: سياسي ماروني(1924-1985م) ولد في منطقة الشبانية بجبل لبنان حاز على شهادتي البكالوريا الفرنسية واللبنانية عام 1942م وشهادة الحقوق 1948م عمل في المحاماة لأربع سنوات، وقد عين قاضيا في ديوان المحاسبة 1953م بعد النجاح في الدخول إلى سلك القضاء وعين أيضا مستشارا قانونيا عام 1959م ثم مديرا عاما لرئاسة الجمهورية عام 1962م، ومع اندلاع الحرب الأهلية عين رئيسا للجمهورية في 1976م أين قام بمحاولات لوقف الحرب عن طريق المصالحة بين مختلف الأطراف المتصارعة. للمزيد ينظر: شبكة الميادين الإعلامية، **الجمهورية 2014م أي رئيس لأي جمهورية؟**، دار الفارابي بيروت، لبنان، 2014م، ص33.

[2] سامر عبد المنعم أبو رجيلة، **المرجع السابق**، ص95.

[3] سامي الخطيب: الضابط القائد والسياسي اللبناني من أكثر الشخصيات اللبنانية صلة بحقبات حرب لبنان 1975م، وقد ارتبط اسمه بالعمل ألاستخباراتي كأحد رموز الحقبة الشهابية وكان على تماس مباشر بالقيادة السورية عندما عين قائدا لقوات الردع العربية بلبنان وكانت له صلة وثيقة بالرئيس السوري بشار الأسد. للمزيد ينظر:أحمد الموسوي، «**شهادة سامي الخطيب للتاريخ... في عين الحدث**»، جريدة الرأي، جريدة يومية، ع10690، بيروت، لبنان 07أكتوبر 2008م، ص1، متاح على الرابط https://www.alraimedia.com، تاريخ الاطلاع: 15-01-2019م، على الساعة:15:00.

[4] عبد الوهاب الكيَّالي، **المرجع السابق**، ج5، ص418.

[5] علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995م**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 2006م، ص71.

وبالفعل نجحت (إسرائيل) بذلك حين استمالت ضابط مسيحي برتبة رائد في الجيش اللبناني اسمه 'سعد حداد'[1] بعد أن ضيقت عليه القوات الفلسطينية الحصار مما جعل استجابت (إسرائيل) لمساعدة القوات المحاصرة بذريعة الجانب الإنساني[2]، وقد أعتبر العامل الأمني والاقتصادي هما السببان الرئيسيان لاحتلال منطقة الجنوب وإشعال الحرب فيها؛ حيث تمثل العامل الأمني في اعتبار "نهر اللِّيطاني"[3]، مانعا طبيعيا يسهل عملية الدفاع عن الشمال الإسرائيلي بالإضافة إلى وجود المقاومة الفلسطينية الذي يشكل مصدر قلق وحذر دائم على سكان المستعمرات الشمالية(إسرائيل) بالإضافة إلى التعطش الدائم للمياه الموجودة في لبنان من قبل (إسرائيل)[4] استمرت هذه الحرب ثمانية أيام دون أن تحقق أهدافها سوى توسيع رقعة الشريط الحدودي بالعديد من قرى المنطقة كحاجز أمني فاصل بين القوات الفلسطينية والقوات الإسرائيلية[5].

**المطلب الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م**

استطاعت المقاومة الفلسطينية مباغتة المستوطنات الإسرائيلية بعملية فدائية نفذتها في 28جانفي 1982م، من الأراضي الأردنية غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة وقد أعادت العملية في مارس 1982م بعد تعرضها لدورية للجيش الإسرائيلي في غزة المحتلة حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن ردها العسكري سيكون عنيفا ضد العمليات الفدائية والمسلحة التي يقوم بها الفلسطينيون[6]، يُضاف إلى ذلك أن إسرائيل هدفت من خلال

---

[1] سعد حداد: رائد في الجيش اللبناني تولى مسؤلية وحدة عسكرية تضم 400جندي على الحدود اللبنانية الجنوبية، تحالف مع إسرائيل وساعده جهاز الموساد الإسرائيلي في إنشاء جيش لبنان الجنوبي لمناهضة الوجود الفلسطيني، تمرد على الشرعية اللبنانية وأعلن في 1979م قيام ما يسمى "دولة لبنان الحر" تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل وكان لعناصره الدور الكبير في مجازر صبرا وشاتيلا توفي 1984م. للمزيد ينظر: جهاد المنسي، «**سعد حداد..وأنطوان لحد.. والبقية تأتي**»، جريدة الغد، جريدة يومية، (د ع) الشركة المتحدة للصحافة، الأردن، 22سبتمبر2015م، متاح على الرابط: https://alghad.com، تاريخ الاطلاع: 18-01-2019م، على الساعة 12:00.

[2] حاتم راهي الزوبعي،« **الموقف الإسرائيلي من الحرب الأهلية اللبنانية(1975-1983م)**»، مجلة العلوم الإنسانية، مج23 ع3 جامعة كربلاء، العراق،(د ت)، ص3.

[3] نهر الليطاني: ينبع هذا النهر من منطقة بعلبك ويمتد في اتجاه شمالي جنوبي حتى يصب في البحر المتوسط في بلدة القاسمية، للمزيد ينظر: حسن سيد أحمد أبو العينين، **لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية**، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت لبنان، 1980م، ص498.

[4] أشرف إبراهيم القصاص، **دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من 1978-1982م**، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين،2007م ص67.

[5] بويصير صالح مسعود، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، دار البيان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1987م ص223.

[6] حاتم راهي الزوبعي، **المرجع السابق**، ص10.

خلال هذه العملية(الاجتياح) أن تنفذ مشروعها الصهيوني الذي يقوم على التطهير العرقي في فلسطين ومحاولة تكراره في لبنان[1].

ويذكر 'أرييل شارون' وزير الدفاع الإسرائيلي في مذكراته أن تعطش 'بشير الجميل'[2] للسلطة حمله إلى ما هو أبعد من طموحات مقاوم سياسي؛ حيث كان يريد إعادة الحكومة الوطنية القانونية التي دفنتها (م ت ف) في قبر ختمه فينا بُعد السوريون في هذه الحكومة كانت رئاسة الجمهورية مسيحيا وقيام تكتل مسيحي متين يعتبر مرحلة ضرورية لتحقيق ما يصبو إليه 'بشير الجميل' ألا وهو رئاسة الجمهورية[3]، وقد استطاع 'بشير الجميل' التواصل مع شارون و'كميل شمعون' في اجتماع حيث كشف لهم شارون عن خطته لاجتياح لبنان وطرد الفلسطينيين والسوريين ومع إصرار "بشير الجميل" على إنهاء الوجود الفلسطيني سلَّم يوم 19 جانفي 1982م خرائط لإسرائيل حول تواجد القوات السورية ومواقع المعسكرات والقيادات الفلسطينية[4]، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على قبول الرئيس 'بشير الجميل' بمعاهدة الصلح مع الإسرائيليين التي طرحها رئيس الوزراء 'ارييل شارون' في مقابل جلاء القوات السورية والفلسطينية من لبنان، ولكن ما يذكره شقيق 'بشير الجميل' وهو 'أمين الجميل' في كتابه "الرهان الكبير" عكس ذلك فقد رفض 'البشير' توقيع معاهدة صلح مع (إسرائيل)، لأن انفصال لبنان عن العالم العربي يعتبر ضرب من الانتحار وسَيُعَرِّضُ الوحدة الوطنية للخطر، ويؤدي إلى خراب لبنان من جديد[5]، وهذا التناقض في الآراء يدل على ذاتية بعض هذه المصادر إما من جهة تحقيق المصالح الخاصة (إسرائيل) أو الوطنية والدفاع عن الانتماء الطائفي (حزب الكتائب).

وفي الشطر الآخر من البلاد ذي الأغلبية الإسلامية المحسوب على الفصائل الفلسطينية وأحزاب الحكومة الوطنية حيث اندلعت اشتباكات بين أبناء القضية والصف الواحد لتتخذ شكل الحروب العبثية وبذلك شهدت أحياء بيروت اشتباكات بين الفصائل الفلسطينية وحركة أمل التي عبرت عن رفضها للتجاوزات المسلحة

---

[1] وليد شرارة، «**هكذا خطط بشير الجميل مع إسرائيل لإبادة شعب فلسطين**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، ع3573، لبنان، 26 سبتمبر2018م، متاح على الرابط:https://al-akhbar.com ، تاريخ الاطلاع:20-02-2019م، على الساعة: 11:00.

[2] بشير الجميل: سياسي لبناني (1947-1982م) أحد اصغر رؤساء الجمهورية المنتخبين من قبل مجالس شرعية فعلية بعد انضمامه لمصلحة الطلاب التابعة لحزب الكتائب اللبنانية غدا عضوا في مصلحة الحزب وعمل أيضا مدرسا لمادة التربية المدنية حاز عام1971م على إجازة الحقوق والعلوم السياسية من جامعة القديس يوسف، التحق بصفوف المقاومة اللبنانية عام 1975م وأصبح بعد ذلك قائد قوى حزب الكتائب اللبنانية تدرج بعدها في الرتب؛ حيث أصبح رئيسا لمجلس قيادة القوات اللبنانية وقد عين بعد ذلك رئيسا للجمهورية في 1982م واعتبر بذلك انتخابه انتصارا لما عرف بالقضية اللبنانية. للمزيد ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، **المرجع السابق**، ص42.

[3] أرييل شارون، **المصدر السابق**، ص282.

[4] جمال سعد نوفان، «**الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982**»، مجلة آداب الفاراهيدي، ع13، جامعة تكريت، العراق، 2012م ص ص 6، 7.

[5] أمين الجميل، **الرهان الكبير**، دار النهار للنشر، لبنان، 1988م، ص105.

وأصبح بذلك للفوضى القائمة دور في تعبيد الطريق أمام الغزو الإسرائيلي المرتقب[1]. ومنه أيضا أصيبت (م ت ف) بخيبة أمل بسبب عدم تدخل الدروز والشيعة للمساعدة في وقف التقدم الإسرائيلي، أما 'كمال جنبلاط' والقيادة الروحية فقد عارضوا القوات الإسرائيلية ولكنهم لم يتحرشوا بالرغم من قدرتهم العسكرية وارتؤوا عدم التدخل خوفا من ردود فعل (إسرائيل)[2]، استطاع بذلك الكيان الصهيوني إثارة التوتر بين مختلف القوى اللبنانية والفلسطينية وإدخالها في صراع ضد بعضها البعض.

بدأت القوات الإسرائيلية بالهجوم في 6جوان1982م من أجل توسيع نطاق الشريط الحدودي بإخضاع عدد من البلدات والقرى لسيطرة قوات الاحتلال والميليشيات المتحالفة معها، حيث استطاعت إسرائيل اقتطاع الكثير من الأراضي وإقامة المطارات الحربية وطرق المواصلات[3]. واستطاعت القوات الإسرائيلية احتلال العاصمة بيروت من جهة الغرب باتفاق مع حزب الكتائب بقيادة بشير الجميل، حيث تلقت القوات الإسرائيلية أمرا بعدم الدخول إلى مخيمات اللاجئين لأن تنظيف وتمشيط هذه المخيمات سيكون على يد الكتائب أو الجيش اللبناني[4].

نلاحظ من خلال هذا الغزو أنه تم بتخطيط منظم واتفاق مسبق بين القوات الإسرائيلية والأحزاب المسيحية الرافضة للتواجد الفلسطيني والسوري على أراضيها وطمعا منها للسيطرة على مقاليد الحكم مثلما رأينا طمع 'بشير الجميل' في تولي منصب الرئاسة مثلما ذكر، هذا من شأنه أن مهد الطريق أمام الكيان الصهيوني لتنفيذ مخططاتها.

**مجازر مخيمي صبرا وشتيلا:** كان من المقرر تنصيب 'بشير الجميل' رئيسا للجمهورية في 23سبتمبر1982م لكن تعرضه للاغتيال في 14 سبتمبر أدى إلى إثارة مكامن الخوف عند (إسرائيل) لاسيما أنها فقدت أهم حلفائها ومنه قامت الحكومة الإسرائيلية باستثمار غضب المسيحيين مؤيدي الرئيس المغتال واتفقوا على اقتحام بيروت الغربية وتطهير مخيمي صبرا وشتيلا من المسلحين بشرط أن يكون الاقتحام من طرف الميليشيات المارونية الغاضبة بغطاء ميداني من قبل إسرائيل[5].

---

[1] محمد خواجة، **إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982**، تق: الرئيس نبيه بري، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2011م ص31.

[2] زئيف شيف، اهود يعاري، **الحرب المضللة(حرب إسرائيل في لبنان)**، تر: حسان يوسف، دار المروج، بيروت، لبنان، 1985م ص74.

[3] عدنان السيد حسين، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1989م، ص ص118،117.

[4] آمنون كابليوك، **تحقيق حول مذبحة صبرا وشتيلا**، تر: منى عبد الله، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1983م، ص ص26،25.

[5] حاتم راهي الزوبعي، **المرجع السابق**، ص15.

في اليوم 15 سبتمبر دخل فريق مؤلف من 32 جندي إلى صبرا وشتيلا وهم من قوات إسرائيلية حيث استطاعوا اغتيال 63 شخص من أصل 120، بعدها دخل فريق جيش لبناني جنوبي موالي (لإسرائيل) وقد كان مؤلفا من الشيعة الذين عانوا من الفلسطينيين في جنوب لبنان[1]. وتمت بذلك فصول المذابح الكثيرة أين تم فيها تدمير عدد كبير من بيوت المخيمين وذبح وقتل وتشويه الآلاف من سكانها[2]، وقد بلغ عدد الشهداء مابين 3500و5000الآف شهيد وكان أكثر شيئا قد آلم اللاجئين هو قيام الكتائب اللبنانية بهذه المذبحة التي تفوقت في حقدها على الاحتلال[3]، غير أن الرئيس 'أمين الجميل' يذكر أن سياسته منذ بداية فترة حكمه قامت على توطيد التضامن بين اللبنانيين من جميع الطوائف ويذكر أيضا أنه أول رئيس يزور مركز رئيس الحكومة ومفتي الجمهورية الرئيس الروحي للطائفة السنية والعديد من المناطق التي تعرضت للتخريب وطرحه لمشروع إصلاح لهذه المناطق المتضررة والتي تظم مختلف الطوائف الإسلامية[4]، إذا ما تحدثنا عن السياسة التي انتهجها الجميل في تقديم المساعدات يعود احتمال هذا الشيء في تبرير المجازر التي ارتكبتها قوات حزبه أو بدافع إنساني لكونه رئيس الجمهورية وما يمليه عليه واجبه في تقديم هذه المساعدات.

بعد العديد من الجولات الميدانية والمفاوضات بين الحكومة اللبنانية والكنيست الإسرائيلي(البرلمان) وبتدخلات خارجية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[5]، تم التوقيع على اتفاق في 17ماي 1983م أهم ما نصَّ عليه هو انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وإنهاء حالة الحرب بين لبنان و(إسرائيل)، غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تعتبر نفسها ملزمة بالاتفاق ما لم تنسحب القوات السورية أيضا[6]، بالإضافة إلى تكوين مكتب اتصال بين الطرفين لعقد اتفاقيات تجارية[7].

كان من نتائج هذا الاجتياح هو ظهور "حزب الله" الشيعي الذي لعب دورا في إنهاء الوجود الإسرائيلي نهائيا عام2000م، وتسببت أيضا تجزئة بيروت( من 1982-1984م) إلى إدارتين في مزيد من الفوضى

[1] ألان مينارغ، **أسرار الحرب اللبنانية**، زيارة خاصة، قناة الجزيرة، 10سبتمبر 2004م، متاح على الرابطhttps://www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع:30-12-2018م، على الساعة: 11:00.

[2] آمنون كابليوك، **المرجع السابق**، ص4.

[3] وزارة الإعلام واللجنة الشعبية، «**مذبحة صبرا وشتيلا تعيد الفارعة 30سنة إلى ذاكرتها**»، جريدة الحياة الجديدة، جريدة يومية ع6064، المركز الفلسطيني للإعلام، فلسطين، 19سبتمبر 2012م،(د ص).

[4] أمين الجميل، **المصدر السابق**، ص 234.

[5] حاتم راهي الزوبعي، **المرجع السابق**، ص17.

[6] David Lea , **A survey of Arab-Israel Relations 1947-2001**, London: Routledge, 2002, p12,13.

[7] حاتم راهي الزوبعي، **المرجع السابق**، ص18.

حيث صارت بيروت الشرقية تحت حكم الماروني 'العماد ميشال عون'[1] وصارت بيروت الغربية تحت حكم السني "سليم الحصّ" وترك لبنان من جراء ذلك من دون رئيس يمثل الشخصية التقليدية الموحدة وأصبحت البلاد عرضة لعسكرة خفية منتظمة (حزب الله) الذي استغل هذه الظروف لكسب الدعم ومتظاهرا أنه حركة سياسية تسعى إلى مواصلة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي[2]، نلاحظ أن الظروف القائمة في لبنان كانت في صالح حزب الله الذي سيلعب فيما بعد الدور الأساسي في التوازن والاختلال الطائفي لما بعد الحرب الأهلية.

ما يمكن استنتاجه أن التخطيط لهذا الاجتياح كان معدا في وقت سابق ومخطط له وما هو إلا استكمالا لعملية الليطاني عام1978م، حيث استغلت (إسرائيل) مختلف التوترات بين مختلف الأحزاب السياسية من جهة وبين المقاومة الفلسطينية التي لقيت رفضا كبيرا وسخطا من طرف الطوائف المسيحية من جهة أخرى، ورأت إسرائيل أن لبنان أصبحت تشكل مصدر تهديد لها وعلى مصالحها، وخاصة مع اغتيال الرئيس 'بشير الجميل' هذا أدى إلى تنامي شعور الحقد من طرف اليمين المسيحي المؤيد للرئيس فاستغلته (إسرائيل) كورقة تمكنها من تصفية الوجود الفلسطيني في المنطقة ومنها تطبق مشروعها من خلال التطهير العرقي للفلسطينيين والذي اتضحت صورته في مذابح صبرا وشتيلا.

**المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من الحرب الأهلية اللبنانية**

**المواقف الدولية:** برزت مجموعة من المساعي الدولية لوقف الحرب الأهلية اللبنانية ومحاولة منها إحلال السلام حتى وان كانت لديها أهداف أخرى سعت إليها من خلال أن تقدم مساعدات ظاهرية نبرز منها:

**الفاتيكان:** عبر الفاتيكان[3]عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع في لبنان، ورأى أن ما يحدث من تقاتل ستكون له عواقب وخيمة على العلاقات الإسلامية-المسيحية في المنطقة وعدَّ أن المسيحية في لبنان هي شرط لوجود

---

[1] ميشال عون: سياسي لبناني ماروني تميز بمستواه العالي في اللغة العربية انظم إلى الأكاديمية العسكرية كضابط متمرن وتخرج منها بعد 3 سنوات كضابط مدفعية في الجيش اللبناني وبعد تدرجه في السلك العسكري عين عام 1983م قائدا للواء الثامن في الجيش اللبناني ليصبح بذلك أصغر ضابط يتولى هذا المنصب في تاريخ الجمهورية اللبنانية، وبعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل وحل حكومة سليم الحص عين مكانها حكومة عسكرية برئاسة ميشال عون قام أيضا بتأسيس التيار الوطني الحر لإخراج الجيش السوري من لبنان. للمزيد ينظر: شريف بيبي، مارك ضو، «**من هو ميشال عون الرئيس ال13للبنان؟**» قناة france24، 31-10-2016م، متاح على الرابط:https://www.france24.com ، تاريخ الاطلاع: 10-02-2019م، على الساعة: 16:30.

[2] مجموعة باحثين، «**ثمرة التدخل الأجنبي في لبنان: ظهور حزب الله**»، مسارات، ع23، مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، فيفري 2016م، ص6.

[3] الفاتيكان: يقع الفاتيكان ضمن روما الإيطالية وتعتبر الدولة الأصغر في العالم إذ لا تتعدى مساحتها 44 هكتار أصبح الفاتيكان دولة مستقلة معترف بها دوليا بعد أن وقع البابا بيوس 11 وموسوليني اتفاقات (لاتران )1929م. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج4، ص440.

الأقليات المسيحية في الشرق وما يقوم به المسيحيون في لبنان يؤثر في أوضاعهم في الشرق عامة[1]، وقد حاول فريق من الفاتيكان تقريب وجهات النظر بين اللبنانيين والسوريين عن طريق زيارة إلى البلدين في 1986م وبتواصل مساعي الفريق الفاتيكاني داخل لبنان وُضعت ورقة تظم سلسلة حلول مثلا: إعادة انتخاب جديد لرئيس للجمهورية لأن ذلك من شأنه أن يحدث استقرارا وهو حل رفضه الزعماء السنة لأنها منحازة للمسيحيين وتساوي بين سورية و(إسرائيل) من ناحية النفوذ والتواجد في لبنان وتلغي دور السيادة اللبنانية على أراضيها، غير أن جهود الفاتيكان لم تتوقف حتى في أعقاب انعقاد مؤتمر الطائف 1989م[2].

**الولايات المتحدة الأمريكية:** تمحورت الخطوط الكبرى للسياسة الأمريكية تجاه حرب لبنان من خلال المحافظة على معادلة الأمر الواقع، وذلك من خلال نظام داخلي يرتبط بالنظام السياسي والطائفي والأحزاب، أي تطويق الأحداث دون الولوج للأسباب العميقة للحرب وخارجيا تلاقي المصالح السورية والإسرائيلية من خلال تطويق المد الفلسطيني، أي عدم جعل(م ت ف) في لبنان أكبر من حجمها في معادلة النزاع العربي الإسرائيلي بالإضافة إلى تأييدها للاجتياح عن طريق إعطاء الضوء الأخضر للقيام بعملية عسكرية واسعة في لبنان[3].

ما يلاحظ على دور(الو م أ) أنها سعت دائما للحفاظ على مصالحها الشخصية على حساب القوى الأخرى، بعدما عرفت أهمية لبنان في التوازنات الإقليمية وكيفية تأثيرها في سياستها الخارجية ومنه سعت دائما في الحفاظ على الاختلافات الطائفية التي تمثل العنصر الأساسي في هذه الحرب كورقة ضغط أمام القوى الأخرى.

**المواقف الإقليمية:** أما عن المواقف الإقليمية فقد تعددت هي الأخرى حيث نذكر من أهمها:

**الموقف السوري:** شكل لبنان حاجزا سياسيا-عسكريا على مقربة من العاصمة دمشق، ومنه أصبح هذا الكيان المستقل بالنسبة إلى سوريا كالكويت المستقلة بالنسبة للعراق أي حق تاريخ مغتصب على يد الاستعمار

---

[1] جمال سعد نوفان، «**التدخل السوري في لبنان عام1976م**»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج4، ع13، معهد التاريخ العربي، العراق، جوان 2012م، ص8.

[2] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920-2020م**، دار النهار بيروت، لبنان، 2008م، ص200.

[3] فريد الخازن، «**العلاقات اللبنانية الأمريكية في سياسة التوازن الإقليمي 1975-1989م**»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ع1 قيادة الجيش اللبناني لبنان، 1989م، ص19.

أو الانتداب الأجنبي الذي بدأ من اتفاقية "سايكس بيكو"1916م[1]، وانتهى بالانتداب الفرنسي على لبنان1920م[2] فمنه بدأت سوريا منذ بداية التسعينات اللعب كدور إقليمي فاعل لها في منطقة المشرق العربي أين قررت التدخل في لبنان تحت شعار"المبادرة السورية" لإيقاف الحرب الأهلية ومنع تقسيم لبنان وضبط الوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب اللبناني[3].

دور الوساطة الفعالة الذي انتهجته سوريا حاولت من خلاله جعل العلاقة جيدة مع كل الأطراف، غير أن هذه الوساطة تفجرت فيما بعد لتتحول إلى مقاومة والدخول في الحرب للرد على التحديات التي تلقيها أحزاب اليمين المسيحي في وجه الفلسطينيين، لكن هذا التحول سرعان ما عاد إلى طبيعته بسبب كثرة المجازر المرتكبة، أي العودة لوساطة أخيرة، هذا من خلال إرساء صيغة توازن جديدة تحقق بعض المكاسب للقوى الوطنية والإسلامية داخل إطار الطبيعة الطائفية للنظام اللبناني، يعني إضعاف الطائفة المارونية دون القضاء عليها والحفاظ على المقاومة دون السماح لها بالقدر الذي تطلبه من حرية الحركة[4].

نرى أن سوريا قد اختلفت سياستها وتغيرت تبعا لما يحدث على مسرح الأحداث؛ فقد حاولت في كل مرة إبراز نفسها كطرف فاعل في هذه الحرب ومحاولة الإصلاح فكانت تارة ما تميل إلى الوساطة ومحاولة التسوية وتارة أخرى نجدها تشارك في مختلف العمليات العسكرية سواء بدعمها للقوات الفلسطينية أو لأحزاب اليمين المسيحي.

**الموقف السعودي:** بدأ اهتمام السعودية بالحرب الأهلية اللبنانية منذ اندلاعها لكن حساسية الحرب وتعدد أطرافها جعلت المملكة تتعامل بحذر من مبدأ أن الصمت سمة رئيسية في الأشهر الأولى لكن في نوفمبر 1975م صرَّح الملك 'خالد بن عبد العزيز' ملك السعودية إلى وقف إطلاق النار بين الفُرَقَاء اللبنانيين وتأييد

---

[1] سايكس بيكو: اتفاقية سرية وقعت في 16 ماي 1916م في مفاوضات بين الدبلوماسي الفرنسي "فرانسوا جورج بيكو" والبريطاني مارك سايكس، والتي شكلت حالة التقاء المصالح بين الدول الاستعمارية خاصة منها فرنسا وبريطانيا، هدفها الأساسي كان تدمير أي إمكانية لتحقيق الوحدة العربية بلغ عدد موادها 12 مادة بدء بالمادة الأولى التي تقوم على تقسيم المنطقة العربية بين بريطانيا وفرنسا وانتهاء بالمادة 12 التي تنص على تزويد هذه المناطق المقسمة(أ و ب) بالسلاح وتم بذلك قيام دولة قطرية تسودها الطائفية والقبلية للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، «**دراسة سايكس بيكو- بلفور وتأثيرهم على رسم خارطة المنطقة**»، مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، أكادمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، 2016م، ص ص7،8.

[2] جمال سعد نوفان، التدخل السوري في لبنان 1976م، **المرجع السابق**، ص2.

[3] عامر كامل أحمد، «**العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان**»، دراسات دولية، ع35،(د ب) (د ت) ص3.

[4] سمير يوسف أبو الحصين، **الموقف السوري من الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان1975-1987م**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،2011م، ص37.

لوساطة سورية[1]، وبذلك امتاز موقف السعودية في المرحلة الأولى على دعم الشرعية اللبنانية ووحدته أرضا وشعبا وذلك من خلال ما اتضح في عقدها لقمة مصغرة بالرياض 17-18أكتوبر1976م[2]، حيث ضمت كل من مصر وسوريا ولبنان و(م ت ف) والكويت فضلا عن السعودية وكان أهم ما نصت عليه: إنشاء قوات ردع عربية تعمل داخل لبنان تكون في حدود(30000) مقاتل، بالإضافة إلى ضرورة وقف القتال[3]، أما المرحلة الثانية فامتازت بوساطة دبلوماسية جديدة بين الفرقاء اللبنانيين حيث وعد فيها الملك فهد السعودي بأنه سيبذل جهده في إخماد الفتنة اللبنانية؛ وذلك من خلال عقد اجتماع بمدينة جدة السعودية في 24جوان1981م من أجل وقف إطلاق النار وإنهاء حصار القوات السورية لمدينة زحلة اللبنانية أما المرحلة الثالثة تميزت بتحول السعودية إلى محور عربي والدور التوفيقي الذي لعبه تجاه لبنان وقدرة السعودية في التأثير على(الو م أ)، بتقديم الإمكانيات المالية للسعودية من أجل اعمار وإنماء لبنان[4].

كان للسعودية مواقف بارزة من ناحية وحدة الشعب اللبناني وأرضه وسعت إلى بذل مجهودات من أجل إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية من خلال ما عقدته من اجتماعات لإيجاد تسوية هذا من جهة جعل منها الفاعل الأساسي في هذه الصراعات، ومن جهة أخرى علاقاتها مع (الو م أ) مكنتها من فرض سياستها وخدمة للمصالح الأمريكية والتي ستظهر في اتفاق الطائف 1989م.

**الموقف العراقي:** شهدت بداية عام 1976م تحولا في موقف العراق تجاه الأزمة اللبنانية حيث أيَّد العراق بقوة أي تحرك عربي في إطار الجامعة العربية لإنهاء القتال في لبنان بعد أن كان يرفض الحل العربي ويرى أن هذه الأزمة اللبنانية يجب أن تُحلَّ داخليا، وقد سعى إلى التنسيق مع مصر لمواجهة الوجود السوري المتنامي في لبنان ودعا أيضا الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه تصحيح الوضع بلبنان وإيجاد صيغة عربية لحل هذه الأزمة[5].

**الموقف الإيراني:** بدأ التمثيل الدبلوماسي بين إيران ولبنان في سبتمبر 1942م بتأسيس أول قنصلية إيرانية في بيروت وكانت على مستوى قنصلية عامة وبعد الاستقلال من الانتداب الفرنسي سنة 1943م رفع إلى مستوى

---

[1] محمد علي محمد تميم، **المرجع السابق**، ص20.

[2] علي سليم بخيت الغويرين، «**دور الدبلوماسية السعودية في حل الأزمة اللبنانية 1975-1990م**»، مجلة العلوم الاجتماعية ع5،(د ب)،(د م)، فيفري 2018م، ص ص8،9.

[3] محمد تميم، **المرجع السابق**، ص21.

[4] علي سليم بخيت الغويرين، **المرجع السابق**، ص12.

[5] محمود شكحان مصلح الدليمي، «**موقف العراق من الحرب الأهلية اللبناني1975-1976م في الصحافة العراقية والعربية**» مجلة كلية التربية للبنات مج27، ع4، جامعة بغداد، العراق، 2016م، ص6.

وزير مفوض، ثم إلى مستوى سفير1958م[1]، وقد كان الاهتمام الإيراني بلبنان يعود إلى الحاجة الملحة في مناصرة الجماعات الشيعية المضطهدة من جهة والحفاظ على الهيكل العام للنظام السياسي الذي وضعته الثورة الإيرانية الإسلامية من جهة أخرى[2]، وقد كان لإيران دور في ظهور حزب الله الشيعي واعتباره القاعدة الأساسية للثورة الإيرانية الإسلامية. اتخذت إيران الطابع المباشر في الأزمة اللبنانية خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي في 1982م، أين ساهمت في دعم المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل عن طريق إرسال الحرس الثوري للبنان من أجل دعم وترتيب المقاومة ، وقد أسهم الجيش الثوري الإيراني في ارتداء النسوة للعباءة الإسلامية وإتلاف المشروبات وإحراقها، وأيضا عمل على تأسيس المدارس والمساجد والجمعيات الخيرية[3].

نرى أن إيران ساهمت في دعم الحرب اللبنانية ضد الاجتياح الإسرائيلي، بالإضافة أنها تمكنت من بناء قاعدة أساسية للثورة الإيرانية في لبنان وكسب تأييد شعبي لها خاصة من قبل الطائفة الشيعية، الدور الذي لعبته إيران في الحرب الأهلية من خلال دعمها المادي والمعنوي وضد الاجتياح قد مكنها من بناء قاعدة لها، هذا وان لم نقل أن الدعم كان مخطط له وليس بدافع انساني.

**موقف المنظمات الدولية:**

**موقف جامعة الدول العربية:** تم عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في أكتوبر 1975م وأقر فيه بقيام جامعة الدول العربية بإدارة الأزمة؛ حيث قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتوسط لتسوية الأزمة في أفريل1976م ونصَّ الاتفاق على وقف إطلاق النار، لكن تطور الأحداث في لبنان أصبح يعرض السلم والأمن العربي للخطر وهذا من شأنه أن دفع بوزراء خارجية العرب للاجتماع في دورة طارئة لمجلس الجامعة بالقاهرة في9جوان 1976م وقرروا تشكيل قوات ردع عربية تتولى حفظ السلام بإشراف الأمين العام، غير أن هذه

---

[1] عدنان منصور، **لبنان وإيران: «ثمانية وستون عاما من العلاقات الدبلوماسية»**، جريدة الأخبار، جريدة يومية، (د ع)، شركة أخبار بيروت، لبنان 13أكتوبر 2013م، متاح على الرابط:https://al-akhbar.com ، تاريخ الاطلاع:02-01-2019م على الساعة: 20:30.

[2] أحمد ثابت محمد وآخرون، «**أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط(2003-2015م)**»: **دراسة حالة العراق-لبنان-سوريا** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 16جوان 2017م، متاح على الرابطhttps://democraticac.de/?p=47176 ، تاريخ الإطلاع:2019/01/04م، على الساعة: 10:00.

[3] سعد عزيز داخل، «**إيران ودورها في لبنان في فترة الاجتياح الإسرائيلي 1982م**»، دراسات تاريخية، ع17، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة، العراق، 2014م، ص ص12،11،10.

القوات لم تستطع الصمود طويلا بسبب خرق اتفاقيات وقف إطلاق النار وكذلك مختلف التسويات التي قامت بها الجامعة العربية لم تستطع إيقاف الحرب الأهلية لفترة طويلة من الزمن[1].

**المبحث الثاني: اتفاق الطائف ونهاية الحرب الأهلية اللبنانية1989م**

**المطلب الأول: التحضير للمؤتمر وانعقاده**

لم يكن اتفاق الطائف وليد المناقشات النيابية للنصوص الدستورية والإصلاحية في قصر المؤتمرات بمدينة الطائف السعودية بقدر ما كان حصيلة لتطور في الأفكار والمفاهيم الإصلاحية التي شقت طريقها قبل هذا الاجتماع[2]؛ حيث كلفت لجنة من ثلاثة رؤساء دول هم( المغرب السعودية الجزائر) وبدعم من الدول الغربية (الو م أ) من أجل التوسط بين مختلف اللبنانيين وكان هدفها الوصول إلى وثيقة وفاق وطني يقوم على إصلاح للنظام السياسي وتحديد جدول زمني لاستعادة سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، وفي23 سبتمبر تم وقف إطلاق نار عام وقد تم اجتماع63 نائبا بالطائف بالعربية السعودية في30 سبتمبر1989م[3]، ومنه افتتح اتفاق الطائف الذي وقَّع عليه البرلمانيون اللبنانيون وتم إقراره في 22أكتوبر1989م في السعودية مسارا لإنهاء الحرب الأهلية ووضع البلد على طريق السلم وإعادة الاعمار[4].

تركز هذا الاتفاق على محورين: يتعامل المحور الأول على الإصلاحات الداخلية بما في ذلك تقاسم السلطات المشتركة والهوية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أما المحور الثاني فقد خُصِّصَ للعلاقات الخارجية ذات الصلة بالصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي وبالعلاقات اللبنانية السورية[5].

**المطلب الثاني: مضمون اتفاق الطائف( ينظر الملحق رقم 1 ص ص81-90)**

تم اعتماد العديد من الإصلاحات والتعديلات في الدستور اللبناني، وتقاسم السلطات بين مختلف الطوائف من أجل إيجاد صيغة تقوم على التساوي وإحلال السلام الذي فقدته لبنان لأكثر من 15 عاما.

---

[1] أنس الراهب، **جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن(1945-2013م)**، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، سوريا، 2014م، ص ص151-153.

[2] عارف العبد، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، 2001م، ص163.

[3] هنري لورنس، **المرجع السابق**، ص ص540 ،541.

[4] فواز طرابلسي، **المرجع السابق**، ص410.

[5] كرم كرم، «**اتفاق الطائف نظام جديد إطار قديم**»، المجلة الدولية لمبادرات السلام، ع42، الجمعية الخيرية البريطانية، لندن 2012م، ص36.

وفقا للإصلاحات الدستورية المعتمدة في سبتمبر 1990م أصبحت المقاعد في البرلمان والمناصب العليا في الحكومة والقطاع العام موزعة بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين اعتمدت صيغة جديدة لتقاسم السلطات من خلال: تعديل نسبة المقاعد البرلمانية بين المسيحيين والمسلمين من 45-55 إلى نسبة 50-50، وزيادة عدد المقاعد من 99 إلى 108 ولاحقا إلى 128، وتغيير نسبة المسيحيين للمسلمين في المناصب العليا من 5-6 إلى 5-5[1].

**الإصلاح في السلطة المُشْتَرَعَة:** المادة(24)المعدلة في 21سبتمبر 1990م حيث يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقا لقوانين الانتخابات المرعية الإجراء وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

1- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين

2- نسبيا بين طوائف كل الفئتين

3- نسبيا بين المناطق[2].

**السلطة الإجرائية:** رئيس الجمهورية تمت الإصلاحات من خلال تعديل المادة (59) عن طريق أن يترأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت

وأيضا يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة[3].

تعديل المادة (95) المعدلة بتاريخ 21 سبتمبر1990م نصت على اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية بالإضافة إلى إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة[4].

أما فيما يخص الخلافات التاريخية فقد عالجها الطائف من خلال:

---

[1] كرم كرم، **المرجع السابق**، ص 37.

[2] الدستور اللبناني، **المادة24**، الفصل الثاني: السلطة المشترعة، ص5.

[3] عدنان فحص، **الحرب اللبنانية( أسباب ونتائج)**، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991م، ص154.

[4] الدستور اللبناني، **المادة(95)**، ص14.

1-لبنان وطن حر ومستقل؛ أي له كيانه الجغرافي والسياسي المستقل والمعترف به دوليا.

2- لبنان عربي الانتماء والهوية وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية

3- إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية[1]، ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية، والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى وفيما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية[2].

وقد نص اتفاق الطائف في مجال المحاكم على إعادة العمل بالمجلس الأعلى أو بالأحرى إعادة إحياءه وذلك وفقا للمادة (80) من الدستور من أجل محاكمة الرؤساء والوزراء[3]، وكان الهدف من إنشائه مراقبة دستورية القوانين والنظر في مختلف الطعون.

وعلى صعيد العلاقات السورية اللبنانية فقد أقرَّ هذا الاتفاق مبدأ العلاقات المتميزة بين البلدين عبر معاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق" التي وُقّعت بين البلدين عام 1991م؛ والتي نصت على الروابط المتميزة بين البلدين وتحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في شتى المجالات[4].

---

[1] خالد قباني، **التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني- الطائف**، ندوة حول صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية(الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، المنشور 34، بيروت، 13-14 ديسمبر2013م، ص 128.

[2] وثيقة الوفاق الوطني-اتفاق الطائف، **إلغاء الطائفية السياسية**، ص5.

[3] الدستور اللبناني، **المادة 80**، ص13.

[4] أشواق عباس، «**العلاقات السورية اللبنانية**»، الحوار المتمدن، ع1132، نشرت بتاريخ:9مارس2003م، متاح على الرابط www.ahewar.org تاريخ الاطلاع: 26-01-2019م، على الساعة: 19:14.

وحافظ بذلك الاتفاق على الوجود العسكري السوري في لبنان واعتباره أمر ضروري لمواجهة التهديدات الإسرائيلية في جنوب لبنان، واعتبر هذا الوجود أحد أكثر جوانب الاتفاق إثارة للجدل خاصة في الأوساط المسيحية[1].

مع اتفاق الطائف تحول النظام السياسي اللبناني من نظام شبه رئاسي مع صلاحيات قوية للرئيس المسيحي إلى نظام برلماني أكثر، وينعكس أثر هذا التغيير في الصعوبات التي تعاني منها السلطة التنفيذية في حل البرلمان وهو ما يتطلب الآن اتفاق بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء( المادة 55 من الدستور)[2].

ما يمكن ملاحظته أن النقاط التي أقرها اتفاق الطائف تناولت مختلف التغييرات والإصلاحات والتي مست مختلف الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية، لكن من خلال تطرقنا لأهم التعديلات المُتنَاولة في هذه الاتفاقية نلاحظ أنها مست الجانب السياسي أكثر من الجوانب الأخرى وذلك نظرا لأهميته في أمن واستقرار البلاد، دون أن ننسى التركيز على الطائفية التي كانت أصلا سبب هذا الصراع ولكونها تتحكم في الجانب السياسي لأنها أصبحت هي المسيطرة على مناصب الحكم خاصة فيما رأيناه حول توزيع المناصب بين المسلمين والمسيحيين وتعديل نسبة المقاعد البرلمانية بين هذه الطوائف بالإضافة إلى دور مؤتمر الطائف في استعادة استقرار لبنان ولو بشكل نسبي وإنهاء الحرب الأهلية، غير أن هذا الاتفاق أهمل الطوائف الأخرى حتى وان لم يكن لها دور في الحياة السياسية غير أنها تعتبر جزء من هذا الكيان(لبنان).

**المطلب الثالث: ردود الفعل ( داخليا وخارجيا)**

**على الصعيد الداخلي:** وافق على الوثيقة 56 نائبا من أصل 62 وتحفظ اثنان منهم حول ضرورة تحديد جدول زمني للانسحاب السوري، وسجل 3 آخرون تأييدهم لإلغاء الطائفية، وامتنع 4 من النواب عن المشاركة في التصويت، ولكن 'العماد عون' القائد المسيحي رفض عقد جلسة نيابية لإقرار هذه الوثيقة لأنها تضفي الشرعية على الوجود السوري[3]، وخفض صلاحيات الرئيس لصالح رئيس الوزراء وأعلن بذلك ' ميشال عون' نفسه السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد منذ سبتمبر 1989م وأعطى لنفسه الحق في تأخير الإصلاحات الأخرى إلى ما بعد

---

[1] Marlène Alibert, «**En 1989 Lacord de Taif mettait fin a la guerre au Liban**», La Croix, journal quotidien français généraliste catholique ,France, 2015

متاح على الرابط: https://www.la-croix.com، تاريخ الاطلاع: 27-02-2019م، على الساعة: 16:55.

[2] كرم كرم، **المرجع السابق**، ص37.

[3] ثيودرو هانف، **لبنان تعيش في زمن الحرب(من انهيار دولة إلى انبعاث أمة)**، تر: موريس صليبا، مركز الدراسات العربي الأوروبي-باريس، فرنسا 1993م، ص723.

التحرير حيث تساءل قائلا:«ما هي الإصلاحات التي لدينا؟» إذا لم نكن نعرف ما إذا كان البقاع والجنوب سيبقيان في لبنان أم لا، حيث ادعى انه لا يستطيع تخيل بلاده يحكمها مجتمع يعيش في العصور الوسطى[1]. بالإضافة أن اتفاقية الطائف قد حدت من الامتيازات المسيحية وهو ما أثار حالة الخوف عندهم بعدما أدركوا أن الطائف يستهدفهم، مع استمرار تغير الديموغرافيا لغير مصلحتهم بفعل هجرة أبنائهم وهذا من شأنه أن يؤثر على الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها خصوصا عندما أقر إلغاء الطائفية-السياسية ونظام التناسب، واعتماد ديمقراطية الأكثرية عددية التي تفسح المجال أمام المسلمين لتأسيس دولة إسلامية والذين بدورهم رحبوا ببنود هذه الاتفاقية[2].

**على الصعيد العربي والدولي:** فقد لقيت اتفاقية الطائف إجماع عربي قل نظيره؛ حيث حصل هذا الاتفاق على التأييد الجماعي من قبل الدول العربية، أما على الصعيد الدولي فقد استند إلى دعم الأمم المتحدة(مجلس الأمن الدولي)، ودول المجموعة الأوروبية كذلك حاول الاتفاق أن يكون شاملا في تصديه لأغلب القضايا التي تشكل خلاف اللبنانيين والتي من شأنها أن تؤدي إلى استمرار الحرب[3].

**المطلب الرابع: نتائج اتفاق الطائف:**

في ضوء التجربة المديدة التي أعقبت إقرار"وثيقة الوفاق الوطني"، يرقى ما كرسته هذه الوثيقة إلى أن يكون شل قدرة المؤسسات الدستورية على ممارسة الحكم واتخاذ القرارات إلا بتدخل وضغوطات خارجية(سوريا) ترغم بذلك أقطاب الحكم وزعماء الطوائف على الخضوع لتلك التدخلات والضغوط الأمنية من جهاز المخابرات السوري، وقد تم بذلك إرساء ما يسمى بالوفاق المُفرَغ بسبب قرارات توسيع وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة[4]، وسيصبح نظام الحكم بعد الطائف أشبه ما يكون "كونفيدرالية"[5] مذهبية تملك فيها كل

---

[1] Fawwaz Traboulsi, **A history of Modern Lebanon**, Library of Congress, New York(USA), Second Edition, 2012, Pp 247,248.

[2] عبد الرؤوف سنو، **المرجع السابق**، ص12.

[3] الياس سابا، **الأزمة اللبنانية...إلى أين؟**، المؤتمر القومي العربي، تونس، 3-5 مارس 1990م، ص96.

[4] محمد أبي سمرا، «**الطائف عرَّب لبنان ومهَّد لدستور الجهاد الحربي**»، جريدة النهار، جريدة يومية، لبنان، 27ديسمبر2014م متاح على الرابط https://newspaper.annahar.com ، تاريخ الاطلاع: 26-01-2019م، على الساعة: 19:46.

[5] كونفدرالية: هي اتحادات بين مجموعة من الدول، تقوم فيها الدول الأعضاء بنقل بعض صلاحياتها إلى مؤسسة واحدة أو العديد من المؤسسات المشتركة وأحيانا اتخاذ القرارات داخل المؤسسة المشتركة توفر الإجماع بالآراء مما يجعل هذا التنظيم جامدا وغير مرن وتعد الدول الأعضاء ذات السيادة هي المعنية المباشرة بالقانون الدولي. للمزيد ينظر: سويس بيس ومركز الدراسات الأمنية **الفدرالية ووساطة السلام**، وزارة الاتحاد السويسري للسياسية الخارجية جنيف، سويسرا، 2009م، ص3.

مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الوزراء إمكانية شل عمل هذا المجلس[1]، وقد كان أبرز الإصلاحات المطالب بها للخروج من هذا الواقع هو إقرار وجوب إلغاء الطائفية السياسية في1990م لكن ذلك لم يصل إلى البنود المتعلقة بإلغاء الطائفية وهذا ما جعل من المرحلة الانتقالية مرحلة دائمة، وهو ما يناقض مصلحة الوطن واستقراره كما مثَّل انتهاكا للركيزة الأساسية التي تجعل من إلغاء الطائفية هدفا وطنيا[2]. وهناك من يرى أيضا أن اتفاق الطائف قد مكَّن من معالجة هذه الإصلاحات على نحو ديمقراطي كامل والسماح بإنشاء هيئة وطنية مهمتها النظر في القضاء وفقا للطبيعة الطائفية التي يقوم عليها النظام هذا من جهة، ومن جهة أخرى جعل هذا الاتفاق البلاد رهينة للخناق الطائفي؛ إذ لم يقم بعد بمعالجة المشاكل الرئيسية المتعلقة بالنظام الطائفي مع تأثيره السلبي والكامل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3] ، وعن إمكانية قيام الدولة اللبنانية واستقرارها ما دام المواطن فيها يحتاج إلى وساطة لإحقاق حقه، الشيء الذي يلزمه تقديم الولاء لزعيم طائفة مما يؤدي هذا إلى غياب الولاء للدولة بقدر ما هو ولاء للطائفة[4]، غير أن الباحث "إلياس سابا" قد أشار أن هناك نتائج ايجابية لاتفاق الطائف من خلال إعادة إحياء المؤسسات الشرعية و التي أصبحت حكرا على القوى التوحيدية بدون منازع كما أنها لقيت الدعم من مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية، بالإضافة أن اتفاق الطائف أعاد فرز اللبنانيين حوله على أساس سياسي لا طائفي وهذا الفرز السياسي يحدث لأول مرة منذ بداية الحرب[5].

ما يلاحظ على هذه النتائج أنها اختلفت حسب وجهة نظر مختلف الباحثين؛ حيث نرى أن اتفاق الطائف قد ساهم في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية وأعاد الاستقرار للبلاد من خلال إقرار مبدأ التوازن بين مختلف الطوائف من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن هذا الاتفاق مثلما وُصف أنه "وفاق مفرغ" ولم يرقى إلى مستوى إلغاء الطائفية السياسية الذي أُعتبر هدفا وطنيا أسمى من الأهداف الأخرى، يضاف إلى ذلك أن حكم الطائف قد قام على فراغات دستورية وميثاقية وسياسية لم تكن مؤهلة لرعاية مرحلة الانتقال من زمن الحروب المديدة

[1] حسان بن نوي، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر 2015م، ص151.

[2] كميل حبيب، عصام سليمان، **صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية وفق آراء المشاركين في المؤتمر**، المؤتمر السنوي الأول حول صلاحيات رئيس الجمهورية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، بيروت لبنان 31جانفي 2014م، (د ص).

[3] Samir Makdisi and Marcus Marktanner , **«Trapped by Consociationalism: the case of Lebanon»,** Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 11, American University of Beirut, Lebanon, September 2009 . P4.

[4] حسان بن نوي، **المرجع السابق**، ص 163.

[5] إلياس سابا، **المرجع السابق**، ص 15.

إلى مرحلة إعادة البناء والعيش المشترك وفي بعض ببنوده أيضا كان تكملة للمنطق النزاعي وليس بداية لمرحلة جديدة مثلما تم في توزيع المقاعد البرلمانية والتعديل في مواد الدستور كالمادة (24)[1].

أما من وجهة النظر الخاصة فاتفاق الطائف ساهم في إنهاء الحرب وإعادة توازن واستقرار نسبي، حتى وان لم يستطع القضاء على الطائفية السياسية بصفة نهائية.

**خلاصة للفصل:**

مثلما رأينا أن الطائفية هي العامل الأساسي والمتحكم في استقرار لبنان أو زعزعته، وهذا قد تجسد في الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت ما يقارب 15 عاما(1975-1989م) حيث رأينا أن معظم أسباب هذه الحرب كانت من جرَّاء عدم التوازن بين الطوائف خاصة وظهور العديد من القوى الخارجية وتمركزها في لبنان كانتقال المقاومة الفلسطينية إلى الأراضي اللبنانية وتمركزها في الجنوب، بالإضافة إلى التدخل السوري الزاعم بمحاولة إيجاد حل لهذا الصراع الطائفي عامة دون أن ننسى توجيه السلاح الإسرائيلي إلى الداخل باستغلاله للحرب وهو ما جعل من لبنان ساحة لتصادم مختلف القوى.

رأينا أيضا كيف أدت هذه الحرب إلى ظهور العديد من القوى وتشكلها من مختلف الطوائف كالحركة الوطنية التقدمية والمتحالفة مع المقاومة الفلسطينية من جهة، وبين اليمين المسيحي اللبناني(كميل شمعون وسليمان فرنجية...) من جهة أخرى، ومنه انتشرت عمليات سفك الدماء والتي راح ضحيتها الشعب، ومع تزايد الأحداث وتطورها دفع بجامعة الدول العربية إلى إيجاد حل لهذه الأزمة وذلك من خلال تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من الجزائر، المغرب والسعودية للتوسط بين الأطراف المتصارعة والتي انتهت باتفاق الطائف أو ما عرف "بوثيقة الوفاق الوطني" الذي تناول مختلف الإصلاحات مست معظمها الجانب السياسي.

غير أن الإصلاحات التي طرحها اتفاق الطائف خاصة من ناحية المساواة بين المسلمين والمسيحيين في المقاعد البرلمانية لقيت رفضا من قبل المسيحيين باعتبار هذا تغليب لصلاحيات رئيس الوزراء على حساب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى التزايد الديموغرافي في عدد المسلمين من شأنه إثارة الخوف ومن جهة أخرى لقي هذا الاتفاق قبولا دوليا وعربيا من أجل إحلال الاستقرار وإنهاء هذا الاحتقان حتى وإن لم يدم طويلا.

---

[1] شارل شرتوني، **لبنان من النزاعات المديدة إلى دولة القانون**، مركز الدراسات والبحوث اللبنانية، بيروت، لبنان، 1986م ص57.

# الفصل الثالث

## انعكاسات المسألة الطائفية على استقرار لبنان 1990-2011م

## المبحث الأول: لبنان ما بعد اتفاق الطائف(1990-2006م)

### المطلب الأول: الوصاية السورية على لبنان (1990-2005م)

بعدما رأينا الإصلاحات التي جاء بها اتفاق الطائف ومحاولة إيجاد العديد من الحلول لمختلف المشاكل من بينها مشكلة التواجد السوري في لبنان رأينا موافقة الأطراف الدولية الضامنة لاتفاق الطائف على السماح لسورية بفرض وصاية فعلية على لبنان والحياة السياسية فيه وبذلك لعبت سوريا دورا دائما وموازنا بين المسيحيين والمسلمين عموما وبين السنة والشيعة تحديدا، وكان تقبُّل المجتمع الدولي للوصاية السورية مقابل مشاركة دمشق في عملية السلام مع إسرائيل( باعتبارها لا تزال تحتل الجنوب اللبناني) بذلك استغلت سوريا حرية التصرف الممنوحة لها[1].

وقد ترجمت هذه الحرية الممنوحة في تسليم السلطة لقوات الميليشيات مثل ميليشيا حزب الله عبر إجراء انتخابات سابقة لموعدها في 1992م بدل 1994م فصار انتخاب السلطة يقوم على التعيين بدل الانتخاب عن كل اللبنانيين، ومنعت أيضا إصدار القوانين الخاصة بالإصلاحات الدستورية والسياسية وأيضا الإجراءات الكفيلة بإلغاء الطائفية السياسية[2]، ومن وجهة نظر لبنانية قد أضرت سوريا بالاقتصاد اللبناني؛ حيث قدرت الأموال التي انتقلت من الاقتصاد اللبناني إلى السوري بحوالي 20مليار دولار نتيجة للعمالة المهاجرة وغزو السلع السورية الأسواق اللبنانية، هذا من شأنه أن كَبَّدَ لبنان خسائر كبيرة وزاد من درجة المخاطرة لدى من يريد الاستثمار والاستهلاك في لبنان[3]، أمَّا الأخطر من هذا كله أن هذه الوصاية حجزت وأعاقت التطور الديمقراطي للبنان وعطلت مفاعيل مؤسساته ونظامه الديمقراطي، وقد أدت أيضا إلى تعميق الصراعات الطائفية وتهميش لموقع رئيس الجمهورية وتجاهل دوره في تسيير البلاد وهل بإمكانه تكريس مبدأ أن لبنان لا يحكم بسياسة موجهة من طرف سوريا بقدر ما هي علاقات تحافظ على استقرار وسيادة اللبنانيين[4].

---

[1] جوزيف باحوط، «**تفكك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة**»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط بيروت، لبنان، ماي 2016م، ص ص20،19.

[2] مازن خطاب، «**اتفاق الطائف التفكيك على درب الإلغاء**»، جريدة اللواء، جريدة يومية، (د ع)، دار اللواء للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1ديسمبر 2018م، متاح على الرابط: http://aliwaa.com.lb، تاريخ الإطلاع: 30 جانفي2019م، على الساعة: 10:58.

[3] نادية فاضل عباس فضلي، **المرجع السابق**، ص9.

[4] خالد غزال، «**وصاية سورية متجددة على لبنان؟**»، جريدة الحياة، يومية، ع4699، 20ديسمبر 2016م، دار الحياة، بيروت لبنان، متاح على الرابط http://www.alhayat.com/، تاريخ الاطلاع: 30-01-2019م، على الساعة: 11:15.

أما عن معاهدة الأخوة والتعاون التي وقعت بين لبنان وسوريا 1991م التي هدفت إلى إحقاق أعلى مستويات التعاون في جميع المجالات سواء السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية وأيضا تنسيق المواقف في المنظمات العربية والدولية أين كرست هذه المعاهدة دور سوريا الاستبدادي هذا من شأنه أن أثار غضب ورفض القادة المسيحيين أمثال الجنرال 'ميشال عون' كون هذه المعاهدة حولت لبنان إلى دولة تابعة لسوريا عكس النواب والوزراء السنيين الذين أيدوها[1].

أما من ناحية فكرة إعادة الاعمار التي تبناها رئيس الوزراء 'رفيق الحريري'[2]، قد أدت إلى انقسام القوى السياسية في البلاد بين الطائفة الشيعية من خلال حزب الله بتطلعاته الطائفية في مقاومة الكيان الصهيوني والطائفة السنية التي يمثلها الحريري( إعادة البناء الاقتصادي والمالي) ومنه وقفت سوريا بين خيارين إما تعزيز الموقف السوري على طاولة المفاوضات أو شن حرب مفتوحة على (إسرائيل) هذا من شأنه أن أدى إلى حدوث تصدعات في النظام السياسي بفعل الإقصائيات المتبادلة[3]، وفي هذا المناخ جرت مختلف الاغتيالات وأعمال التعذيب والاعتقالات التعسفية منذ عام 1996م من طرف قوات الأمن السورية دون أن توجه إليهم التهم وإقرار أسباب واضحة تبرر أفعالهم[4].

أما القبول الضمني بالربط بين إلغاء الطائفية والانسحاب الجزئي للقوات السورية جعل هذا الانسحاب بعيد الاحتمال، والقبول بحكومة الحريري (إعادة إعمار لبنان اقتصاديا) ليست سوى تساهل قدمته سوريا من أجل كبح غضب اللبنانيين الذي تجسد في مقاطعة الانتخابات[5].

نلاحظ أن الوصاية السورية على لبنان والتي مكنت بدورها من فرض السيطرة الكاملة والتدخل في مختلف المجالات أدت إلى تخوف اللبنانيين من استمرار هذه السيطرة والتي من شأنها أن تتحول إلى حرب أهلية جديدة، خاصة بعدما رأته الطائفة المسيحية من تقليل في صلاحياتها لمنصب رئيس الجمهورية وتخوفها من بناء دولة إسلامية يطغى عليها تحكم الطائفة المسلمة.

---

[1] نادر مومني، **القوات اللبنانية نشأة المقاومة المسيحية وتطورها**، تر: رومي رحمة، دار سائر المشرق، بيروت، لبنان 2014م ص308.

[2] رفيق الحريري: سياسي لبناني ولد 1944-2005م، تولى 5حكومات أشرف على إعادة حركة البناء المادية والاقتصادية للبنان للمزيد ينظر: حسن حلاق «**رفيق الحريري 1946-2005 رجل الاعتدال والعيش المشترك**»، جريدة المستقبل، جريدة يومية، (د ع)، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، لبنان 12فيفري 2015م، متاح على الرابط: https://almustaqbal.org، تاريخ الاطلاع: 31-01-2019م على الساعة: 16:00.

[3] جوزيف باحوط، **المرجع السابق**، ص21.

[4] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، **ارث لبنان من العنف السياسي مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان** نيويورك، (الو م أ) سبتمبر2013م، ص ص 83،84.

[5] ثيودور هانف، **المرجع السابق**، ص ص 784،785.

بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2000م وتحرير جنوب لبنان بدأ على الفور فتح ملف العلاقات اللبنانية- السورية، حيث ظهرت اتجاهات انقسمت بين رأيين الأول: اعتمد لغة الحوار من خلال ضرورة تصحيح العلاقة من أمثال 'وليد جنبلاط' و 'حسين الحسيني'، أما الثاني: اعتمد لغة التهديد والتخوين تأييد الوضع القائم وإبقاء العلاقة بين البلدين أمثال 'سليمان فرنجية'[1]، لكن كثرة المعارضة اللبنانية واشتدادها بخروج القوات السورية صدر قرار دولي رقم 1559 في سبتمبر 2004م من مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة ينص على الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية وترسيم الحدود السورية اللبنانية[2] وقد نص على:

1-تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

2-بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

3-حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها(يشكل احتفاظ حزب الله بسلاحه تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها)[3].

ازدحمت بذلك الأحداث على الساحة السياسية اللبنانية بعد الانسحاب السوري؛ حيث تم إسقاط الحكومة اللبنانية التي تشكلت أثناء الوجود السوري برئاسة 'عمر كرامي' الذي قدم استقالته أمام مجلس النواب وتحميل سوريا مسؤولية اغتيال رئيس الوزراء السابق 'رفيق الحريري'، الأمر الذي أدى إلى سوء العلاقات اللبنانية- السورية أكثر هو صدور قرار مجلس الأمن 1636[4] الذي نص على إنشاء لجنة تحقيق دولية في التفجير الإرهابي الذي وقع في لبنان عام 2005م لأن هذا القرار أخضع المسئولين السوريين للاستجواب أمام هذه اللجنة ومنه تحولت لبنان إلى ساحة لتصفية الحسابات[5].

شكلت قرارات مجلس الأمن الدولي تحولات كبيرة على صعيد العلاقات السورية-اللبنانية حيث زادت من شدة الخلافات وعمقت من الهوة بين مختلف الطوائف وكثرة الاتهامات بين الطرفين، فمن جهة سوريا ترى أن

---

[1] «**العلاقات اللبنانية السورية محاولة تقويمية**»، أعمال المؤتمر الوطني14-15 نوفمبر 2000م (نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين سوريا ولبنان)، الحركة الثقافية أنطلياس، بيروت، لبنان، 2001م، ص328.

[2] نادية فاضل عباس فضلي، **المرجع السابق**، ص10.

[3] هيئة الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام النصف السنوي الخامس والعشرون المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559(2004م)** نيويورك، ( الو م أ)، 28أفريل 2017م، ص ص(1-6).

[4] عامر كامل أحمد، **المرجع السابق**، ص6.

[5] **المرجع نفسه**، ص7.

لبنان أصبح مركزا للتآمر عليها ومن جهة أخرى لازالت ترى أن وجودها ضروري في لبنان وعليها التمسك بمصالحها في المنطقة.

**المطلب الثاني: حزب الله والتوازن الطائفي في لبنان:**

مع ظهور حزب الله على مسرح الأحداث خلال الحرب الأهلية اللبنانية والتصدي للاجتياح الإسرائيلي أصبحت لديه مكانة وشعبية كبيرة خاصة وأن هوية رجال هذا الحزب تدمج في ثناياها هوية طائفية مشبعة بالحماسة الدينية هذا من شأنه أن يخلق تنافس بين مختلف التيارات الأخرى كل يدافع عن طائفته وعقائده، وهو ما جعل حزب الله يُوجّه قسما كبيرا من حملته الدعائية للداخل وعرض نفسه على أنه القوة الرئيسية لحماية لبنان[1]، وقد تم توقيع اتفاقية في 9 نوفمبر 1990م بين إيران وسوريا بشأن الميليشيات الشيعية (حركة أمل المدعومة من سوريا وحزب الله المدعوم من إيران) في أعقاب اتفاق الطائف؛ حيث صرحت بشكل أساسي أنه في سياق ما بعد الحرب الأهلية لنزع السلاح إذا أصبحت كلتا الميليشيات أحزابًا سياسية فسيكون من حقه إدارة موارد الدولة، في حين سيكون حزب الله ملزماً بمواصلة الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) من أجل تحرير الحدود اللبنانية[2].

ومنه قد تحولت الميليشيات إلى أحزاب سياسية مع احتفاظ حزب الله بالسلاح باعتباره موجه ضد الاحتلال الصهيوني والممثل كحامي للبنان عامة وللطائفة الشيعية خاصة وتمكنت بذلك هذه الأحزاب من المشاركة في الحكم كتولي مراكز في البرلمان.

وقد شمل تيار "حزب الله الإسلامي" عناصر سنية تقوم بتنسيق أنشطتها معه بالإضافة إلى "كتائب المقاومة اللبنانية" المُكَوَنة من عناصر إسلاميين وغير إسلاميين، ومنه استطاع الحزب الدخول في قلب المؤسسة اللبنانية والتأثير في الحكومة وأعضاء البرلمان أين شكل لديه وزيران في الحكومة، وقد تخلت قيادة الحزب عن بناء دولة إسلامية شيعية من أجل عدم إغراق البلاد في حرب طائفية[3]، ومع إجراء الانتخابات البرلمانية عام1992م التي تعتبر أول انتخابات برلمانية في لبنان منذ 20سنة قرر الحزب الدخول فيها وطرح برنامجه السياسي الذي تناول:

---

[1] أيمن منصور، «**الصراع الطائفي في لبنان ومكانة حزب الله المستقبلية**»، رؤى إسرائيلية حول حرب لبنان الثانية تموز 2006م، وحدة الدراسات الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ديسمبر2006م، ص6.

[2] Daniel Meier, «**Ordering South of Lebanon: Hezbollah's identity building strategy**», Journal of Borderlands Studies, Rutledge, London, united kingdom, 2015, p6.

[3] كريس هرمان، **انتصار المقاومة اللبنانية وتحديات المستقبل**، تر: نور منصور، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، (د ت) ص13.

-تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني.

-إلغاء الطائفية السياسية - تعديل النظام الطائفي ليكون أكثر تمثيلا للسكان ومنح الحرية السياسية والإعلامية وقد فاز الحزب ب12مقعدا مما أكسبه شعبية أكثر من قبل وأصبح منافسا لحركة أمل[1]. وفي عام 1992م أجريت مقابلة مع الزعيم 'حسن نصر الله'[2] في مجلة الأهرام المصرية حول مستقبل الطائفية في لبنان، حيث صرَّح قائلا: «نريد القضاء على الطائفية السياسية ووضع الأسس الصحيحة لنظام الحكم يعكس طموحات الناس في تحقيق العدالة والمساواة... ونحن نقدر خوف المسيحيين من أن الدعوة إلى نظام ديمقراطي من شأنه أن يؤدي إلى الهيمنة الإسلامية وبذلك نحن ندعو إلى تشكيل مجلس وطني أعلى كما نص عليه الدستور، مع مهمة لإلغاء الطائفية وهذا الإلغاء لا يكون مباشرة بل وفق مراحل مختلفة»[3].

نرى أن دعوة حزب الله إلى إلغاء الطائفية لا يكون بالحروب والصراعات ولا يكون بطريقة مباشرة بل لابد من تطبيق الدستور وفق مراحل تمكننا في النهاية من إلغاء الطائفية السياسية، لكن ما يلاحظ أن هذا الحزب بنفسه قد سعى إلى إيجاد منصب له في الحكومة وتمكين الطائفة الشيعية من نفس الحقوق التي تتمتع بها الطوائف الأخرى.

تمكن حزب الله من القضاء على الانقسامات الطائفية في البداية من خلال إطلاق العنان لحرب العصابات تحت غطاء عقيدة وطنية« المقاومة هي حزب الله وحزب الله هو المقاومة» وذلك من خلال احتضان فصائل مختلفة ضمن المقاومة الإسلامية للحزب وتوفير الخدمات والدعم للمسيحيين والدروز على حد السواء وهذا من أجل تحقيق الاستقرار للنظام السياسي وفق ما نص عليه اتفاق الطائف[4].

[1] Nathan West Childs, **Changes In Hezbollah's Image And Role: Driving Factors And Security Implications,** A Thesis, Master of Arts in Security Studies submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University, Washington, 2010, pp24,25.

[2] حسن نصر الله: الأمين العام لحزب الله ولد 1960م في بلدة البازورية بالجنوب اللبناني انتقل إلى مدينة النجف بالعراق في عمر السادسة عشر أين تابع الدراسة الدينية وتعرف على عباس الموسوي زعيم حزب الله آنذاك الذي أصبح أستاذه وملهمه إلى جانب ذلك أصبح مسئولا تنظيميا في حركة أمل بالبقاع وصل إلى زعامة حزب الله عام 1992م بانتخاب من قبل مجلس الشورى في الحزب وبدأت بذلك بصماته تظهر بصورة واضحة على نهج الحزب وسياسيته وهو الذي أطلق سلاح الكاتيوشا ووضع نظرية "توازن الرعب" في الصراع مع إسرائيل، وقد استطاع أن يدفع بجنود الاحتلال في الاعتراف بحق المقاومة في معاهدة وقعت معهم. للمزيد ينظر: **حسن نصر الله**، برنامج استقصائي، قناة الجزيرة، قطر، 03-10-2004م، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 19-02-2019م، على الساعة: 14:17.

[3] Andrew Dalack, **«Hezbollah: A localized Islamic resistance or Lebanon's premier national movement?»**, Department of Near East Studies, University of Michigan, USA, Class of 2010, pp 15,16.

[4] مجموعة باحثين، «**حزب الله يبحر في مياه محلية مضطربة**»، مسارات، ع23، مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، فيفري 2016م، ص8.

وقد كان للتحالف الكبير بين حزب الله وسوريا وإيران خاصة بعد التوسع الإيراني في الشرق الأوسط دوره في ظهور انقسامات وتوترات بين مختلف الطوائف من خلال الدعم الخارجي الإيراني للشيعة والدول العربية مع السنة جعل الأمور أسوء، مما جعل حزب الله يلجأ إلى مناورات حذرة منها البعد بعض الشيء عن دمشق محتفظا بشرعيته ومكانته على الساحة السياسية المحلية لكن دون قطع العلاقات[1]، دون أن ننسى الأحداث الخارجية ودورها من خلال ما حدث في العراق بعد سقوط حكم صدام حسين ووصول تيارات شيعية ذات طابع ديني للحكم كان من شأنه أن يؤدي إلى قيام هلال شيعي يمتد من إيران إلى لبنان[2]، وبطبيعة الحال ذلك سيؤدي إلى نزوع كل طائفة للاصطفاف وراء طوائفهم المختلفة وخاصة أيضا مع تصاعد نشاط الإسلاميين السنة في العراق واحتمال توجهه نحو لبنان هذا سيؤجج مشاعر الخوف لدى الطوائف الأخرى أهمها الشيعة بقيادة "حزب الله" الأمر الذي أشار إليه الحزب وهو أن من حقه حمل السلاح للتعويض عن الحرمان السياسي والاجتماعي النسبي للطائفة الشيعية وتبرير ذلك بالظلم الذي تعرض له الشيعة تحديدا[3].

ما يمكن قوله أن لحزب الله دور كبير في لبنان من ناحية ما يتعلق بالمسألة الطائفية فسعيه في البداية لإيجاد مكانة له مع الأحزاب الأخرى والدعم الذي لقيه سواء من إيران أو سوريا قد ساعده في كسب شعبية وتأييد ومكانة في المناصب الحكومية وخاصة مع مشاركته في الانتخابات وطرحه لبرنامج إلغاء الطائفية السياسية، وبحسب التصريحات المختلفة لأعضاء الحزب أن الطائفة الشيعية لا تسعى لقيادة لبنان أو إقامة دولة فيها، غير أن التخوف الدائم للحزب من تصاعد نشاط الإسلاميين السنة من شأنه أن يهدد مصالح الطائفة الشيعية بتمثيل حزب الله وبذلك سيكون لزاما عليه أن يواجه ذلك.

**المطلب الثالث: اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري 2005م وتصاعد الصراع بين السنة والشيعة**

بعد تولي 'رفيق الحريري' تشكيل أول حكومة في لبنان ما بعد الطائف يترأسها هو اتجه إلى إطلاق ما بين سنوات(1992-1998م) أضخم عملية إعمار وبناء في تاريخ البلاد كتقديمه لمنح طلابية لمختلف أبناء الطوائف وتأهيل وسط بيروت التجاري، هذا الأمر قد زاد من شعبيته خاصة في أواسط السنة.

---

[1] منظمة الأزمات الدولية، **لبنان معالجة عاصفة تتجمع**، التقرير رقم 48 حول الشرق الأوسط، عمان/بروكسل، ديسمبر 2005م ص ص25،26.

[2] مصطفى العرب، «**حرب العراق..تطاحن السنة والشيعة يهدد المنطقة**»، قناة CNN International TV، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط http://archive.arabic.cnn.com، تاريخ الإطلاع: 21-02-2019م، على الساعة 12:00.

[3] منظمة الأزمات الدولية، **المرجع السابق**، ص 24.

وفي نفس الوقت حصول تنافر كبير مع الرئيس الجديد 'إميل لحود'[1] حول مختلف الصلاحيات في السلطة التنفيذية، هذا قد أوجد له حالة تعاطف إسلامي غير مسبوق كانت نتيجته تشكيله لحكومة خامسة عام 2003م[2]، وفي مقابلة أجريت مع أحد معاوني 'رفيق الحريري' ومستشاره 'نهاد مشنوق'[3] أين صرح فيها «...أن الرئيس الحريري والسوريون كانوا دائما على خلاف حول أمور سياسية وتنظيمية في لبنان...»، وأشار أيضا 'رفيق الحريري' هو الآخر في مقابلة له قال فيها: «أن السوريين لم يتركوا وسيلة لتهميش صورتي إلا ولَجَئُوا إليها كقولهم للشيعة أنني جئت لتحجيم دورهم»[4]، يتضح من هذا مدى التوتر الذي كان قائما بين الرئيس رفيق الحريري والنظام السوري بعد تسلم بشار الأسد للملف اللبناني.

وقد وصل الشعور المعادي للحريري في أواسط بشار الأسد خاصة بعد صدور قرار 1559 القاضي بالانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية والذي دعمته فرنسا و(الو م أ) بحكم علاقات الحريري مع الغرب هذا من شأنه أن أعتبر تهديدا حيويا لنظام الأسد نفسه بالوكالة عن أسياده السعوديين، وربما في عقل الأسد بالوكالة أيضا عن فرنسا و(الو م أ) وبذلك كان هذا حال المناخ السياسي الذي أحاط باغتيال 'الحريري'[5]، وقد تم هذا

---

[1] إميل لحود: (1936-2007م)، لبناني أحد مؤسسي الجيش اللبناني ورئيس لبنان في 15-11-1998م، بسبب تربيته العسكرية ضل بعيدا نسبيا عن مجريات الحياة السياسية ومناوراتها وبسبب حياديته ونزاهته اختير مديرا للأفراد في قيادة الجيش ثم رئيسا للغرفة العسكرية لوزير الدفاع وفي الانتخابات الرئاسية في ضوء نتائج مؤتمر الطائف استدعي لحود لقيادة الجيش، غير أن لاغتيال الرئيس الجديد رينيه معوض تم تعيين إميل لحود في ظرف شديد الاستثنائية رئيسا للجمهورية من 1998-2007م. للمزيد ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، **المرجع السابق**، ص26.

[2] أخبار العرب الدولية، «**رفيق الحريري بدأ رجل أعمال عصاميا من عائلة غير سياسية واستقطب الزعامة السنية في لبنان**» جريدة الشرق الأوسط يومية، ع9576، 2005/02/15، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، المملكة العربية السعودية متاح على الرابط http://archive.aawsat.com تاريخ الاطلاع: 2019/02/22، على الساعة: 11:30.

[3] نهاد المشنوق: وزير الداخلية اللبنانية وأحد أبرز القيادات في "كتلة المستقبل" وكان مستشارا أساسيا ومن أكثر المقربين من رئيس الحكومة الراحل 'رفيق الحريري' ولد عام 1955م في العاصمة اللبنانية بيروت ينتمي لأسرة إسلامية، درس العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت، تخصص منذ السبعينيات في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وصار من المراجع المعتمدة بسبب علاقته الوثيقة بالقيادة الفلسطينية وغيرها من القيادات العربية تولى منصب المستشار السياسي والإعلامي لحكومة الحريري من 1992-1998م، انتخب بعدها نائبا عن بيروت ضمن كتلة تيار المستقبل النيابية عام 2009م وكان مسئول العلاقات الخارجية في الكتلة ومقرر لجنة الشؤون الخارجية، وقد عين أيضا وزيرا للداخلية في 2014م في حكومة الرئيس تمام سلام. للمزيد ينظر **المشنوق.. وزير الداخلية"ربط النزاع" مع حزب الله**، قناة الجزيرة، قطر،( د ت)، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 2019-02-20م، على الساعة: 15:00.

[4] محمد سرور زين العابدين، **اغتيال الحريري وتداعياته على أهل السنة**، (د د)، سوريا، 2006م، ص ص95، 96.

[5] جوزيف باحوط، **المرجع السابق**، ص22.

الاغتيال من خلال استهدافه بسيارة ملغومة بكمية كبير من المتفجرات لموكبه قرب فندق'سان جورج' في بيروت بعد ظهر الاثنين 14 فيفيري2005م[1].

كان لاغتيال الحريري نقطة التحول الأولى فقد كشفت إلى أي حد تباعدت مصالح الطائفتين السنة والشيعة، فبالنسبة للسنة كان إضعاف سوريا يدل على احتمال مستقبل أكثر استقلالا يتناغم والرؤية الأصلية لرفيق الحريري[2]، أين قامت أعداد غفيرة من اللبنانيين في بيروت باحتجاجات على الوجود السوري في بلادهم وطالبوا بمحاكمة كل من يقف وراء الاغتيالات السياسية في لبنان حيث لوحظ غياب الطائفة الشيعية واعتبرت هذه اللامبالاة خرقا لمبادئ التعايش السلمي الطائفي الذي كان سائدا حتى ذلك الحين[3]، على نقيض الطائفة الشيعية التي خشيت من أن الانسحاب السوري سيسحب منها غطائها العسكري المتمثل في احتفاظ حزب الله بالسلاح وتسهيل تنفيذ قرار1559 الذي نص على سحب أسلحة جميع الميليشيات العسكرية ( ينظر للملحق رقم 2 ص 91)، قد كانت لمظاهرة 8 آذار2005م التي قام بها الشيعة كتعبير لشكر وإظهار الامتنان لسوريا أثرها برد السنة بمظاهرة مضادة يوم 14آذار لإحياء مرور شهر على اغتيال 'الحريري' ضد سوريا غير أنها كانت طائفية بامتياز ضد الشيعة بل أن الشيعة قد قاموا باحتجاجات ضد تشكيل حكومة دولية للتحقيق في مقتل 'الحريري' لأن حزب الله كان ضمن القائمة الرئيسية للمتهمين بهذه العملية وهذا قد أدخلهم في صراع كبير مع السنة[4]، وتحولت بذلك هذه المظاهرات إلى قوى أساسية موزعة على الطوائف السنية والشيعية وهي قوى (8 آذار و14آذار)[5]، فكثرت بذلك التفجيرات والاغتيالات وانتشرت عمليات القتل بين مختلف صفوف الطوائف إلى درجة درجة أنها أعادت مخاوف الحرب الأهلية واتهمت حركة 14آذار في وسائل الإعلام الغربية سوريا بتدبير هذه الاعتداءات وقامت "حركة المستقبل" السنية هي الأخرى بتمويل إخوانها في العقيدة الراديكاليين بغرض تأسيس

---

[1] «**شهيد الوطن( اغتيال الرئيس رفيق الحريري)**»، مجلة الجيش اللبنانية، ع236، فيفري 2005م، لبنان، متاح على الرابط https://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 2019/02/22م، على الساعة: 13:21.

[2] منظمة الأزمات الدولية، **السياسة في لبنان: الطائفة السنية وتيار المستقبل بزعامة الحريري**، تقرير رقم96 حول الشرق الأوسط، بيروت/بروكسل 2010/05/26م، ص14.

[3] جوزيف باحوط، **المرجع السابق**، ص 23.

[4] منظمة الأزمات الدولية، السياسة في لبنان...، **المرجع السابق**، ص ص 15،16.

[5] قوى 8 و14آذار: قوى 8آذار هو تحالف نشأ في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان، وهذه التسمية تعود إلى المظاهرة الكبيرة التي قامت بها مختلف الأحزاب التي لها علاقة بالنظام السوري منها حركة أمل والتيار الوطني الحر... وذلك لشكر سوريا على ما قدمته للمقاومة اللبنانية في دفاعها عن التراب الوطني، أما قوى 14آذار هو الآخر تحالف سياسي مكون من مجموعة من الأحزاب كتيار المستقبل وحركة اليسار الديمقراطي...التي ثارت على الوجود السوري في لبنان بعد اغتيال الحريري وهو ما أطلق عليها بثورة الأرز وكان هدفه إقامة محكمة دولية للتحقيق في قضية الحريري. للمزيد ينظر: **قوى 8آذار و14آذار في لبنان**، تقارير وحوارات، قناة الجزيرة، قطر، 03-05-2014م، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 22-02-2019م، على الساعة: 12:15.

ثقل موازن للشيعة بالإضافة إلى تمويل السعودية و(الو م أ) السنة الجهاديين، لتقليص نفوذ إيران الشيعية في المنطقة[1].

نلاحظ أن هذه التوترات في تزايد مستمر خاصة مع التدخلات الأجنبية التي تقوم بشحن هذا التوتر لتحقيق مصالحها كالسعودية بدعم من (الو م أ) التي دائما ما كانت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية واستغلالها لهذا التنوع الطائفي خاصة لبنان، و يتضح من أن قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق 'رفيق الحريري' كان لها الأثر البالغ في إعادة شحن الصراع الطائفي الذي كان قائما سابقا و بين أكبر الطوائف تمثيلا في لبنان هما السنة والشيعة، ومنه قد أدخل ذلك لبنان في تحديات جديدة أهمها شعور "حزب الله" بسيطرته شبه الكاملة على لبنان وهو ما قد يدفع إلى تغيير اتفاق المُحَاصَصَة الذي أقره اتفاق الطائف أي تشكل واقع جديد يفرضه منطق القوة، أما التحدي الآخر فهو قيام تشكيل سني يتبنى خطاب ديمقراطي حقيقي يقوم على قيمة المواطنة والتعددية ويدعوا إلى إعادة هندسة السلطة وحل أزمة الدولة عن طريق اعتماد مشروع ديمقراطي حقيقي بعيدا عن خطاب التمذهب المخادع[2].

**المطلب الرابع: العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006م**

**الوضع الداخلي والخارجي للبنان قبل العدوان الإسرائيلي 2006م:**

عرفت لبنان مثلما رأينا بعد اتفاق الطائف العديد من التحولات في شتى المجالات سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية، حيث يمكن إدراج هذه التحولات في النقاط التالية:

- التفاوت المذهل في الثروات والمداخيل أدى إلى نشوء فئة ثرية ذات ثقل دولي.
- تقوية النظام الطائفي وتعزيزه مؤسسيا بحجة إزالته تدريجيا.
- انهيار العمل السياسي المنظم حرية كثيرة وديمقراطية قليلة.

---

[1] معمر عطوي، «**لبنان: مسارات ساخنة في قضية مقتل الحريري**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، (د ع)، 2010/08/19م شركة أخبار بيروت، لبنان متاح على الرابط: https://al-akhbar.com ، تاريخ الاطلاع: 23-02-2019م، على الساعة 10:30.

[2] طارق جلال، **عودة الابن الضال: مستقبل سنة لبنان بعد أزمة الحريري**، إضاءات(برنامج تلفزيوني)، قناة العربية، الرياض المملكة العربية السعودية متاح على الرابط: https://www.ida2at.com، تاريخ الاطلاع: 2019/02/22م، على الساعة 14:29.

- عجز الطبقة السياسية عن تقوية دور الدولة مما أدى إلى التشتت واستغلال الدين والطائفية لتأجيج الصراعات[1].

دون أن ننسى ما يتعلق بقضية نزع السلاح من حزب الله وخروج القوات السورية بالإضافة إلى حادثة اغتيال 'الحريري'، قد أدت إلى انقسام لبنان بين الموالاة وهو فريق 14آذار والمعارضة فريق 8آذار الذي حال دون انتخاب رئيس جديد للجمهورية عام 2005م لعدم التوافق بين مختلف القوى والطوائف السياسية حول قانون الانتخاب الأمثل، وأصبحت هذه القوى الخطر الذي يهدد بتدمير لبنان، دون أن ننسى التدخلات الخارجية والصراع العربي- الإسرائيلي[2].

**2- العدوان الإسرائيلي 2006م:**

كان للعدوان الإسرائيلي على لبنان العديد من الأهداف والتي يمكن إدراجها في ما يلي:

1- تغيير قواعد اللعبة السابقة القائمة على توازن الرعب وخلق توازنات جديدة في لبنان للحفاظ على حالة السلم على حدودها الشمالية؛ هذا كان بسبب التخوف من القوة العسكرية التي شكلها حزب الله مما أدى إلى الموازنة بينه وبين القوة العسكرية لإسرائيل.

2- إحداث المجازر والتدمير وضرب الكثافة الشيعية للحزب في الجنوب والبقاع وتشتيتها من أجل إحداث شرخ بينها وبين قياداتها(حزب الله).

3- تنفيذ ما تبقى من القرار 1559 القاضي بنزع الميليشيات في لبنان، هذا بسبب أن "حزب الله" قد احتفظ بسلاحه بدعم من سوريا للرد على الهجمات الإسرائيلية[3].

ما يلاحظ على هذه الأهداف أن العدوان كان موجها بصفة خاصة لحزب الله وذلك بسبب تخوف الكيان الصهيوني من الترسانة العسكرية للحزب وبذلك يكون فقدان للمصالح والثقل الذي فرضته (إسرائيل) طوال فترات حروبها مع الدول العربية، لأن الحزب بحلول صيف 2006م كان قد قام بتجميع آلة حربية متطورة ومدربة

---

[1] سركيس أبو زيد، «**الفوضى الدولية والإقليمية والفوضى غير البناءة في لبنان**»، مجلة الدفاع الوطني، ع53، لبنان جويلية2005م، متاح على الرابط https://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 24-02-2019م، على الساعة:11:50.

[2] فدوى أحمد محمد مرعي، **إدارة إسرائيل لأزمة لبنان عام 2006م**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010م، ص ص 58،57.

[3] عبد الرعوف سنو، «**الحرب الإسرائيلية-اللبنانية 2006 الخلفيات والمواقف والأبعاد**»، حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي ع22، بيروت، لبنان 2006م، ص10.

بشكل جيد على الحدود الشمالية (لإسرائيل) وذلك بما وصفه الأمين العام للحزب'حسن نصر الله' بجيش "النموذج الجديد" الذي كان مزيجا بين حرب العصابات والجيش النظامي[1].

حاول حزب الله تنفيذ "الوعد الصادق" الذي قطعه الأمين العام للحزب 'حسن نصر الله' بتحرير المقاتلين اللبنانيين الذين كانوا محتجزين في المعتقلات الإسرائيلية، ففي ماي 2006م اشتبك الحزب مع عناصر من المركز الإسرائيلي عبر الحدود بنيران مباشرة وتصاعدت بذلك صواريخ القتال بين الطرفين وأحدثت تدميرا وخسائر في مختلف المناطق، وفي استمرار للعمليات الحربية قام الحزب باختطاف جنديين تم انتشالهما من حطام الحرب دون اكتشاف إسرائيل لذلك إلا في وقت لاحق من توقف العمليات الحربية[2].

وقد جاء الرد الإسرائيلي الفوري من ذلك على شكل هجوم عسكري شامل جوا وبرا وبحرا دام 33 يوما وطال معظم المناطق اللبنانية خاصة منها جنوب لبنان وضاحية بيروت الجنوبية، هدفت من خلاله إلى استئصال المقاومة لحزب الله من جذورها واتخذت من عملية الاختطاف حجة لذلك[3].

بعد هذا الهجوم الشرس من طرف إسرائيل صرَّح 'حسن نصر الله' في رسالة له إلى الإسرائيليين قائلا «أردتموها حربا مفتوحة، وسنخوضها حربا مفتوحة نحن جاهزون لها» فردت بذلك ميليشيا الحزب بوابل من الصواريخ على شمال (إسرائيل) استطاعت منه تحطيم البنية العسكرية لإسرائيل[4]، واستمرار إستراتيجية الحزب القتالية على مواصلة إطلاق صواريخها وإضعاف العزيمة الإسرائيلية بينما تدافع في نفس الوقت على مواقعها الجيدة الإعداد في جنوب لبنان[5] ومنه استطاع الحزب إثبات نظرية توازن قوى الرعب بين القيادتين وبروز ملامح الخوف والقلق على وجه إسرائيل من انعكاس الموازيين وتحطيم فكرة الجيش الذي لا يقهر.

أما في المرحلة الثانية من الحرب فقد شملت الإستراتيجية التي اعتمدها الكيان الصهيوني تقديم انجاز عسكري سريع عبر احتلال منطقة "مارون الراس–بنت جبيل" التي تعتبر بدورها العاصمة التاريخية "لجبل عامل" وذات قيمة عقائدية وفكرية عند المسلمين الشيعة والمركز الرئيسي للحزب في الجنوب اللبناني[6]، حيث شهدت

---

[1] Lieutenant Colonel Scott C. Farquhar, **A Study of the Second Lebanon War and Operation Cast Lead**, Combat Studies Institute Press, US Army Combined Arms Center Fort Leavenworth, Kansas,(USA), May 2009, p14.

[2] مات م.ماثيوز، **حرب 2006م بين حزب الله وإسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2007م، ص ص 46 47.

[3] مجموعة باحثين، **إرث لبنان من العنف السياسي(مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان)**، مراجعة جامعة القديس يوسف المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر 2013م، ص101.

[4] مات م.ماثيوز، **المرجع السابق**، ص52.

[5] Lieutenant Colonel Scott C. Farquhar, **op cit**, p61.

[6] أمين محمد حطيط، **حرب 2006م على لبنان...خلفية أداء ونتائج**، مقالات رأي، قناة الجزيرة العربية، قطر، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع:28-02-2019م، على الساعة:10:30.

أول غزوة برية عنيفة من قبل إسرائيل في 17جويلية 2006م[1] وقد استخدم الحزب منازل المدنيين كدروع ومواقف مباشرة لإطفاء الحرائق وإخفاء منصات إطلاق الصواريخ على (إسرائيل) أثناء الاشتباكات وتم بذلك إجلاء القرى لترسيخ نظامها من طرف قوات حزب الله الدفاعي في الجنوب بشكل كبير بحلول الوقت الذي عبرت فيه القوات البرية الإسرائيلية الحدود في 18جويلية وحققت بذلك قوات المقاومة انتصارا ساحقا رغم الخسائر الكبيرة[2].

وفي أثناء الحديث عن ظهور مشروع أمريكي–فرنسي لوقف القتال وقبل صدور قرار 1701 من طرف هيئة الأمم المتحدة القاضي بوقف إطلاق النار ضاعفت قوات الاحتلال من عملياتها العسكرية من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الأراضي خاصة منها مزارع شبعا[3]، غير أنها منيت بالهزائم وباستثناء قتلها للسكان المدنيين وتهجيرهم وتحطيمها للبنى التحتية فهي لم تحقق أهدافها المرجوة[4].

بعد أن وضعت الحرب أوزارها وصدور قرار مجلس الأمن 1701 الذي نص على ضرورة إنهاء العنف مع التأكيد اللازم على معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب هذه الحرب، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين دون شروط بالإضافة إلى نشرها لقوات الأمم المتحدة مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية انسحابا فوريا من جنوب لبنان[5].

أما عن قضية مزارع شبعا التي بقيت عالقة بين الحدود اللبنانية–السورية والأطماع الإسرائيلية فقد صرح رئيس وزراء لبنان 'فؤاد السنيورة'[6] (2005–2009م) للأمريكيين: « يمكنكم وضعها في عهدة الأمم المتحدة

---

[1] مات ماثيوز، **المرجع السابق**، ص62.

[2] Stephen Biddle ,Jeffrey A. Friedman, «**The 2006 Lebanon Campaign And The Future Of Warfare: Implications For Army And Defense Policy**», This publication is a work of the U.S. Government as defined, in Title 17, United States Code, Section 101, (USA), September 2008, P42.

[3] مزارع شبعا: تنتشر هذه المزارع عل رقعة جغرافية بالغة الأهمية لأنها تشكل منطقة تلاقي الحدود اللبنانية–السورية–الإسرائيلية وقد كانت هذه الأراضي محل خلاف دائم من ناحية هل هي أراضي لبنانية أم سورية والأطماع الإسرائيلية بالمنطقة في حرب تموز 2006، للمزيد ينظر: عصام كمال خليفة «**مزارع شبعا وقرية النخيلة وتلال كفر شوبا: قوة الحق في مواجهة حق القوة**»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج17، ع68، بيروت، لبنان، 2006م، ص ص 2،1.

[4] عبد الرؤوف سنو، الحرب اللبنانية الإسرائيلية 2006م...، **المرجع السابق**، ص11.

[5] مجلس الأمن، **القرار 1701 (2006م)الصادر من طرف مجلس الأمن**، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، (الو م أ) 11أوت2006م ص ص3،2.

[6] فؤاد السنيورة: سياسي لبناني ولد 1943م نشأ في مدينة صيدا الساحلية في عائلة سنية مسلمة تحصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كان يدير المصالح المالية لرفيق الحريري وعمل أيضا كوزير للدولة، بعد اغتيال الحريري تلقى السنيورة منصب رئيس الوزراء من سعد الحريري نجل رفيق الحريري هيمنت فترة رئاسته للحرب عام 2006م تلاها مواجهة خطيرة مع فريق المعارضة بقيادة حزب الله واندلعت اشتباكات بسبب قرار السنيورة بالتحقيق في شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله أين قامت مظاهرات تطالب بإسقاط حكومته. للمزيد ينظر: **Fouad Siniora**, BBS News Channel, 28 May 2008، متاح على الرابط:

http://news.bbc.co.uk تاريخ الاطلاع: 26-02-2019م، على الساعة: 12:00.

ولتبقى كذلك عاما أو مائة عام»؛ لأنه يرى في هذه المزارع مجرد مشروع إيراني-سوري سيُمكّن من التدخل المستمر لسوريا في شؤون لبنان الداخلية بمعنى ذلك الحرص الشديد على المصالح اللبنانية-الإسرائيلية، وقد وُصف هذا الرجل(فؤاد السنيورة) بقائد معسكر التخاذل في الحرب[1]، ومن الجانب السوري أيضا أكد الرئيس 'بشار الأسد' أن مزارع شبعا لبنانية، لكنه شدد على أن ترسيم الحدود يكون بعد الانسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة، أما إسرائيل فقد رفضت هذا الادعاء وشددت أن هذه المزارع كانت تحت السيطرة السورية عندما احتلتها في حرب 1976م ورأت أن هذا الادعاء جاء بإيعاز من حزب الله فقط ولا يثبت ذلك[2].

نلاحظ أن تصريح بشار الأسد بخصوص شرعية لبنان في مزارع شبعا ما هو إلا تجنب من الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا والدخول في مواجهة في غنى عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى كسب حزب الله في صف سوريا بعدما أصبح قوة عسكرية لا يستهان بها.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب تصاعد التوتر السياسي بين مختلف القوى المعارضة قوى 8آذار و14آذار؛ من خلال قيام أزمة الحكومة التي أثارتها استقالة وزراء الحكومة المعارضة في استقالة 5وزراء من الشيعة ووزير مسيحي إلى الإغلاق الفعلي للبرلمان لعدة أشهر، وفي تقرير صدر 23جوان 2007م عن تأزم الوضع الداخلي للبنان «هل من حرب على لبنان هذا الصيف؟» وهذا بسبب الواقع الذي خلفه عدوان جويلية 2006م حيث أشار إلى أن لبنان متورطة في أربع نزاعات دفينة هي جهود سورية لاستعادة النفوذ إن لم نقل السيطرة وإعادة بناء "حزب الله" لقوته العسكرية كوسيلة للقوة وفرض السيطرة وكتهديد مدعوم إيرانيا وسوريا ضد الكيان الصهيوني، دون أن ننس أهم النزاعات التاريخية وهي النزاعات الطائفية على السلطة ونزاع ضد ظهور حركات متطرفة إسلامية سنية لها علاقة "بالقاعدة"[3] وجل هذه النزاعات تتحكم بمصير البلد[4].

---

[1] حسن عليق، «**وإذا تركتمونا تحت رحمة السوريين فسيسحقوننا**»، جريدة الأخبار، يومية، ع1363، شركة أخبار بيروت، لبنان 15مارس2011م متاح على الرابط: https://www.al-akhbar.com ، بتاريخ: 27-02-2019م، على الساعة:12:15.

[2] **مزارع شبعا...لبنانية أم سورية؟**، تقارير وحوارات، قناة الجزيرة، 10فيفري2015م، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 28-02-2019م، على الساعة:12:45.

[3] القاعدة: أو تنظيم الجهاد، نوع من أنواع الجيش العالمي الاستكشافي-القوة القتالية السنية الدولية الثورية- أنشأت عام 1988م من تحالف العديد من المنظمات المقاتلة من مختلف الأراضي سعت إلى إنشاء شكل تنظيمي دائم لإضفاء الطابع المؤسسي بشكل جيش( فيلق إسلامي أجنبي) هدفهم دعم وتوجيه المقاتلين المسلحين نحو الإطاحة بحكومات مرتدة غير مسلمة أو ما يسمى بحلهم مع الحكومات القائمة على أولوية القانون الإسلامي أو الشريعة وحكم السيادة الإسلامية. للمزيد ينظر:

Paul Kamolnick, **the al-qaeda organization and the islamic state organization: history, doctrine, modus operandi, and u.s. Policy to degrade and defeat terrorism conducted in the name of sunni islam**, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, (USA), 2017, p17.

[4] علي شهاب، «**حرب تموز: المغامرون في الصدارة**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، (د ع)، شركة اخبار بيروت، لبنان 14جويلية 2007م، متاح على الرابط: https://www.al-akhbar.com ، تاريخ الاطلاع: 28-02-2019م، على الساعة 13:00.

كل هذه التطورات قد فاقمت الأوضاع في لبنان وأدت إلى إشعال الحرائق الطائفية من جديد ففي ماي 2008م وردًّا على قرار حكومي الذي يعارض حمل السلاح لحزب الله نشر الحزب مسلحين فيما يشبه الانقلاب في الأحياء ذات الأغلبية السنية في بيروت الغربية وتمت محاصرة منزل 'سعد الحريري' نجل 'رفيق الحريري' مما مثَّل هذا بالنسبة لسكان بيروت عودة إلى لبنان الثمانينيات يوم كانت الميليشيات تحكم الشوارع[1].

غير أن جهود الوساطة في الجامعة العربية بقيادة قطر أين ساهمت في الدعوة إلى عقد اتفاق بمدينة الدوحة في 15أوت2008م هدفت من خلاله إلى تشكيل حكومة جديدة مع تقسيم متفق عليه على المقاعد الوزارية بين مختلف القوى المتنازعة فيما بينها وتعديل قانون الانتخاب الذي كان مطلبا أساسيا للمعارضة المسيحية بدعوى أن اتفاق الطائف نص على المساواة بين المسيحيين والمسلمين وإيقاف كل أشكال العنف[2]. وكان للتدخل القطري في هذا اللقاء مثيرا للشكوك حول الأهداف الحقيقية لها في لبنان، فحسب مختلف الآراء هناك من رأى أن تدخلها يعود إلى سعيها للحصول على منطقة نفوذ في لبنان مثل الدول الأخرى خاصة منافستها للسعودية، وهناك من اعتبر أن قطر بالرغم من أنها ليست شريكا إقليميا في الخارطة السياسية للبنان (سوريا مصر والسعودية ،الو م أ وفرنسا) فإنها رأت أن فشل مساعي الشركاء الإقليميين خاصة بعد تحيزهم لمختلف القوى المتصارعة في لبنان دفع بها للتدخل بالإضافة للعلاقات الطيبة التي تجمع البلدين[3].

## المبحث الثاني: السياسة الإصلاحية والمسألة الطائفية في لبنان 2009-2011م

### المطلب الأول: الثنائية البرلمانية في لبنان وبداية الإصلاح المؤسساتي

في سياق الحديث عن النظام التشريعي الثنائي في لبنان مجلس النواب ومجلس الشيوخ نرى أن هناك اختلاف حول إقرار هذه الثنائية أو إلغاءها، فحسب أراء البعض أن مجلس النواب وحده يوفر التمثيل للطوائف اللبنانية المختلفة وذلك حسب التعداد الديموغرافي لهذه الطوائف وهو وحده كفيل بإحداث التوازن وذلك وفقا للإصلاحات المختلفة، غير أن البعض ذهب إلى أن اللجوء للإصلاح بصيغة جديدة كليا يجعلنا نعتمد على

---

[1] جوزيف باحوط، **المرجع السابق**، ص23.

[2] Samir Makdisi , Marcus Mark tanner, **op cit,** p6.

[3] جابر الحرمي، «**اتفاق الدوحة أعاد الحياة إلى لبنان، الحوار الوطني اللبناني( الدوحة 16ماي 2008م)**»، إصدارات الشرق قطر، 21 ماي 2009م متاح على الرابط: http://www.qatarconferences.org/، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019م على الساعة: 08:00.

تكوين مجلس للشيوخ على الخطة البرلمانية المعتمدة في اتفاق الطائف 1990م من خلال تقسيم متساوي بين المسيحيين والمسلمين ذو تقسيمات نسبية[1].

فمجلس النواب اللبناني حسب القانون الدستوري الصادر في 1990/09/21م يتألف من نواب منتخبين وفقا لقوانين الانتخاب التي سيتم إجراءها، أما أهميته فتتمثل في كون أن عضو مجلس النواب يمثّل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه ولا يكون اجتماع هذا المجلس قانونيا ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات، أما إذا تعادلت الأصوات فإن المشروع المطروح يسقط[2]، في حين وجود مجلس الشيوخ إلى جانب مجلس النواب يفرض نفسه كنمط حديث لتطبيق مبدأ فصل السلطات وعدم سيطرة سلطة على أخرى ووجود نظام المجلسين يظهر فعالية في تطوير العمل التشريعي وتحسينه[3]، وقد نصت المادة (22) من الدستور على أن إنشاء مجلس للشيوخ لا يكون إلا بعد تحرير مجلس النواب من السيطرة الطائفية « مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية»[4]، وقد تم ربط أيضا إنشاء هذا المجلس بالمادة(95) من الدستور التي تنصّ على آلية إلغاء الطائفية السياسية عبر تشكيل هيئة وطنية لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغائها[5]، غير أن إلغاء الطائفية السياسية لم تحدد لها فترة معينة وإنما حدد آليات غير مربوطة بأجل معين، أما بالنسبة لرئاسة هذا المجلس فحسب الباحث 'ماجد ماجد' أن الصراع الطائفي قد برز من جديد حول رئاسة هذا المجلس وأن الحل في رأيه يكمن في المداورة بين المذاهب الأساسية الثلاثة، وبما أن المذاهب الأساسية تستحوذ على رئاسة لكل منها السنة والشيعة والموارنة فلا بأس أن تكون المداورة بين المذاهب الأخرى الدروز، الأرثوذكس والكاثوليك لرئاسة هذا المجلس[6]، وهذا الاقتراح كان هدفه محاولة إحلال التوازن بين مختلف الطوائف التي لم يتمكن مجلس النواب من تحقيقها. وقد تألف هذا المجلس من 16 عضوا

---

[1] إلياس مهنا، **إنشاء مجلس شيوخ لبناني: الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة**، برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، مركز دراسات الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002م ص12.

[2] الدستور اللبناني، **المادة 24، 26، 34**، ص ص 5، 6.

[3] ماري الحايك، «**مجلس الشيوخ في لبنان: حل أم مشكلة؟**»، مجلة الدفاع الوطني، ع107، فيفري2019م، لبنان، متاح على الرابط https://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019م، على الساعة: 10:00.

[4] الدستور اللبناني، **المادة 22**، ص 5.

[5] ماري الحايك، **المرجع السابق**، ( د ص).

[6] ماجد ماجد، «**نظام المجلسين في لبنان بين النص الدستوري والواقع التاريخي**»، جريدة اللواء، يومية، (د ع)، دار اللواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 02-07-2018م، متاح على الرابط: http://aliwaa.com.lb، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019م، على الساعة: 11:00.

يُعَين رئيس الحكومة سبعة منهم بعد استطلاع رأي الوزراء وينتخب الباقون ومدة عضوية مجلس الشيوخ هي 6 سنوات[1].

أما فيما يخص صلاحيات هذا المجلس حسب ما نص عليه اتفاق الطائف أن يقتصر اختصاص مجلس الشيوخ على قضايا طائفية مثل حرية الدين وقوانين الأحوال الشخصية، لأن المشكلة بحد ذاتها أن كثير من التشريعات في لبنان غالبا إن لم نقل كلها ينظر إليها من منظور طائفي، فمثلا إصلاح التعليم أو التنمية الزراعية غالبا ما تأخذ الخلافات السياسية بعدا طائفيا ومنه بذلك ارتبطت صلاحياته بالقضايا المصيرية.

أما عن المواقف المختلفة حول إنشاء هذا المجلس فقد تراوحت بين مؤيد ومعارض؛ حيث عارض "حزب القوات اللبنانية" عن طريق تصريح لها: « أن المتحاورين يضعون العربة أمام الحصان عند مناقشة تأسيس هذا المجلس»، وهذا بسبب وجود حزب مذهبي مسلح يقاتل في عدد من البلدان وفي ظل تغلغل الطائفية السياسية التي لم تُؤخذ الخطوات من أجل إلغاءها قبل تأسيس هذا المجلس[2]، في حين رأى البعض أن إنشاء هذا المجلس يساهم في عمل السلطات ولا يسمح بتجميدها ويؤمن التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية وذلك باعتباره قد يشكل مخرجا من الأزمات التي تعاني منها لنبان وأن أيضا نظام المجلسين يوافق النظام التوافقي في لبنان وهذا من شأنه أن يعالج المأزق الطائفي الذي غالبا ما يَشُل الحكم في لبنان، لأن الهدف الأساسي منه تجاوز نظام الطائفية السياسية نحو نموذج ديمقراطي أكثر تمثيلا وفاعلية[3].

وقد رحب أيضا "تيار المستقبل" بهذا المجلس في رأيه: «أن هذه الخطوة هي محاولة جيدة لتحريك الجمود السياسي في البلاد والذي يفرضه حزب الله والتيار الوطني الحر بفعل مقاطعتهما لجلسات انتخاب رئيس الجمهورية، وهو الهاجس الأول لدى تيار المستقبل»[4].

هناك العديد من الأسباب لمعارضة الانتقال من مجلس وحدوي إلى نظام ثنائي مثل لبنان فأحيانا قرارين أفضل من قرار واحد ولكن في حالة لبنان لدينا وضع راهن يتميز بجمود كبير في جميع مستويات الحكومة إضافة إلى أن تشكيل هذا المجلس وتمثيله للطوائف سيكون من المستحيل مع مرور الوقت إعادة هيكلته أو

[1] ماري الحايك، **المرجع السابق**، (د ص).

[2] عبد الرحمن عرابي، «**مجلس الشيوخ: بدعة طائفية لإلغاء الطائفية**»، جريدة العربي الجديد، يومية، (د ع)، 05-08-2016م شركة فضاءات ميديا قطر، متاح على الرابط:https://www.alaraby.co.uk ، تاريخ الاطلاع: 28-03-2019م، على الساعة 12:00.

[3] ماري الحايك، **المرجع السابق**، (د ص).

[4] ماجد ماجد، **المرجع السابق**، (د ص).

التخلص منه لأنه ببساطة سيتم نقل مشاكل الدولة إلى مؤوسسة جديدة[1]، وثنائية المجالس أيضا من شأنها أن تتناقض قراراتهما باعتبار أنهما يستندان معا إلى الإرادة الشعبية أضف إلى ذلك أنه من غير الدستوري إنشاء مجلس الشيوخ قبل إلغاء الطائفية السياسية لأن ذلك من شأنه أن يضع مجلس الشيوخ في مرتبة أعلى من مجلس النواب وأن يعيد منح الطائفية السياسية وزنها الحقيقي لكن ذلك تحت قبة مجلس جديد ومن شأنه أيضا أن يفرغ مجلس النواب من دوره الرئيسي، والأهم من ذلك أن البلد منهك سياسيا، طائفيا واقتصاديا وإنشاء المجلس يحمل عبء كلفة وإهدار الوقت والإنتاج[2].

ما يلاحظ على فكرة الثنائية البرلمانية في لبنان أن لتأسيس مجلس الشيوخ إلى جانب مجلس النواب من شأنه أن يقلل من الضغط والعمل التشريعي الذي يتحمل مسؤوليته المجلس النيابي وحده خاصة في ظل التعدد الطائفي في لبنان ومن شأنه أيضا أن يساعد في تحرير البلاد من سيطرة الطائفية السياسية، لكن إذا اعتبرنا أنه تم تأسيس هذا المجلس وأصبحت لديه رئاسة وصلاحيات يتولاها أعضاء منتخبون فهذا من شأنه أن ينقل لبنان من مشكلة التمثيل الطائفي في هذا المجلس إلى مشكلة شل العمل الحكومي نهائيا لأنه لو تمعنا في دور مجلس النواب لرأينا أنه يجد صعوبة في أداء عمله بحكم التمثيل الطائفي فيه ومحاولة المساواة بين مختلف هذه الطوائف أضف إلى ذلك أن تأسيس مجلس الشيوخ يشترط أن يتحرر مجلس النواب من القيد الطائفي حسب ما نص عليه الدستور أي أن هذا ينقل لبنان إلى مشكلة جديدة لأن تأسيس هذا المجلس هدفه هو تمثيل الطوائف وهذا يتعارض مع الهدف الأساسي وهو إلغاء الطائفية السياسية في البلاد.

**المطلب الثاني: الانتخابات البرلمانية 2009م**

بعد التوقيع على اتفاق الدوحة في 2008/08/15م تقرر إجراء انتخابات نيابية في ربيع 2009م وذلك بناء على تقسيم الدوائر الانتخابية الوارد في القانون الانتخابي لعام 1960م المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس النيابي، وقد انتخب البرلمان الرئيس 'سليمان فرنجية' الذي كلف بدوره رئيس الوزراء 'فؤاد السنيورة' بتشكيل الحكومة الجديدة[3]، حيث تضمَّن القانون الجديد لهذا الانتخاب تقسيم الأقضية الـ27 بلبنان إلى 15دائرة انتخابية تملك معظمها أكثرية طائفية واضحة فمثلا: تُقسم بيروت إلى دائرتين( بيروت الأولى مكونة من أكثرية من الناخبين المسلمين والممثلة ب11نائبا في البرلمان، أما بيروت الثانية مؤلفة من أكثرية من الناخبين المسيحيين

---

[1] إلياس مهنا، **المرجع السابق،** ص ص17،18.

[2] ماري الحايك، **المرجع السابق،** (د ص).

[3] مجموعة باحثين، **التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان،** المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، لبنان، 09-06-2009م، ص12.

ممثلة بـ8نواب) وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تنافس أو تعاون الموارنة في دوائر مثل جبيل-كسروان مثلما أيضا ما سيفعله الشيعة بالتنافس أو التعاون معا في دائرة بعلبك-الهرمل لتحقيق مختلف المنافع، لكن عبر السعي إلى تلبية المطالب الطائفية فقد تسبب هذا القانون في ترسيخ المجموعات المذهبية متخليا عن الهدف الاندماجي الذي حدده اتفاق الطائف[1].

وقد كان لاعتماد التمثيل النسبي الذي يقوم على منح المقاعد وفقا لنسبة الأصوات التي تنالها اللوائح في هذه الانتخابات فتح أبواب المجلس النيابي أمام مجموعات أكثر تنوعا من القوى السياسية الفاعلة والتي تجذب قاعدة أوسع من الناخبين وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين لعضوية مجلس النواب الذي يظم 128مقعدا لـ703شخص من بينهم 12 امرأة[2].

ولأهمية هذه الانتخابات فقد استحوذت على اهتمام كبير سواء دوليا أو إقليميا؛ لكون أنها تجري بين فريقين مختلفين في السياسة الأول يَظُمُّ فريق الأكثرية وهم حزب تيار المستقبل والتقدمي الاشتراكي، والكتائب والقوات اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار، أما الثاني فريق المعارضة فيظم حزب الله وحركة أمل، تيار المردة التيار الوطني الحر والحزب السوري القومي الاجتماعي...[3]. وقد تم توطيد كل من زعامة تيار المستقبل بقيادة 'سعد الحريري'[4] وزعامة حزب الله الذي أكد مشاركته في إدارة الشؤون العامة وتفاقم تطييف الصراع، دون أن ننسى ميل رئيس الجمهورية الجديد 'سليمان ميشال'[5] إلى طرح نفسه حكما بين هذه الأطراف، وقد كانت بذلك

---

[1] أنطوني الغصين، **الانتخابات في لبنان: خطوة إلى الأمام**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 11-07-2017م، متاح على الرابط https://carnegieendowment.org، تاريخ الاطلاع: 30-03-2019م، على الساعة: 12:30.

[2] مجموعة باحثين، التقرير النهائي للانتخابات النيابية في لبنان، **المرجع السابق**، ص ص 23،45.

[3] وكالة الأنباء الكويتية، «**الانتخابات النيابية اللبنانية تحت مجهر المراقبة الدولية والمحلية**»، جريدة إيلاف، يومية الكترونية ع6054، 03-06-2009م لندن، متاح على الرابط: https://elaph.com، تاريخ الاطلاع: 30-03-2019م، على الساعة: 13:00.

[4] سعد الحريري: سياسي ورجل أعمال لبناني ذو جنسية سعودية ولد 1970م بالمملكة العربية السعودية تحصل على شهادة إدارة الأعمال الدولية من جامعة "تاون" بالولايات المتحدة، عين نائبا في مجلس النواب اللبناني ورئيسا لكتلة تيار المستقبل في المجلس و أيضا رئيس وزراء لبنان عام 2009م ، قدم استقالته في 2017م هذا من شأنه أن سبب صدمة في لبنان على المستويين الشعبي والسياسي، وذلك بسبب ما اعتبره سعد الحريري أن الأجواء في لبنان تشبه الأجواء التي سبقت اغتيال والده ( تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وسيطرة حزب الله). للمزيد ينظر: **سعد الدين الحريري**، موقع المعرفة، ( د ت) متاح على الرابط https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 31-03-2019م، على الساعة: 11:30.

[5] ميشال سليمان: قائد عسكري وسياسي لبناني ولد في محافظة جبل لبنان عام 1948م، تحصل على شهادة في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة اللبنانية انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية في 2008-2014م، أهم ما ميز عهده هو تأسيسه لعلاقات دبلوماسية كاملة مع الدولة السورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقة بين البلدين أيضا قام بإعادة لبنان إلى الخارطة الدولية من خلال شبكة علاقات إقليمية ودولية واسعة. للمزيد ينظر: **سليمان ميشال**، موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، لبنان، ( د ت)، متاح على الرابط http://www.presidency.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 31-03-2019م، على الساعة 14:35.

هذه الانتخابات لعبة معروفة النتائج إلى حد كبير في الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية الشيعية، أو الدرزية أو السنية وذلك بفعل أن النتائج ستحدد من سيشكل الأغلبية في البرلمان هل هو فريق 8آذار أم 14آذار؟[1]، وظف إلى ذلك أن القانون الجديد قد سمح بتمكين اللبنانيين المغتربين من الاقتراع انطلاقا من البلدان التي يقيمون فيها بدلا من الاضطرار إلى السفر للبنان[2]، وهذا من شأنه أن يميل الكفة لصالح فريق 14آذار لكون معظم المغتربين ضمن هذا التحالف.

هذا وقد أقدمت القوى المرشَّحة إلى حملات الدعاية والتحريض من أجل كسب الأصوات حيث استخدم حزب 14آذار أكثر من حزب المعارضة صور عنيفة في حملاتهم ترويجا لفكرة قدرتهم على حماية لبنان من أعمال العنف في المستقبل واعتمادا أيضا للخطابات الاستفزازية بين مختلف الأحزاب المشاركة في الانتخابات والتي تتوزع بين مؤيد لقوى 14آذار وقوى 8آذار[3].

وقد كان لجامعة الدول العربية أيضا دورها في الاهتمام بهذه الانتخابات حيث أرسلت وفدا لمراقبة هذه الانتخابات وتقديم تقرير مفصل عن عملية الاقتراع ونتائجها، وقد بلغت هذه الانتخابات ذروتها من خلال اجتياح المهرجانات اللبنانية كل مناطق الاقتراع[4]، أين أيضا تمت تغطية عملية إجراءات فرز الأصوات من مختلف وسائل الإعلام سواء العربية أو الأجنبية، وقد شهدت نسبة المشاركة ما يفوق 53،37% من المنتخبين في مختلف مراكز الاقتراع وبعد فرز الأصوات وخضوعها للمراجعة والتصحيح، حقق من خلالها فريق 14آذار وحلفاؤه نصرا ب71مقعدا، فيما فازت المعارضة بـ57مقعدا فانتخب بذلك 47 نائبا جديدا في المجلس النيابي لعام 2009م، وعلى اثر إعلان النتائج باشرت وزارة الداخلية والبلديات في نشر إعلانات وملصقات تؤكد فيها أن كل مواطن فائز وهذا من أجل المحافظة على موقفها المحايد وإشاعة جو من الهدوء[5] وسنوضح نسبة المشاركين من مختلف الطوائف اللبنانية في دائرة نسبية تمثيلا لهذه الانتخابات.

---

[1] ميريام كاتوس وآخرون، **تحول أشكال الزعامة في لبنان المشهد والمشهد المعاكس للانتخابات النيابية عام 2009م** منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، لبنان، (د ت)، متاح على الرابط: https://books.openedition.org/، تاريخ الاطلاع: 31-03-2019م، على الساعة: 10:50.

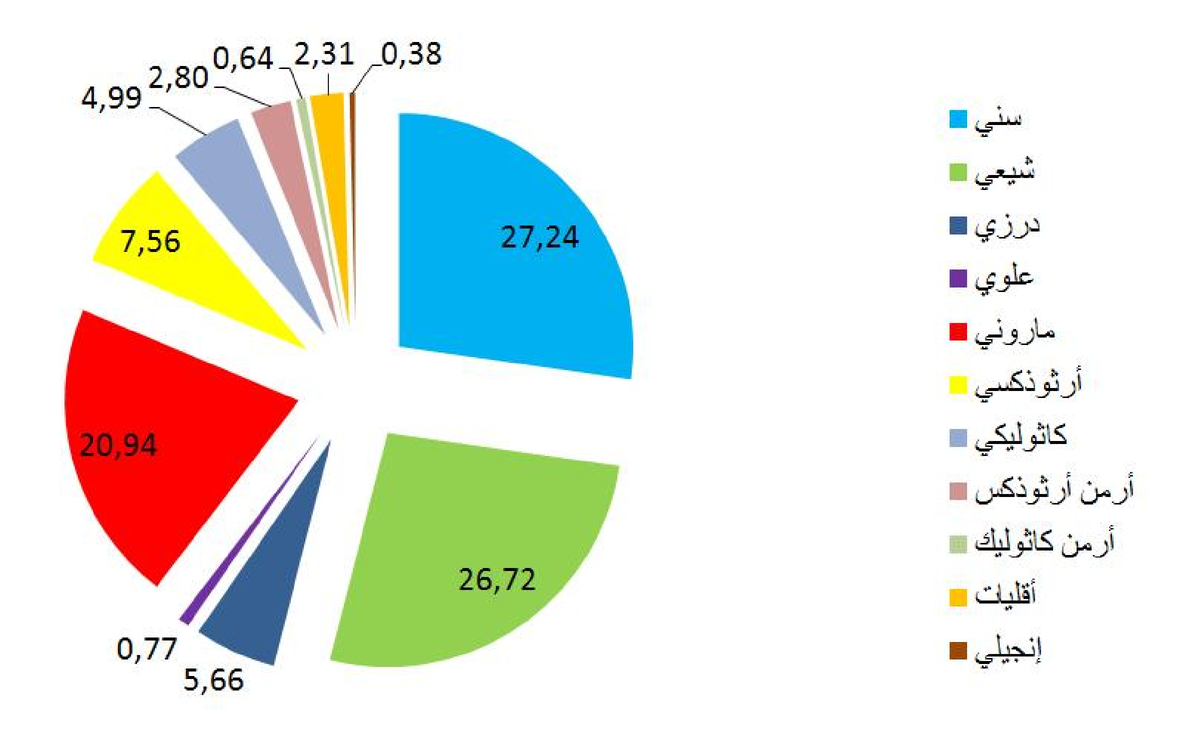
[2] أنطوني الغصين، **المرجع السابق**، (د ص).

[3] مجموعة باحثين، التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان، **المرجع السابق**، ص40.

[4] وكالة الأنباء الكويتية، **المرجع السابق**، (د ص).

[5] مجموعة باحثين، التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان، **المرجع السابق**، ص ص47،37.




**المصدر:** محمد مراد، **الانتخابات النيابية في لبنان 1920-2009م( القوانين-الدوائر-النواب)**، المعهد العالي للدكتوراه في الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، (د ت)، ص14.

ما يلاحظ على التوزيع النسبي للطوائف اللبنانية في انتخابات 2009م أن هذا التباين في التوزيع الطائفي يمكن إرجاع أسبابه إلى التاريخ الطويل الذي تشكل من خلاله لبنان كدولة طائفية وذلك بداية بالتواجد العثماني أي تمثيل وامتياز أكثر للطائفة السنية والذي بدوره عمّق من هذه الفجوة الطائفية وصولا إلى الانتداب الفرنسي 1920-1946م أين تم تجسيد هذا الانقسام في جعل المناصب العليا في الدولة تقسم على أساس طائفي مع تمييز للطائفة المارونية دون أن ننسى أن الدستور اللبناني مستمد من دستور فرنسا الجمهورية الثالثة 1875م والذي أقر أن يكون نظام الحكم في لبنان برلمانيا ديمقراطيا يقوم على حكم الأغلبية.

والمقاعد النيابية للطائفة المارونية في السنوات كانت بنسبة 29,03% عكس سنة 2009م 20,94% في حين كانت الطائفة السنية تمثل 20,61% على عكس سنة 2009م أين ارتفع التمثيل بنسبة 24,27%[1] في حين نلاحظ أن باقي الطوائف لديها تمثيل نسبي ضئيل ينخفض تدريجيا من 7,56% للطائفة الأرثوذكسية ليصل إلى 0,38% بالنسبة للطائفة الإنجيلية و0,64% بالنسبة لطائفة الأرمن الكاثوليك وهذا التمثيل المتباين

[1] محمد مراد، **المرجع السابق**، ص 12.

بدرجة كبيرة بين مختلف الطوائف في الانتخابات يعود إلى التقسيم السياسي لهذه الطوائف إذ نجد أن المناصب العليا مقسمة على ثلاث طوائف رئيسية وهي السنة، الشيعة والموارنة لأن الانتخابات تجرى وفقا للوزن الديموغرافي لكل طائفة وهو ما يستبعد تمثيل الطوائف الأخرى ذات الوزن الضئيل وهذا بدوره يؤدي إلى إهمال دورها في الحياة السياسية، بالإضافة إلى أن وهذا التوزيع كما رأينا تحكمت فيه عوامل سياسية وتاريخية عدة جعلت من لبنان ما عليه اليوم.

ظِفْ إلى ذلك أنه ومنذ استشهاد رئيس الحكومة 'رفيق الحريري' 2005م شهد الواقع اللبناني تجاذبات سياسية كبرى انحصرت في اتجاهين رئيسين في البرلمان اللبناني وهما قوى 8آذار و14آذار وحولهما يلتف النواب جميعا بل تعداه إلى المواطنين أنفسهم الأمر الذي خلق صراعا قويا لم ينته إلى الوقت الراهن، فاشتدت المنافسة في هذه الانتخابات أين يتم فيها التصويت وفق الزعيم الطائفي الأوحد أو الرضوخ للزعيم المحلي لاعتبارات عديدة[1].

أما عن المواقف المختلفة بشأن هذه الانتخابات فقد صرَّح النائب الأمريكي 'جوزيف بايدن' في مؤتمر صحفي أن: بلاده قررت دعم الحكومة اللبنانية المقبلة تبعا لكونه ما ستعتمده لاحقا من سياسات ومحاولات للحفاظ على الاستقرار، أما سوريا فقد دعت إلى ضرورة الحفاظ على ما تقرر في اتفاق الدوحة، في حين عمدت إيران إلى البقاء بعيدة عن أجواء الانتخابات وصرحت أن فوز المعارضة سيعزز من المقاومة لاحقا ويغير موازين القوى، غير أن وزير الدفاع الإسرائيلي 'إيهود باراك' صرَّح أنه ما إذا كان الفوز لحزب الله فإن لبنان ستُعرّض نفسها لخطر الجيش الإسرائيلي[2].

ما يلاحظ على هذه المواقف أنه تم التصريح عنها بما يتوافق ومصالح مختلف هذه الدول فمثلا (الكيان الصهيوني) كان متخوفا من فوز "حزب الله" لأن هذا من شأنه أن يؤثر على توازن القوى خاصة بعدما حصل في عدوان 2006م، ودعم إيران لفريق المعارضة من شأنه أن يوسع من انتشار المقاومة الإسلامية التي انطلقت من إيران عام1978م. وأيضا نقاط الضعف التي سجلت في هذه العملية الانتخابية جاءت نتيجة لإضفاء الصبغة الطائفية عليها بشكل مستمر وتدخل سماسرة النفوذ المحليين والطائفيين، حيث أن كل خطوة

---

[1] سالم المعوش، «**النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية**»، دفاتر السياسة والقانون، ع5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر جوان 2011م، ص ص 25،24،23،10.

[2] مريام كاتوس وآخرون، **المرجع السابق**، (د ص).

تهدف إلى تحسين إدارة الحكم في لبنان قد تزول مفاعيلها جراء التقلبات في حال انطلق مسار متدرج وطويل الأمد لتغيير النظام الطائفي[1].

بعد الانتخابات انكبت الجماعة الإسلامية[2] على إعداد وثيقة سياسية وإصلاحية هدفت من خلالها مواجهة المشاعر المذهبية المشحونة ومحاولة التوفيق بين الاتجاهات المتطرفة سنيا وشيعيا، حيث أصدرت عام 2010م الوثيقة"الميثاق الإسلامي"، كان هدفها الرئيسي هو السعي لإلغاء الطائفية السياسية وتحرير مؤسسات الدولة من قيودها لتكون في خدمة جميع اللبنانيين دون تمييز وإقرار نظام عصري للانتخابات يعتمد التمثيل النسبي[3] والتأكيد بأنه لا يمكن لأي طائفة أن تفرض نظرتها ونظامها وتشريعاتها والمطالبة باستكمال البنود الإصلاحية لاتفاق الطائف[4].

نلاحظ أن مبدأ قبول الآخر والعيش المشترك ضمن دولة واحدة يسودها التنوع الطائفي والمذهبي هو الذي سعت إلى تطبيقه الجماعة الإسلامية ومحاولة منها للتوفيق بين مختلف الأحزاب السياسية خاصة "تيار المستقبل" و"حزب الله" أو ما يعرف بقوى 14آذار وقوى 8آذار، غير أن هذا المسعى حتى وإن تم تطبيقه فإن ذلك سيؤدي دائما إلى حدوث اختلافات أو نزاعات بين مختلف الطوائف بدعوى التدخل الخارجي الدائم أو الانتماء الطائفي المتعصب.

**المطلب الثالث: مظاهرات2011م من أجل إسقاط الطائفية في لبنان**

عرفت المنطقة العربية عام 2011م حركات شعبية واسعة تراوحت ما بين احتجاجات وانتفاضات كبيرة

[1] مجموعة باحثين، التقرير النهائي...، **المرجع السابق**، ص8.

[2] الجماعة الإسلامية: وهي نخبة من علماء السنة التي نشأت في منتصف الستينات منتصف القرن العشرين، تقوم على فكرة طرح الإسلام كنظام متكامل للدين والدنيا ولمتطلبات المجتمع في ميادين مختلفة منها الإدارة والسياسة دعت في البداية إلى إقامة جمهورية إسلامية غير أن ذلك يتعارض والتركيبة الديموغرافية للبنان الطائفي ورفض المسيحيين لذلك فدعت بذلك إلى التعاون والتضامن في وجه الأخطار الكامنة دون التصريح لهوية اندماجية تعود إلى فكرة الخلافة الإسلامية. للمزيد ينظر: غسان فوزي طه، **هوية لبنان( عند الكيانين-القوميين-الإسلاميين)**، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، لبنان 2009م، ص139.

[3] التمثيل النسبي: هو نظام انتخابي يمنح المقاعد وفقا لنسبة الأصوات التي تنالها اللوائح، وهو وسيلة من الوسائل المستخدمة لفتح أبواب المجلس النيابي أمام مجموعة أكثر تنوعا من القوى السياسية الفاعلة والتي تجذب قاعدة أوسع من الناخبين، للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان، **المرجع السابق**، ص 50.

[4] عبد الغني عماد، **إسلاميو لبنان (الوحدة والاختلاف على أرض المستحيل)**، مركز المسبار، بيروت، لبنان،( د ت)، ص ص 112،113.

فبعد نجاح الثورة التونسية[1] وسقوط نظام الحكم فيها فتحت الطريق أمام مختلف البلدان العربية( اليمن سوريا ليبيا...) لتدخل هي الأخرى في مراحل انتقالية خاصة منها التي شهدت سقوط أنظمة الحكم فيها وبَدْأ التأسيس لحكم ديمقراطي[2]، وقد أبرزت هذه التظاهرات وجود انقسامات واستقطابات متعددة وعميقة بين من يسعى للحرية والكرامة والديمقراطية وبين من يدعم الدولة السلطوية ومؤسساتها القمعية وشملت بذلك هذه القوى أطرافا مرتبطة بمؤسسات الدولة السلطوية من جهة والتيارات الإسلامية الطائفية المعارضة من جهة أخرى وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن هذا التغيير والإصلاح مرتبط بتغيير الموازين بين هذه القوى والثقافات[3].

يمكن أن نرى أن للبنان أيضا دوره من هذه الانتفاضات الكبيرة وذلك باعتباره أكثر عرضة دائما للتوترات الطائفية التي كانت على أشدها والتحالفات السياسية المختلفة، خاصة وان الأزمة السورية( مارس 2011م) قد كان لها انعكاس وتأثير كبير على لبنان؛ حيث تجسد ذلك في حدوث صراع طائفي في مدن صيدا وطرابلس وبيروت العاصمة من خلال التوترات المذهبية خاصة بين السنة والشيعة كانت على أوجها وأيضا تفاقم أزمة اللاجئين السوريين والاغتيالات المختلفة لأبرز الشخصيات السياسية[4]، وهذا من شأنه أيضا أن أدَّى إلى انقسام اللبنانيين إلى طرفين الأول مؤيد للحكومة السورية والثاني معارض لها؛ فقوى 8آذار تحالفت ضمن محور "الممانعة والمقاومة" مع النظام السياسي في سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية في حين تحالفت قوى 14آذار ضمن محور "الاعتدال" مع دول الخليج خاصة السعودية ومنه ذلك حددت كل من هذه القوى موقفها على حسب ما تمثله طائفيا وانسجاما مع ما يتوافق ومصالحها[5].

---

[1] الثورة التونسية : هي عبارة عن مظاهرات واحتجاجات أزاحت الرئيس زين بن علي العابدين من السلطة، انطلقت شرارتها حرفيا من إقدام الشاب محمد البوعزيزي البالغ من العمر 24 سنة بإشعال النار في نفسه أمام الملأ يأسا واحتجاجا على سوء أوضاعه وهو ما أطلق مشاعر الإحباط واليأس لدى أفراد الشعب من ظروفهم المعيشية القاسية، وسرعان ما امتدت هذه الاحتجاجات إلى سائر أرجاء الوطن وطالبوا بإسقاط نظام الحكم أين تم تحقيق ذلك بعد ترك العديد من الضحايا. للمزيد ينظر: منظمة العفو الدولية، **تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة**، الأمانة الدولية المملكة المتحدة، 2011م ص ص 5،6.

[2] محمد المصري، «**اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الثورات العربية**»، سياسات عربية، ع3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر، 2013م، ص2.

[3] دينا شحاتة، «**ثورات الربيع: نفي أم تأكيد لفرضية الاستثناء العربي؟**»، مجلة الديمقراطية، ع 57، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية مصر، 2015م، ص ص 3،2.

[4] بول سالم، «**لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر**»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 11 ديسمبر 2011م، متاح على الرابط https://carnegie-mec.org، تاريخ الاطلاع: 05-04-2019م على الساعة: 17:30.

[1] خالد وليد محمود، «**الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ( د ع)، الدوحة، قطر سبتمبر 2013م، ص 10.

وفي أعقاب تغير الإدارة في (الو م أ) وصعود الرئيس الأمريكي 'باراك أوباما'[1] للحكم كان من شأنه تغير السياسة تجاه سوريا وتدخلها في لبنان ونتيجة لذلك عادت سوريا لتؤدي دورا واضحا وفعَّالا في السياسة الداخلية للبنان وتقرب بعض الأطراف منها مثل الزعيم الدرزي 'وليد جنبلاط' نجل كمال جنبلاط وأحد أبرز الزعامات في قوى 14آذار لمعسكر 'سعد الحريري' مما سمح هذا الإنظمام لحزب الله في إسقاط هذه الحكومة[2]، وأيضا كان لزيارة الحريري لواشنطن ولقائه مع الرئيس 'باراك أوباما' دوره في توتير الأجواء مما أدى إلى استقالة وزراء المعارضة ورفضهم لترشيح سعد الحريري لتشكيل الحكومة الجديدة هذا وقد طالب أيضا حزب الله بسحب التمويل اللبناني للمحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق في قضية اغتيال الرئيس السابق 'رفيق الحريري' [3]ومنه استطاع حزب الله إسقاط حكومة سعد الحريري في جانفي 2011م وتأليف حكومة تخضع للمليardير الموالي لسورية 'نجيب ميقاتي'[4].

وفي 27 فيفري 2011م خرجت مجموعات شبابية متظاهرة بلغ عددها تقريبا 25ألف متظاهر في أحد شوارع بيروت "الشيَّاح-عين الرمانة" وقد كان لاختيار هذا الموقع من أجل التعبير عن الموقف الرافض لحرب أهلية أخرى وقد اتفق المجتمعون أن الممارسة الطائفية للنظام هي التي تمنع لبنان من التحول إلى دولة عادلة فتنادوا بذلك بمختلف الشعارات ضد النظام الطائفي نذكر من بين هذه الشعارات( إِذَا اتَّفَقُوا بِيتَّفْقُوا عَلِينَا وإِذَا اخْتَلْفُوا رَاحَتْ عَلِينَا – وَيْلٌ لِأُمَّةٍ كَثُرَتْ فيها الطوائف والمذاهب وقَلَّ فيها الدِّينُ – يسقط النظام الطائفي ورموزه ...)[5].

[1] باراك أوباما: باراك حسين أوباما الابن ولد في هاواي (الو م أ) عام 1961م، وبفضل منحة دراسية مكنته من الالتحاق بجامعة كولومبيا في نيويورك أصبح عام 1991م أول أفريقي- أمريكي رئيسا لتحرير مجلة هارفارد للقانون بعدها مارس عمله كمحامي في مجال الحقوق المدنية وكمحاضر في جامعة شيكاغو في القانون الدستوري، بدأ عمله السياسي عندما فاز بمقعد في مجلس الشيوخ المحلي في ولاية "إلينوي" 1996م حيث عمل على استصدار قوانين لدعم حقوق الأقليات كانت له مواقف معلنة رافضة للسياسة الأمريكية كغزو العراق، ويعتبر أول رئيس من أصول أفريقية يتولى رئاسة( الو م ا) واستمرت فترة حكمه من 2009-2017م. للمزيد ينظر: مركز الدراسات والترجمة، **أسود في البيت الأبيض ( باراك حسين أوباما)**، دار المؤلف للطباعة والنشر بيروت لبنان،( د ت)، ص ص( 11-15).

[2] أمير كوليك، «**حزب الله بعد مرور خمسة أعوام على حرب لبنان الثانية: نقاط القوة والضعف**»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية مج1، ع8، بيروت، لبنان 2011/08/04م، ص 7.

[3] محمد طنطاوي، «**الحصاد الإخباري واهم الأحداث السياسية في لبنان لعام2011م**»، جريدة اليوم السابع، يومية، (د ع) الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان، مصر، 1جانفي2012، متاح على الرابط:https://www.youm7.com ، تاريخ الإطلاع 06-04-2019م، على الساعة 11:00.

[4] أمير كوليك، **المرجع السابق**، ص7.

[5] باسل صالح، «**حملة إسقاط النظام الطائفي في لبنان: تقييم التجربة**»، مجلة بدايات، ع2، 2012م، بيروت، لبنان، متاح على الرابط https://www.bidayatmag.com، تاريخ الاطلاع: 07-04-2019م، على الساعة: 18:45.

وقد طالب المتظاهرون أيضا إلغاء سلاح حزب الله بصورة صريحة لا لبس فيها خاصة بعدما تم توجيه هذا السلاح نحو الداخل وطالبو بأن تتولى الدولة شؤون الأمن والدفاع، وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدل على أن هذه الاحتجاجات سلمية مدنية لا تريد التغيير باستخدام العنف[1]. واستطاعت هذه المظاهرات خلق رأي عام متعاطف وتحولت بذلك إلى حركة شعبية ضاغطة تطالب بإسقاط النظام الطائفي غير أن تدخلات القوى الطائفية المختلفة قوى 14و 8آذار كان لها الدور الأساسي لتقويض هذا الحراك وتحول من مطلب شعبي متفق عليه( إسقاط الطائفية) إلى التشاحن حول القضايا الأساسية – الوهمية وهي قضية المحكمة الدولية و سلاح حزب الله وتناست بذلك هذه المظاهرات أو هذه القوى أن هذه الأزمات التي عصفت بلبنان تمس جميع الطوائف اللبنانية لا الطائفة المسيحية فقط أو المسلمة فقط وهذا كله قد ساهم في ضرب هذا الحراك عبر صبغه طائفيا[2].

غير أن ما يلاحظ على هذه المظاهرات هي أنها لم تصل إلى مستوى الربيع العربي[3] الذي شمل معظم المناطق العربية حتى وان شملت في مطالبها المزيد من الديمقراطية والحقوق المتساوية إلا أنها موجهة ضد الطبيعة الطائفية للدولة اللبنانية والطيف السياسي وليس ضد نظام ديكتاتوري، وباعتبار أيضا الشعب اللبناني مقسم وليس متحد بين تحالف 14آذار و 8آذار ولا يوجد شعور بالجماعية وبسبب تفاقم النزاعات بين مختلف الأحزاب السياسية[4].

ما يمكن قوله أن التحول في سير هذه المظاهرات من شأنه أن أوجد الأسباب الحقيقية للقضاء عليها وعدم الوقوف على رأي سياسي واضح المعالم في مطالبه وتنظيم مختلف الأمور التي كان من شأنها أن تساعد على بناء موقف موحد تجاه مسألة هذا النظام الطائفي ليس السقوط الكلي له ولكن على الأقل موقف واحد يجمع كل الطوائف اللبنانية على ضرورة إلغاء الطائفية وتطبيق المواطنة والديمقراطية التي هي أساس نظام الحكم في لبنان.

---

[1] علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط 2 2012م، ص115.

[2] باسل صالح، **المرجع السابق**، (د ص).

[3] الربيع العربي: هي حركات شعبية قوية بدأت مطلع سنة2011م، هدفت إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية بدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد إلي مكنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة، ومنه قد تفجرت مظاهرات التغيير وشملت مختلف أنحاء الوطن العربي وانطوت كلها تحت شعار واحد" الشعب يريد إسقاط النظام". للمزيد ينظر: وفاء لطفي، «**الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية**»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2011م، ص 10.

[4] Gert Jan Geling, **The Lebanese Exception: Why Lebanon has been immune to the Arab Spring**, Bachelorthesis Arabic Language & Culture, Superviso. Dr. Christian Lange, University of Groningen, Netherlands, 22-07-2012, pp 20-24.

**خلاصة للفصل:**

إذن بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية بتوقيع اتفاق الطائف 1989م، دخلت لبنان مرحلة جديدة لإعادة بناء نفسها ولكن تحت حكم جديد أو ما أطلق عليه بالوصاية السورية على لبنان التي أتفق عليها من قبل الأطراف الدولية الموقعة لاتفاق الطائف، وبموجب هذا التمثيل حتى وان كان قد حافظ في البداية على التوازن بين مختلف الطوائف ولو بشكل نسبي فإنه لا يقاس بمدى استغلاله لحرية التصرف الممنوح له هذا من شأنه أن أدى إلى تأزم الوضع من جديد خاصة لدى الطائفة المسيحية التي رأت أن هذه السيطرة تضعف من مركز رئيس الجمهورية وستؤدي إلى بناء دولة ذات طابع إسلامي. فقد طالب أكثرية اللبنانيين بانسحاب سوريا من لبنان خاصة بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء 'رفيق الحريري' هذا من جهة ومن جهة أخرى كان لظهور "حزب الله الشيعي" دوره في تغيير موازيين القوى في لبنان فالدعم السوري والإيراني له مكناه من فرض نفسه في التمثيل الحكومي والدفاع عن حقوق الشيعة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فبعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء 'رفيق الحريري' تصاعد التوتر بين السنة والشيعة وكان السبب الرئيسي هو إدراج اسم حزب الله ضمن قائمة المتهمين بهذا الاغتيال وتفجر هذا التوتر في ظهور قوتين هما فريق 14آذار وفريق 8آذار اللتان جددتا الصراع خاصة حول السلطة.

وعلى إثر الدعوة إلى تطبيق النقاط المتفق عليها في اتفاق الطائف حاولت مختلف القوى السياسية إقامة نظام ثنائي تتوزع مهامه بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ وذلك حسب ما نص عليه الدستور في مواده (24،22)، من أجل محاولة لإلغاء الطائفية السياسية التي تسيطر على لبنان منذ فترات طويلة، غير أن هذا الاقتراح قد فتح الباب أمام مشاكل أخرى على لبنان هي في غنى عن ذلك فالتخلص من القيد الطائفي المفروض على مجلس النواب هو الشرط الأساسي لتشكيل مجلس الشيوخ وهو ما لا تستطيع لبنان التخلص منه.

ومع امتداد المظاهرات التي مختلف أنحاء الوطن العربي كان للبنان حصته من ذلك فبعد انتشارها في سوريا وامتدادها إلى لبنان احتشدت العديد من المجموعات اللبنانية تنادي بإسقاط النظام الطائفي وإقامة الدولة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة ومن جهتها تدخلت مختلف القوى السياسية في هذه المظاهرات فتحولت إلى مناوشات سياسية نزعت عن المظاهرات طابعها الشعبي والموحد حول مطلب أساسي ألا وهو إسقاط النظام الطائفي.

# الخاتمة

بعد التطرق لموضوع المسألة الطائفية في لبنان حسب الإطار الزماني الممتد من 1975 إلى 2011م نستخلص مجموعة من النقاط كخاتمة لموضوعنا وهي كالتالي:

أن الطائفية هي عبارة عن ظاهرة مرتبطة بمجموعات بشرية تنتمي لمذهب أو دين معين سمتها التعصب لهذا الانتماء سواء على الحق أو الباطل، واتخذت في سياقها العام مفهوما سلبيا بحكم الصراعات التي نتجت عنها والعصبيات التي تتحكم في مختلف الطوائف.

التنوع والتعدد الطائفي والمذهبي هو السمة الرئيسية للمجتمع اللبناني وكذلك العامل الأساسي والمتحكم في طبيعة نظام الحكم السياسي بحكم المناصب الموزعة على أساس طائفي.

عرف التكوين التاريخي والسياسي للبنان العديد من المراحل ما جعل منه الصورة التي هو عليه اليوم بداية بالتواجد العثماني أين حكم لبنان وفقا للعديد من الأنظمة من نظام الملل إلى نظام القائمقامية والمتصرفية وذلك من خلال تقسيم البلد طائفيا شمال مسيحي وجنوب إسلامي وهذه الأنظمة أظهرت فشلها بحكم التغيير المستمر لها وصولا إلى الانتداب الفرنسي 1920م الذي عَمَّقَ من هذه الفجوة بتمييز مسيحي تحت رعاية فرنسية، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال والتي قامت على توزيع المناصب في الدولة على أساس طائفي يشمل الطوائف الرئيسية في البلاد وهم السنة والشيعة والموارنة.

وكان من بين الحلول المقترحة لإيجاد حل لهذه الأزمة هو اعتماد مبدأ التوافقية في لبنان كان مقترحا عملت من أجله القيادات اللبنانية محاولة لإيجاد صيغة توافقية بين مختلف الطوائف وتلغي بدورها اعتماد الأغلبية كمعيار وحيد للحكم، غير أن اعتماد هذا المبدأ حال دون تطبيقه في لبنان فاتساع المُحَاَصَصَةُ الطائفية وعَجْزِ النظام السياسي عن إيجاد الحلول الملائمة أدخل لبنان في حالة عدم استقرار استغلتها الأطراف الخارجية.

الاستقرار النسبي الذي عرفته لبنان بعد الاستقلال1943م لم يُمَكِّنهَا من الحفاظ عليه بشكل دائم فقد دخلت في حرب أهلية عُرِفت أنها أطول حرب دامت 15 سنة(1975–1989م)، تحكمت فيها العديد من العوامل بداية بالتنوع الطائفي والذي استغلته الأطراف الخارجية، وانتقال المقاومة الفلسطينية إلى الجنوب اللبناني مما جعل من لبنان ساحة لمختلف المعارك نهاية إلى ظهور العديد من القوى السياسية والعسكرية المختلفة ذات البعد الطائفي والتي انحازت كل منها لمختلف الأطراف المتصارعة سواء بحكم الانتماء الطائفي أو للمصالح الشخصية.

كان لتوقيع اتفاق الطائف 1989م هو النهاية الرسمية للحرب الأهلية اللبنانية، أين اجتمعت مختلف الأطراف المتصارعة على طاولة الحوار من أجل إيجاد حلول مناسبة تُمَكِّنُ من استقرار لبنان، أين اتفق الأغلبية على أن إلغاء الطائفية السياسية هي الحل الأمثل لتفادي دخول لبنان في حرب أخرى وإدراج هذا المطلب في الدستور كقرار ملزم التطبيق في المادة 95.

فلقي هذا الاتفاق قبول ورفضا في نفس الوقت؛ فهناك من اعْتَبَرَ أنه ساهم بشكل كبير في إيقاف الحرب الأهلية وهو ما حلم به اللبنانيون نظرا للعنف الطويل والمجازر الدامية التي عرفتها الأوساط الشعبية، وهناك من رأى أن اتفاق الطائف ما هو إلا بداية لحرب أخرى لأنه مجرد وفاق مفرغ لم يرقى إلى إلغاء الطائفية السياسية الذي يعتبر الهدف الرئيسي لضمان استقرار لبنان، وما يُرَى في هذا الاتفاق أنه عمَّق من الطائفية أكثر مما ساعد في إيقاف هذه الصراعات بحكم التناقض في الإصلاحات المطروحة.

كان لظهور حزب الله على ساحة الأحداث السياسية دوره في تغير موازيين القوى حيث أصبح الحزب هو الممثل الشرعي للطائفة الشيعية والمدافع عن حقوقها، وظف إلى انه بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق 'رفيق الحريري' أدى ذلك إلى تصاعد الصراع بين السنة والشيعة خاصة بعد إدراج حزب الله ضمن القائمة الأولية للمتهمين في قضية الاغتيال هذا من شأنه أن أعاد لبنان إلى زمن أطلق عليه بزمن الميليشيات في فترة الثمانينات وظهور قوتين هما 8آذار 14آذار اللتان أصبحتا المتحكمتين بسير الأمور في لبنان.

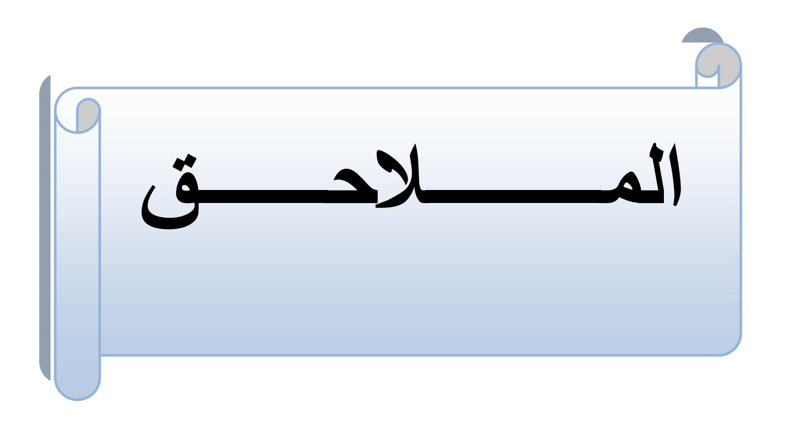
اعتماد الثنائية البرلمانية في لبنان بتشكيل مجلس النواب والشيوخ قد لقي قبولا ورفضا، حيث اعتبر البعض أن مجلس النواب وحده كفيل بإحداث التوازن بين الطوائف وذلك وفقا للإصلاحات المختلفة، في حين هناك من اعتبر أن لوجود مجلس الشيوخ بجانب مجلس النواب يفرض نفسه كنمط لفصل السلطات عن بعضها وعدم سيطرة سلطة على أخرى، غير أن المادة (22) من الدستور قد نصت أن الشرط الأساسي لإنشاء مجلس للشيوخ هو أن يتم تحرير مجلس النواب من القيد الطائفي وهو ما لم تستطع لبنان تحقيقه بعد مما يبعد ثنائية المجلسين.

كان للبنان نصيبها من المظاهرات التي انتشرت في الوطن العربي أين خرجت أعداد غفيرة تطالب بإسقاط النظام الطائفي والمزيد من الديمقراطية في بلد تحكمت في استقراره الطائفية، غير أن سير المظاهرات قد تحول من مطلب شعبي موحد إلى اختلافات في المصالح وإعادة طرح للقضايا التي لم يتم إيجاد حلول لها في السابق وعدم الوقوف على رأي سياسي واضح المعالم.

إذا ما تحدثنا عن إيجاد الحلول المقترحة لهذه المسألة لوجدنا أن الدعوة لتأسيس أحزاب سياسية ذات توجه وطني من أجل التمثيل الكامل للبنانيين قد يساعد في التقليص من التمثيل الطائفي واعتماد التمثيل الوطني الذي من شأنه أن يخفف من المشاكل السياسية التي تشوب الدولة.

ومن ناحية أخرى لو عدنا إلى قانون الأحوال الشخصية لوجدنا أن بطاقة التعريف الوطنية يُدْرَجُ ضمنها الهوية الطائفية عند تقديم أي تعريف وهو ما يَحُولُ دون اعتماد مفهوم المواطنة كقانون أساسي ملزم التطبيق.

غير أن السؤال الذي يبقى مطروحا في هذا الموضوع ورغم الحلول المقترحة على مر السنوات الماضية لهذه المسألة: فهل يمكن الحكم على أن الصراعات الطائفية في لبنان ستظل هي المرجعية التي تحكم مستقبله أم أن لإقرار التوازن ومبدأ قبول الأخر من شأنه ضمان مستقبل مستقر للبنانيين؟.


الملاحق

## ملحق رقم 01:

### نصوص من وثيقة الوفاق الوطني-اتفاق الطائف-

تعد وثيقة الوفاق الوطني اللبناني الشهيرة "باتفاق الطائف" المرجعية الأولى التي تستند إليها السيادة اللبنانية، كمرجع نهائي يستمد منه اللبنانيون وفاقهم الوطني، بعد الحرب الأهلية الطاحنة.

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ 1989/11/5

**أولا : المبادئ العامة والإصلاحات.**

1 - المبادئ العامة.

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب- لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة

.../...

الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الانتماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة، على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

**2- الإصلاحات السياسية.**

أ- مجلس النواب.

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

.../...

1- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

6- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة

.../...

استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

.../...

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها

.../...

من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرماها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

.../...

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية

.../...

الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه انفراديا في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

.../...

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3- عند استقالة الحكومة أواعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل

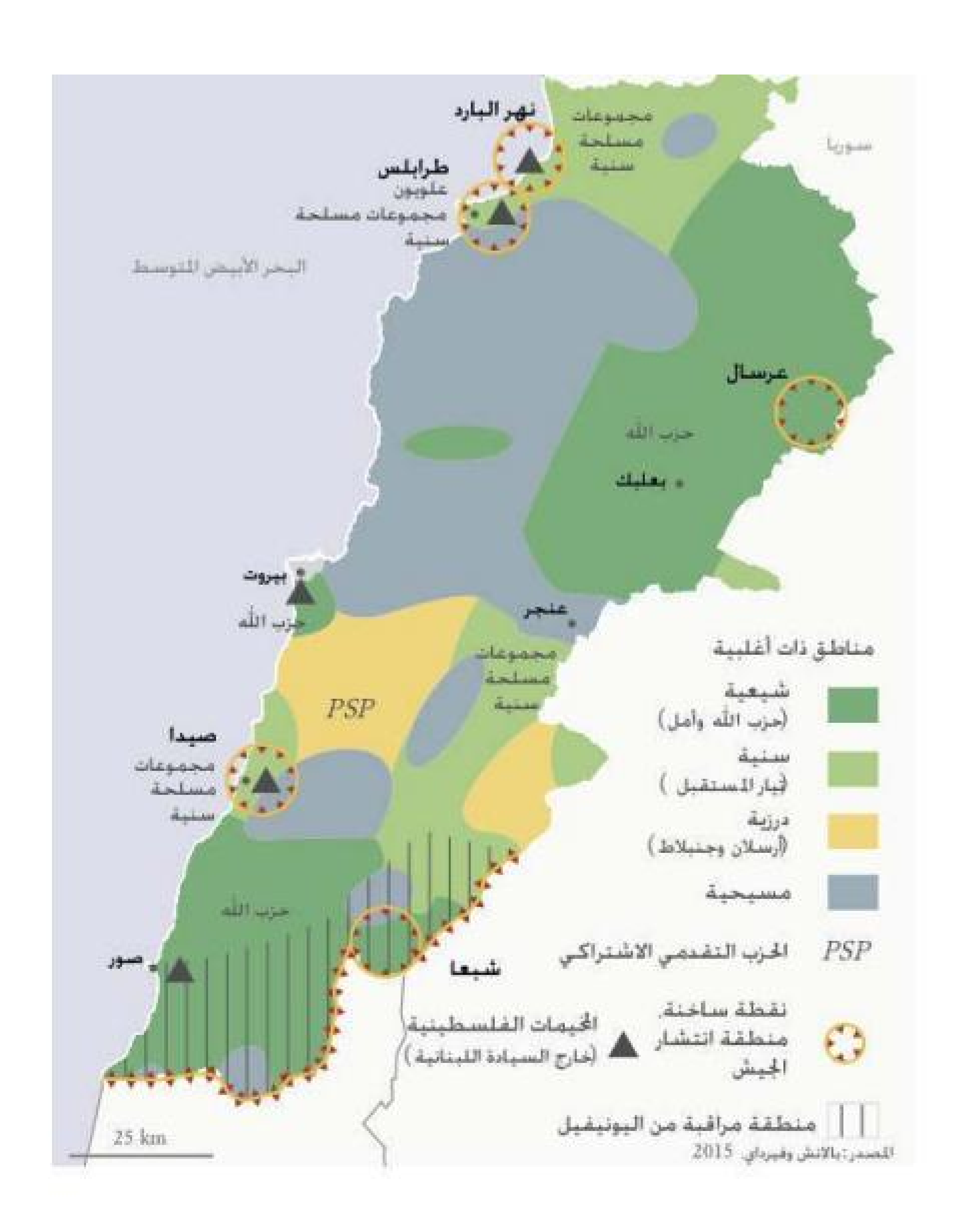
الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

**المصدر:** حسان بن نوي، **المرجع السابق**، ص ص 187-196.

**الملحق رقم02:**

**خريطة تمثل توزيع الميليشيات العسكرية للطوائف اللبنانية(1991-2005م)**




**المصدر:** غالب فاعور وآخرون، **أطلس لبنان تحديات جديدة،** المجلس الوطني للبحوث العلمية، بيروت لبنان، 2016م، ص36.

# ببليوغرافيا

**القرآن الكريم برواية ورش بن نافع**

**أولا: المصادر**

**الوثائق المنشورة:**

1- الدستور اللبناني الصادر في 23ماي 1926م.

2- وثيقة اتفاق الطائف التي أقرت في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 22-10-1989م.

**المذكرات الشخصية:**

1- جنبلاط كمال، **هذه وصيتي**، مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، بغداد، العراق 1978م.

2- شارون أربيل، **مذكرات أربيل شارون**، تر: أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، لبنان، 1992م.

3- أمين الجميل، **الرهان الكبير**، دار النهار للنشر، لبنان، 1988م.

**ثانيا: قائمة المراجع باللغة العربية**

**الكتب:**

1- أحمد خليل إبراهيم، **إسرائيل فتنة الأجيال العصور الحديثة**، مكتبة الوعد العربي، القاهرة، مصر، 1970م.

2- أرزوني خليل، **إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة**، بيروت، 1997م.

3- باحوط جوزيف، **تفكك اتفاق الطائف في لبنان**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان، 2016م.

4- جرادات مهدي، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العرب**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2006م.

5- حسين كامل محمد، **طائفة الدروز تاريخها وعقائدها**، دار المعارف، مصر، 1962م.

6- حسين السيد عدنان، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1989م.

7- حرب علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، ط 2، 2012م.

8- خواجة محمد، **إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982**، تق: الرئيس نبيه بري، دار الفارابي، بيروت لبنان،2011 م.

9- ديب كمال، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920-2020م**، دار النهار بيروت، لبنان 2008م.

10- الراهب أنس، **جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن(1945-2013م)**، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2014م.

11- زين العابدين سرور محمد، **اغتيال الحريري وتداعياته على أهل السنة**، (د د)، سوريا، 2006م.

12- السامرائي سعيد، **الطائفية في العراق( الواقع والحل)**، مؤسسة الفجر، لندن، 1993م.

13- سليمان عصام، **الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2010م.

14-ـــــــ، ـــــــ، **الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان**، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان 1991م.

15- سرحال أحمد، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، دار الفكر العربي، بيروت لبنان، 1990م.

16- شرتوني شارل، **لبنان من النزاعات المديدة إلى دولة القانون**، مركز الدراسات والبحوث اللبنانية، بيروت لبنان، 1986م.

17- شيف زئيف، يعاري اهود، **الحرب المضللة(حرب إسرائيل في لبنان)**، تر: حسان يوسف، دار المروج بيروت، 1985م.

18- صبح علي، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995م**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط2 2006م.

19- ضاهر مسعود، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية(1697-1861م)**، دار الفارابي، ، بيروت ط4، 2009م.

20- طقوش سهيل أحمد، **تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر**، دار النفائس، لبنان، 2014م.

21- طه فوزي غسان، **هوية لبنان( عند الكيانين-القوميين-الإسلاميين)**، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، لبنان، 2009م.

22- طرابلسي فواز، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر بيروت،لبنان، 2008م.

23- العبد عارف، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز الدراسات العربية، بيروت لبنان،2001م.

24- عماد عبد الغني، **إسلاميو لبنان (الوحدة والاختلاف على أرض المستحيل)**، مركز المسبار، بيروت لبنان،( د ت).

25- أبو العينين سيد أحمد حسن، **لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية**، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت لبنان، 1980م.

26- الغريب ميشال، **الصليبيون اللبنانيون(1975-1979م)**، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، لبنان ط21979م.

27- غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1987م.

28- فحص عدنان، **الحرب اللبنانية( أسباب ونتائج)**، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991م.

29- قصير سمير ، **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي(1973-1982م)**، دار النهار بيروت، لبنان، 2007م.

30- كابليوك آمنون، **تحقيق حول مذبحة صبرا وشتيلا**، تر: منى عبد الله، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة مصر،1983م.

31- الكوثراني وجيه، **إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان، 2014م.

32- ليبهارت آرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، تر: حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية بيروت، لبنان، 2006م.

33- لورانس هنري، **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، تر:عبد الحكيم الأربد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط2، 2007م.

34- م.ماثيوز مات، **حرب 2006م بين حزب الله وإسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان 2007م.

35- مرعب مصطفى خالد، **مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي**، دار النهضة العربية بيروت،لبنان، 2010م.

36- مسعود صالح بويصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، دار البيان للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط3، 1987م.

37- مومني نادر، **القوات اللبنانية نشأة المقاومة المسيحية وتطورها**، تر: رومي رحمة، دار سائر المشرق بيروت، لبنان، 2014م.

38- أبي نادر الشرتوني حسن توفيق، **الحياة في لبنان**، المطبعة الأدبية، بيروت، لبنان، 1927م.

39- بن نوي حسا، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، 2015م.

40- هانف ثيودرو، **لبنان تعيش في زمن الحرب(من انهيار دولة إلى انبعاث أمة)**، تر: موريس صليبا، مركز الدراسات العربي الأوروبي-باريس، فرنسا، 1993م.

41- هرمان كريس، **انتصار المقاومة اللبنانية وتحديات المستقبل**، تر: نور منصور، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، (د ت).

42- يونس عماد، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973 (ملامح الأزمة وانفجارها)**، (د د) بيروت، لبنان، 1985م.

43- مركز الدراسات والترجمة، **أسود في البيت الأبيض ( باراك حسين أوباما)**، دار المؤلف للطباعة والنشر بيروت، لبنان،( د ت).

44- النادي الثقافي العربي، **القوى السياسية في لبنان**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1970م.

45- شبكة الميادين الإعلامية، **الجمهورية 2014م أي رئيس لأي جمهورية؟**، دار الفارابي، بيروت، لبنان 2014م.

**<u>المقالات المنشورة في المجلات العلمية:</u>**

1- أحمد كامل عامر، «**العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان**»، <u>دراسات دولية</u> ع35 (د ب) (د ت).

2- بشارة عزمي، «**في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملائمتها لحل الصراعات الطائفية، نموذج ايرلندة ولبنان**»، <u>مجلة سياسات عربية</u>، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع30، قطر، جانفي 2018م.

3- البكري سعد محمد ياسين، «**إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية**»، <u>كلية العلوم السياسية</u>، جامعة النهرين، العراق،(د ع)، (د ت).

4- تميم محمد علي محمد، «**المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية(1975-1990)**»، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج20، ع8، العراق، 2007م.

5- حامدي أمبارك، «**الطائفية في اللغة والاصطلاح**»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، (د-ع)، الرباط، المغرب 2016م.

6- الحسيني موسى، «**الطائفية في الوطن العربي تعريفها وأسباب ظهورها**»، مجلة المستقبل العربي، تصدر من طرف مركز الدراسات العربية، ع 408، بيروت، لبنان،2013م.

7- فريد الخازن، «**العلاقات اللبنانية الأمريكية في سياسة التوازن الإقليمي 1975-1989م**»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع1، قيادة الجيش اللبناني، لبنان، 1989م.

8- خليفة كمال عصام، «**مزارع شبعا وقرية النخيلة وتلال كفر شوبا: قوة الحق في مواجهة حق القوة**» مجلة الدراسات الفلسطينية، مج17، ع68، 2006م.

9- داخل عزيز سعد، «**إيران ودورها في لبنان في فترة الاجتياح الإسرائيلي 1982م**»، دراسات تاريخية ع17، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2014م.

10- الدليمي مصلح محمود شكحان، «**موقف العراق من الحرب الأهلية اللبناني1975-1976م في الصحافة العراقية والعربية**» مجلة كلية التربية للبنات، مج27، ع4، جامعة بغداد، 2016م.

11- الديني يوسف، «**مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي**»، مركز المسبار للدراسات والبحوث ع4، الإمارات العربية المتحدة، 2007م.

12- الربيمي رمضان عمار خالد، «**الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي(1920-1943م)**» مجلة دراسات تاريخية، ع16، جامعة البصرة، العراق، 2014م.

13- الزوبعي راهي حاتم، « **الموقف الإسرائيلي من الحرب الأهلية اللبنانية(1975-1983م)**»، مجلة العلوم الإنسانية، مج23، ع3، جامعة كربلاء، العراق،(د ت).

14- سنو عبد الرؤوف ، «**لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته**»، حوليات جامعة القديس يوسف، ع9، لبنان، 2007م.

15- ــــــــ، ــــــــ، «**الحرب الإسرائيلية-اللبنانية 2006 الخلفيات والمواقف والأبعاد**»، حوار العرب مؤسسة الفكر العربي، ع22، بيروت، لبنان، 2006م.

16- شحاتة دينا ، «**ثورات الربيع: نفي أم تأكيد لفرضية الاستثناء العربي؟**»، مجلة الديمقراطية، ع 57، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر،2015م.

17- الصلح رغيد، «**الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**»، سلسلة الدراسات والمعلومات الجمهورية اللبنانية، ملف16، 2007م.

18- طالب رديف عماد محمد، «**أثر مبدأ إيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية(1957-1967م)**» مجلة آداب الفراهيدي، ع8، مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية، جامعة تكريت، العراق، سبتمبر 2011م.

19- طرفة عبد الله حسن حمد، «**موقف حزب الكتائب اللبناني من الأوضاع الداخلية في لبنان(1970-1980م)**»، مجلة جامعة كركوك للدراسات، مج8، ع3،العراق، 2013م.

20- عدوان محمد أكرم، «**الطائفية وأثرها في النظام السياسي في لبنان**»، الجامعة الإسلامية،(د ع)، غزة 2011م.

21- بن عمر عادل، «**إشكالية التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الإسلامية دراسة الحالة الماليزية**» مجلة العلوم الاجتماعية، ع21، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015م.

22- الغويرين بخيت سليم علي، «**دور الدبلوماسية السعودية في حل الأزمة اللبنانية 1975-1990م**» مجلة العلوم الاجتماعية، ع5،(د ب)،(د م)، فيفري 2018م.

23- فضلي عباس فاضل نادية، «**التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية**»، مركز الدراسات دولية، ع47، جامعة بغداد، العراق، (د ت).

24- كرم كرم، «**اتفاق الطائف نظام جديد إطار قديم**»، المجلة الدولية لمبادرات السلام، ع42، الجمعية الخيرية البريطانية، لندن، 2012م.

25- الكندي وفاء، حبيب مروة، «**السيد محمد حسين فضل الله حياته ومواقفه من القضية اللبنانية**»، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع3، العراق، (د ت).

26- كوليك أمير، «**حزب الله بعد مرور خمسة أعوام على حرب لبنان الثانية: نقاط القوة والضعف**»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مج1، ع8، بيروت، لبنان، 2011/08/04م.

27- لطفي وفاء، «**الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية**»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، 2011م.

28- محمود وليد خالد، «**الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ( د ع)، الدوحة، قطر، سبتمبر 2013م.

29- المصري محمد، «**اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الثورات العربية**»، سياسات عربية، ع3 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013م.

30- المعوش سالم ، «**النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية**»، دفاتر السياسة والقانون، ع5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2011م.

31- معروف سامح، النايف حسام، «**الأمير فخر الدين المعني الثاني ودوره في تاريخ لبنان الحديث(1590-1635م)** »، مجلة جامعة البعث، مج40، ع7، سوريا، 2018م.

32- ناصوري أحمد، «**التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان**»، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، مج37، ع2، سوريا، 2015م.

33- نوفان سعد جمال، «**الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982**»، مجلة آداب الفاراهيدي، ع13، جامعة تكريت، العراق، 2012م.

34- منصور أيمن، «**الصراع الطائفي في لبنان ومكانة حزب الله المستقبلية**»، رؤى إسرائيلية حول حرب لبنان الثانية تموز 2006م، وحدة الدراسات الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ديسمبر 2006م.

35- مجموعة باحثين، «**ثمرة التدخل الأجنبي في لبنان: ظهور حزب الله**»، مسارات، ع23، مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، فيفري 2016م.

36- ــــــــــ،ــــــــ، «**حزب الله يبحر في مياه محلية مضطربة**»، مسارات، ع23، مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، فيفري 2016م.

37- مجموعة باحثين، «**دراسة سايكس بيكو- بلفور وتأثيرهم على رسم خارطة المنطقة**»، مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، أكادمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، (د ع)،2016م.

**الندوات والملتقيات العلمية:**

1- حبيب كميل، سليمان عصام، **صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية وفق آراء المشاركين في المؤتمر**، المؤتمر السنوي الأول حول صلاحيات رئيس الجمهورية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، 31جانفي 2014م.

2- سابا الياس، **الأزمة اللبنانية...إلى أين؟**، المؤتمر القومي العربي، تونس، 3-5 مارس 1990م.

3- قباني خالد، **التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني- الطائف**، ندوة حول صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية(الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، المنشور 34، بيروت، 13-14 ديسمبر2013م.

4- مهنا إلياس، **إنشاء مجلس شيوخ لبناني: الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة**، برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، مركز دراسات الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، جامعة ستانفورد، كاليفورنيا الولايات المتحدة الأمريكية، 2002م.

5- أبو نهرا جوزيف، **المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني**، المؤتمر الدولي في خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، لبنان 2013م.

6- **«العلاقات اللبنانية السورية محاولة تقويمية»**، أعمال المؤتمر الوطني14-15 نوفمبر 2000م (نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين سوريا ولبنان)، الحركة الثقافية أنطلياس، بيروت، لبنان، 2001م.

**<u>المذكرات والرسائل الجامعية:</u>**

1- أبو الحصين نجلاء موسى، **المتغيرات السياسية والإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني(2005-2013م)**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، غزة، 2017م.

2- أبو الحصين يوسف سمير، **الموقف السوري من الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان1975-1987م**، مذكرة ماجستير، دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011م.

3- عبد الرحمن علي بنت جيهان، **الآثار السياسية والحضارية للانتداب البريطاني على بلاد الشام(1924-1939م)**، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، قسم الدراسات العليا والحضارية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2011م.

4- خليفة جبر احمد محمد ، **منظمة التحري الفلسطينية: مشروع ثوري تحرري أم مشروع كياني**، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ العربي الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005م.

5- الطراونة محمد حسن أحمد، **الاتجاهات السياسية في لبنان بين الحربين 1918-1939م**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ حديث، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996م.

6- أبو عجيلة المبروك بشير أبو بكر، **أثر أحداث 11 من سبتمبر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط(2001-2008م)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، قسم العلوم الإنسانية كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان، 2010م.

7- آل عمر محمد بن علي بن محمد، **الطائفة الكاثوليكية فرقها وعقائدها وأثرها على العالم الإسلامي** أطروحة دكتوراه، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007م.

8- القصاص إبراهيم أشرف، **دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من 1978-1982م**، مذكرة ماجستير، تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م، ص67.

9- مرعي أحمد محمد فدوى، **إدارة إسرائيل لأزمة لبنان عام 2006م**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010م.

**<u>المعاجم والموسوعات:</u>**

1- أبادي الفيروز مجد الدين(ت 1415م)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتبة التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط8، 2005م.

2- إبراهيم عبد الجواد رجب، **معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير**، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، 2002م.

3- الباشا خليل محمد، **معجم أعلام الدروز في لبنان**، الدار التقدمية، لبنان، ط2، 2010م.

4- سعد سعدي، **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**، دار الجيل، بيروت، لبنان 1998م.

5- أبو عيشة عبد الفتاح، **موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن 2002م.

6- فاعور غالب وآخرون، أطلس **لبنان تحديات جديدة**، المجلس الوطني للبحوث العلمية، بيروت لبنان،2016م.

7- فرداي إيريك وآخرون، **أطلس لبنان: الأرض والمجتمع**، المجلس الوطني للبحوث العلمية، بيروت، لبنان 2012م.

8 – الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان ج1 ج3 ج4 ج5 ، (د ت).

9- بن مكرم محمد ابن المنظور(ت 1311م)، **لسان العرب**، (مادة طوف)، مج9، دار صادر، بيروت 1993م.

**تقارير المنظمات والهيئات الدولية:**

1- هيئة الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام النصف السنوي الخامس والعشرون المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559(2004م)**، نيويورك،( الو م أ)، 28أفريل 2017م.

2- مجلس الأمن، **القرار 1701 (2006م)الصادر من طرف مجلس الأمن**، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، (الو م أ)، 11أوت2006م.

3- منظمة الأزمات الدولية، **لبنان معالجة عاصفة تتجمع**، التقرير رقم 48 حول الشرق الأوسط عمان/بروكسل، ديسمبر 2005م.

4- ــــــــــ،ــــــــــ، **السياسة في لبنان: الطائفة السنية وتيار المستقبل بزعامة الحريري**، تقرير رقم96 حول الشرق الأوسط، بيروت/بروكسل، 2010/05/26م.

5- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، **ارث لبنان من العنف السياسي مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان**، نيويورك، (الو م أ)، سبتمبر 2013م.

6- مركز الدراسات الأمنية، سويس بيس، **الفدرالية ووساطة السلام**، وزارة الاتحاد السويسري للسياسية الخارجية، جنيف، سويسرا، 2009م.

7- مجموعة باحثين، **التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان**، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت لبنان، 09-06-2009م.

**الويــبوغـــرافـــــــيـــــا:**

- **المقالات المنشورة في المجلات والجرائد الالكترونية**

1- الحايك ماري، «**مجلس الشيوخ في لبنان: حل أم مشكلة؟**»، مجلة الدفاع الوطني، ع107، فيفري2019م لبنان، متاح على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019م، على الساعة: 10:00.

2- حداد مارون، «**طوائف لبنان ال18: أقليات كبرى وأقليات صغرى**»، جريدة الشرق الأوسط، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، ع1082، لندن، 2008م، متاح على الرابط:https://archive.aawsat.com تاريخ الاطلاع:24-10-2018م، على الساعة:08:00.

3- حسن ماهر، «**زي النهاردة.. اختفاء الإمام موسى الصدر 31أغسطس1978م**»، جريدة المصري اليوم جريدة يومية، القاهرة، مصر،(د ع)، 31 أوت2018م، متاح على الرابط:www.almasrylyoum.com تاريخ الاطلاع: 20-11-2018م، على الساعة: 11:30.

4- الحرمي جابر، «**اتفاق الدوحة أعاد الحياة إلى لبنان، الحوار الوطني اللبناني( الدوحة 16ماي 2008م)**»، إصدارات الشرق، قطر، 21 ماي 2009م، متاح على الرابط http://www.qatarconferences.org/، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019م، على الساعة: 08:00.

5- حلاق حسن، «**رفيق الحريري 1946-2005 رجل الاعتدال والعيش المشترك**»، جريدة المستقبل، جريدة يومية، (د ع)، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، لبنان، 12فيفري 2015م، متاح على الرابط https://almustaqbal.org، تاريخ الاطلاع: 31-01-2019م ، على الساعة: 16:00.

6- خطاب مازن، «**اتفاق الطائف التفكيك على درب الإلغاء**»، جريدة اللواء، جريدة يومية، (د ع)، دار اللواء للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1ديسمبر 2018م، متاح على الرابط: http://aliwaa.com.lb، تاريخ الإطلاع: 30 جانفي2019م على الساعة: 10:58.

7- خليل محمد صبري، «**مفهوم الديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي المقارن**»، مجلة مصر المدنية مصر، (د ع)، 2013م، (د ص). متاح على الرابط: http://www.civicegypt.org/، تاريخ الاطلاع 15-10-2018م، على الساعة: 11:00.

8- أبو دقة أحمد، «**الطائفية التي أرهقت لبنان**»، مجلة البيان، ع313، المنتدى الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية 07-08-2013م، متاح على الرابط: http://www.albayan.co.uk، تاريخ الاطلاع 21-12-2018م على الساعة: 10:00.

9- أبو زيد سركيس، «**الفوضى الدولية والإقليمية والفوضى غير البناءة في لبنان**»، مجلة الدفاع الوطني ع53، لبنان، جويلية2005م، متاح على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 24-02-2019م، على الساعة:11:50.

10- سليم علي سليم، «**التركيبة الطائفية...أزمة انتماء وهوية**»، مجلة اللقاء، ع18، هيئة علماء بيروت لبنان، 19-11-2018م، ص4. متاح على الرابط: https://www.allikaa.net : تاريخ الإطلاع: 12-11-2018م على الساعة: 12:30.

11- أبي سمرا محمد، «**الطائف عرَّب لبنان ومهَّد لدستور الجهاد الحربي**»، جريدة النهار، جريدة يومية، لبنان 27ديسمبر 2014م، متاح على الرابط: https://newspaper.annahar.com ، تاريخ الاطلاع: 26-01-2019م، على الساعة: 19:46.

12- شرارة وليد، «**هكذا خطط بشير الجميل مع إسرائيل لإبادة شعب فلسطين**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية ع3573، شركة أخبار بيروت، لبنان، 26 سبتمبر 2018م، (د ص)، متاح على الرابط: https://al-akhbar.com، تاريخ الاطلاع:20-02-2019م، على الساعة: 11:00.

13- شهاب علي، «**حرب تموز: المغامرون في الصدارة**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، (د ع)، لبنان 14جويلية 2007م، متاح على الرابط: https://www.al-akhbar.com ، تاريخ الاطلاع: 28-02-2019م، على الساعة: 13:00.

14- صالح باسل، «**حملة إسقاط النظام الطائفي في لبنان: تقييم التجربة**»، مجلة بدايات، ع2، 2012م بيروت، لبنان، متاح على الرابط: https://www.bidayatmag.com، تاريخ الاطلاع: 07-04-2019م على الساعة: 18:45.

15- الصمد عبد الكافي، «**رشيد كرامي في ذكراه: ظلم مرتين**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، شركة أخبار بيروت، لبنان 01جوان2013م، متاح على الرابط: https://al-akhbar.com، تاريخ الإطلاع: 10-02-2019م، على الساعة: 11:00.

16- طنطاوي محمد، «**الحصاد الإخباري واهم الأحداث السياسية في لبنان لعام2011م**»، جريدة اليوم السابع، يومية، (د ع)، الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان، مصر، 1جانفي2012، متاح على الرابط https://www.youm7.com، تاريخ الإطلاع: 06-04-2019م، على الساعة: 11:00.

17- عرابي عبد الرحمن، «**مجلس الشيوخ: بدعة طائفية لإلغاء الطائفية**»، جريدة العربي الجديد، يومية، (د ع)، 05-08-2016م شركة فضاءات ميديا، قطر، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk تاريخ الاطلاع: 28-03-2019م، على الساعة: 12:00.

18- عطوي معمر، «**لبنان: مسارات ساخنة في قضية مقتل الحريري**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، (د ع)، 2010/08/19م، شركة أخبار بيروت، لبنان، متاح على الرابط: https://al-akhbar.com ، تاريخ الاطلاع: 23-02-2019م، على الساعة: 10:30.

19- عليق حسن، «**وإذا تركتمونا تحت رحمة السوريين فسيسحقوننا**»، جريدة الأخبار، يومية، (دع)، شركة أخبار بيروت، 1363 لبنان، 15مارس2011م، متاح على الرابط: https://www.al-akhbar.com بتاريخ 27-02-2019م على الساعة:12:15.

20- غزال خالد، «**وصاية سورية متجددة على لبنان؟**»، جريدة الحياة، يومية، ع4699، 20ديسمبر 2016م بيروت، لبنان، متاح على الرابط: http://www.alhayat.com/، تاريخ الاطلاع: 30-01-2019م، على الساعة: 11:15.

21- الغصين أنطوني، **الانتخابات في لبنان: خطوة إلى الأمام**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 11-07-2017م، متاح على الرابط:https://carnegieendowment.org ، تاريخ الاطلاع: 30-03-2019م على الساعة:12:30.

22- فلحة لؤي، «**حزب النجادة لم يلفظ أنفاسه بعد**»، جريدة الأخبار، جريدة يومية، شركة أخبار بيروت لبنان، 14ماي2015م متاح على الرابط: https://al-akhbar.com، تاريخ الاطلاع: 20-11-2018م على الساعة: 09:00.

23- ماجد ماجد، «**نظام المجلسين في لبنان بين النص الدستوري والواقع التاريخي**»، جريدة اللواء، يومية (د ع)، دار اللواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 02-07-2018م، متاح على الرابط http://aliwaa.com.lb، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019م، على الساعة: 11:00.

24- منصور عدنان، **لبنان وإيران: «ثمانية وستون عاما من العلاقات الدبلوماسية»**، جريدة الأخبار، جريدة يومية، (د ع)، شركة أخبار بيروت، لبنان، 13أكتوبر 2013م، متاح على الرابط:https://al-akhbar.com تاريخ الاطلاع:02-01-2019م، على الساعة: 20:30.

25- المنسي جهاد، «**سعد حداد..وأنطوان لحد.. والبقية تأتي**»، جريدة الغد، جريدة يومية، (د ع)، الشركة المتحدة للصحافة، الأردن، 22سبتمبر2015م، متاح على الرابط: https://alghad.com، تاريخ الاطلاع 18-01-2019م، على الساعة: 12:00.

26- الموسوي أحمد، «**شهادة سامي الخطيب للتاريخ... في عين الحدث**»، جريدة الرأي، جريدة يومية ع10690، المؤسسة الصحفية الأردنية، الأردن،07أكتوبر2008م، ص1، متاح على الرابط https://www.alraimedia.com تاريخ الاطلاع: 15-01-2019م، على الساعة:15:00.

27- أخبار العرب الدولية، «**رفيق الحريري بدأ رجل أعمال عصاميا من عائلة غير سياسية واستقطب الزعامة السنية في لبنان**»، جريدة الشرق الأوسط، يومية، ع9576، 2005/02/15، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: http://archive.aawsat.com، بتاريخ 2019/02/22، على الساعة 11:30.

28- «**شهيد الوطن( اغتيال الرئيس رفيق الحريري)**»، مجلة الجيش اللبنانية، ع236، فيفري 2005م، لبنان متاح على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 2019/02/22م، على الساعة 13:21.

29- وكالة الأنباء الكويتية، «**الانتخابات النيابية اللبنانية تحت مجهر المراقبة الدولية والمحلية**»، جريدة إيلاف، يومية الكترونية، ع6054، 03-06-2009م، لندن، متاح على الرابط: https://elaph.com، تاريخ الاطلاع: 30-03-2019م، على الساعة: 13:00.

-المنــــتديــــات

1- سالم بول، «**لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر**»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 11 ديسمبر 2011م، متاح على الرابط:https://carnegie-mec.org ، تاريخ الاطلاع: 05-04-2019م على الساعة: 17:30.

2- عباس أشواق، «**العلاقات السورية اللبنانية**»، الحوار المتمدن، (هيئة يسارية علمانية ديمقراطية)،ع1132 نشرت بتاريخ:9مارس2003م متاح على الرابط: www.ahewar.org تاريخ الاطلاع: 26-01-2019م على الساعة: 19:14.

3- غليون برهان، «**نقد مفهوم الطائفية**»، مؤسسة الحوار المتمدن، (هيئة يسارية علمانية ديمقراطية) ع1840، 2007م، (د م)، متاح على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/nr.asp , تاريخ الاطلاع 22-11-2018م، على الساعة 20:30.

4- قاطرجي نهى، «**طوائف لبنان...المشي فوق الألغام**»، مكتبة صيد الفؤاد، ص25، متاح على الرابط http://www.saaid.net، تاريخ الإطلاع: 24-10-2018م، على الساعة: 21:00.

5- قدور علي، «**العلويين في لبنان: من هم؟ ما هي رؤيتهم وأفكارهم؟**»، منتدى الأربعاء الشهري، مؤسسة الإمام الحكيم، قناة المنار(حزب الله)، لبنان، متاح على الرابط: http://archive.almanar.com.lb، تاريخ الإطلاع: 2018/10/25م، على الساعة: 10:00.

6- كاتوس ميريام وآخرون، **تحول أشكال الزعامة في لبنان المشهد والمشهد المعاكس للانتخابات النيابية عام 2009م**، منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، لبنان، (د ت)، متاح على الرابط https://books.openedition.org/، تاريخ الاطلاع: 31-03-2019م، على الساعة: 10:50.

7- محمد ثابت أحمد وآخرون، «**أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط(2003-2015م)**»: **دراسة حالة العراق-لبنان-سوريا**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، مصر

16جوان 2017م، متاح على الرابط:https://democraticac.de/?p=47176 ، تاريخ الإطلاع:2019/01/04م، على الساعة: 10:00.

8- موقع المعرفة، **سعد الدين الحريري**، ( د ت)، متاح على الرابط: https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 31-03-2019م، على الساعة: 11:30.

9- موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، **سليمان ميشال**، لبنان، ( د ت)، متاح على الرابط http://www.presidency.gov.lb ، تاريخ الاطلاع: 31-03-2019م، على الساعة: 14:35.

10- وزارة الإعلام، **لبنان النظام السياسي والسلطات**، مديرية الدراسات والمنشورات، لبنان، متاح على الرابط http://www.ministryinfo.gov.lb، تاريخ الإطلاع: 27-10-2018م، على الساعة: 11:00.

11- حزب الكتائب اللبنانية، **بيار الجميل المؤسس**، لبنان، 17فيفري2012م، متاح على الرابط http://www.kataeb.org/، تاريخ الإطلاع: 08-01-2019م، على الساعة: 14:00.

**البرامج في القنوات التلفزيونية:**

1- بيبي شريف، ضو مارك، «**من هو ميشال عون الرئيس ال13للبنان؟**»، قناة france24، 31-10-2016م، متاح على الرابط:https://www.france24.com ، تاريخ الاطلاع: 10-02-2019م، على الساعة: 16:30.

2- جلال طارق، **عودة الابن الضال: مستقبل سنة لبنان بعد أزمة الحريري**، إضاءات (برنامج تلفزيوني)، قناة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: https://www.ida2at.com، تاريخ الاطلاع 2019/02/22م، على الساعة: 14:29.

3- حطيط محمد أمين، **حرب 2006م على لبان...خلفية أداء ونتائج**، مقالات رأي، قناة الجزيرة العربية قطر، متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع:28-02-2019م، على الساعة:10:30.

4- شعيب علي، **رياض الصلح.. أسباب وتداعيات اغتياله**، برنامج الجريمة السياسية ، قناة الجزيرة، (د ت) متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 13-11-2018م، على الساعة 07:00.

5- العرب مصطفى، «**حرب العراق..تطاحن السنة والشيعة يهدد المنطقة**»، قناة CNN International TV الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط: http://archive.arabic.cnn.com، تاريخ الإطلاع: 21-02-2019م، على الساعة 12:00.

6- مينارغ ألان، **أسرار الحرب اللبنانية**، زيارة خاصة، قناة الجزيرة، 10سبتمبر2004م، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع:30-12-2018م، على الساعة: 11:00.

7- برنامج استقصائي، **حسن نصر الله**، قناة الجزيرة، 03-10-2004م، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 19-02-2019م، على الساعة: 14:17.

8- برنامج تقارير وحوارات، **قوى 8آذار و14آذار في لبنان**، قناة الجزيرة، قطر، 03-05-2014م، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 22-02-2019م، على الساعة: 12:15.

9- ـــــــ، ـــــــ، **مزارع شبعا...لبنانية أم سورية؟**، قناة الجزيرة، 10فيفري2015م، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 28-02-2019م، على الساعة:12:45.

**ثالثا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية**

- **الكتب Des livres**

1- Joseph Chamie, **Religion et Fertility( Arabe Christian-Muslim differentials)**, Cambridge University, 1981,

2- Kamolnick Paul, **The al-Qaeda organization and the Islamic state organization: history, doctrine, modus operandi, and u.s. policy to degrade and defeat terrorism conducted in the name of Sunni Islam**, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, (USA), 2017

3- Lea David , **A survey of Arab-Israel Relations 1947-2001**, London: Routledge, 2002.

4- Scott C. Colonel Lieutenant, Farquhar**, A Study of the Second Lebanon War and Operation cast lead**, Combat Studies Institute Press, US Army Combined Arms Center Fort Leavenworth, Kansas,(USA), May 2009.

5- Traboulsi Fawwaz**, A history of Modern Lebanon**, Library of Congress, New York(USA), Second Edition, 2012.

- **المقالات المنشورة في المجلات العلمية Articles scientifiques**

1- Biddle Stephen, A. Friedman Jeffrey, «**The 2006 Lebanon campaign and the future of warfare: implications for army and defense policy**», This publication is a work of the U.S. Government as defined, in Title 17, United States Code, Section 101, (USA), September 2008.

2- Chandra Kanchan , «**what is Ethnic and does it matter ?», **Forthcoming in the Annual Review of political science, New York university (USA).

3- Dalack Andrew, **«Hezbollah: A localized Islamic resistance or Lebanon's premier national movement?»**, Department of Near East Studies, Department of Near East Studies, USA, Class of 2010.

4- Hajjar J .George, «**Aspects Of Christian-Muslim Relations In Contemporary Lebanon»,** Notre Dame University, Lebanon.Class In The Summer 2002.

5- Makdisi Samir and Marktanner Marcus, **«Trapped by Consociationalism: the case of lebanon»,** Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 11, American University of Beirut, Lebanon, September 2009.

6- Meier Daniel, «**Ordering South of Lebanon: Hezbollah's identity building strategy**», Journal of Borderlands Studies, Rutledge, London, united kingdom, 2015.

7- Sorby R Karol**, « Lebanon: The crisis of 1958»**, Asian and African studies, vol 9, Institute of oriental and African studies, Slovak Academy of sciences, Klemensova, Slovakia , 2000.

**Mémos et lettres universitaires المذكرات والرسائل الجامعية**

1- Antosh R . Catherine, **The Drivers of Sectarian Violence: A Qualitative Analysis of Lebanon, Iraq, and Turkey**, An Honors Program Project Presented to the Faculty of the Undergraduate College of Arts and Letters, James Madison University, Virginia, (USA).

2- Childs West Nathan, **Changes in Hezbollah's image and role: driving factors and security implications,** A Thesis, Master of Arts in Security Studies submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University, Washington, 2010.

3- Geling Jan Gert, **The Lebanese Exception: Why Lebanon has been immune to the Arab Spring**, Bachelorthesis Arabic Language & Culture, Superviso. Dr. Christian Lange, University of Groningen, Netherlands, 22-07-2012.

4- Mohti Mounir Zakaria, **The Lebanese civil war(1975-1990): causes and costs of conflict,** master thesis in Arts, Department of international studies, faculty of the graduate school, university Kansas,(USA), 2010.

**Rapports d'organismes et organisations internationaux تقارير الهيئات والمنظمات الدولية**

1- United Nation, **Minority Rights**: International standards and Guidance for Implemention, New York (Geneva), 2010.

**Webographie الويـــــــبوغـــــــــرافيا**

1- Alibert Marlène**, «En 1989 Lacord de Taif mettait fin a la guerre au Liban»**, La Croix, journal quotidien français généraliste catholique ,France, 2015.

متاح على الرابط: https ://www.la-croix.com، تاريخ الاطلاع: 27-02-2019م، على الساعة: 16:55.

2- BBS News Channel, **Siniora Fouad**, 28 May 2008, http://news.bbc.co.uk,

تاريخ الاطلاع: 26-02-2019م، على الساعة: 12:00.

# فهرس

# المحتويات